آراء
حول الخليج
العدد 113
نوفمبر 2016

إغلاق إيران لمضيق هرمز وارد والحرب قد تكون ضرورية

الصراع بين أمريكيتين لا مرشحين وهروب تاريخي للجمهوريين وهيلاري المرشح التالف

حركة فتح تحسم معركة أبو مازن- دحلان

ملف العدد:

العلاقات الخليجية ـ الكورية الجنوبية: بين التجارة والشراكة

- سيئول شريك بدون أطماع للخليج وانتهاء» الركوب المجاني» قاسم مشترك
- دول الخليج الشريك التجاري الثاني لكوريا الجنوبية بـ ١٢٣ مليار دولار
- حرب الكوريتين القادمة من البحر وحرب الفضاء والأسلحة الجرثومية واردة
- النموذج الكوري: إحياء الروح الوطنية والمساواة والتنمية أساس الديموقراطية
- صواريخ الجزر الصينية الصناعية تقلق اليابان وإنفاق بكين العسكري ١٤٤مليارًا
- كوريا الثامنة عالميًا في استهلاك النفط والخليج يمدها بـ ٨٤٪ من احتياجاتها
- ٥٢٧ مليار دولار صادرات سيئول وهي رابع شريك تجاري للصين وشعبها ضد التسليح
- «التجارة الحرة» بين كوريا وأوروبا رفعت التجارة إلى ٩٠ مليار يورو ووفرت ٢,٨ مليار
- مواقف كوريا الجنوبية من القضية الفلسطينية: إيجابية نظريًا .. وأقل تأثيرًا عمليًا

نسابق الزمن
لبناء الوطن

المهيب Al Muhaidib
للمقاولات Contracting

muhaidibco.com.sa

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+

افتتاحية العدد
4

الشراكة الخليجية ـ الكورية الجنوبية: المقومات والدوافع

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية
6

التحرشات الإيرانية بالسفن الأمريكية: ضغط أم هيمنة مزعومة على الخليج

د. أميرة الراشد

دراسة العدد
12

كوريا الجنوبية شريك للخليج بدون أطماع والترامبية قاسم مشترك

د.ظافر محمد العجمي

رؤية وتحليل
17

القدرات العسكرية لكوريا وآثار سباق التسلح في شرق آسيا على دول الخليج

لواء د./ محمد علام سيد

قضية العدد
23

السلاح النووي الكوري الشمالي: تأثيره على مستقبل كوريا الجنوبية والخيارات المتاحة

لواء أ ح دكتور/ محمد عبد الخالق قشقوش

آراء حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
salah@grc.net

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د.علي الدين هلال 30
د. غانم علوان الجميلي 35
د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي 40
د. محمد البنا 45
د. نيللى كمال الأمير 50
د. هيثم بن حسن لنجاوي 54
د. كرستيان كوخ 59
د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب 64
اللواء محمد إبراهيم 70
د. نورهان الشيخ 73
د. أحمد سليم البرصان 77
د. أحمد ميزاب 82
شريف شعبان مبروك 86

متابعات دولية

كلينتون "المرشح التالف" و"ليست الخيار الأفضل"وترامب بدون حزب أو إعلام أو نساء
د. أمل مدللي 92

رأي

فلسطين: ثورة لن تموت.. وفتح تجدد لعباس في مؤتمرها السابع
فلسطين حجه 97

القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر والخليج: المخاطر والحلول
صبحه بغوره 100

إصدارات

مركز الخليج للأبحاث يوثق ميدانيًا للعلاقات الخليجية ـ اليابانية / الكورية 103

وقفة

جاستا .. ومؤشرات الانحدار الأمريكي
جمال أمين همّام 104

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

العدد الماثل بين أيديكم من مجلة (آراء حول الخليج) هو العدد رقم ١١٣ من هذه المجلة ويتناول عدة قضايا تهم دول مجلس التعاون الخليجي ودول المنطقة والعالم، فيما يركز الملف الرئيسي على العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية، حيث تعد الأخيرة من الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول مجلس التعاون، وقد بلغ حجم التعاون التجاري بين الجانبين ما يزيد عن ١١٤ مليار دولار. كما تعد دول الخليج العربية المورد الرئيسي للنفط والغاز لكوريا، فيما تعد دول المجلس أيضًا سوقًا واسعة أمام المنتجات الصناعية والتكنولوجية الكورية الجنوبية.

وركز الملف الرئيسي على طبيعة العلاقات المستقبلية بين دول الخليج وكوريا الجنوبية على ضوء المتغيرات الاقتصادية، وأيضًا المتغيرات الدولية والإقليمية من مختلف جوانبها، وتغير التحالفات التقليدية، وبروز دور القوى الناشئة والتكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية، والوقوف على أعتاب مرحلة ما بعد النفط وتداعياتها ومتطلباتها وكيفية التعامل معها، وكيف تنظر دول مجلس التعاون الخليجي لهذه المرحلة بصفة عامة، ودور القوى الناشئة بصفة خاصة ومن بينها كوريا الجنوبية.

طرح الملف قضية التواجد العسكري الكوري الجنوبي في منطقة الخليج، وأهمية تنامي التعاون العسكري بالتوازي مع العلاقات الاقتصادية، ومعوقات ومحفزات هذا التعاون أو التواجد، وكذلك ناقش التعاون الأمني ومواجهة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وتأمين الممرات المائية التي تعبرها السفن التجارية وناقلات النفط، بما في ذلك محاربة القرصنة، واهتم الملف بالسباق النووي في منطقة جنوب شرق آسيا وتحديدًا بين الكوريتين وتأثير ذلك على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، إضافة إلى مناقشة طبيعة الصراعات القائمة والمحتملة في منطقة جنوب شرق آسيا، وكذلك طرح دور الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الخليجية ـ الكورية الجنوبية سلبًا أو إيجابًا، وطبيعة هذا الدور وأهدافه.

تناول الملف الرئيسي لهذا العدد أيضًا أهمية بناء شراكة اقتصادية استراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية على ضوء أهمية العلاقات الاقتصادية بين الجانبين حاليًا، على أن يتم الاستفادة من المزايا النسبية للجانبين لتفعيل هذه الشراكة التي تصب في مصلحة الجانبين.

تطرق الملف إلى العلاقات السياسية بين الطرفين وأهمية تفعيلها على الساحة الإقليمية والدولية لتوحيد المواقف أو تقريبها حيال القضايا الإقليمية والدولية خاصة قضايا الشرق الأوسط ومنها القضية الفلسطينية، الأزمة السورية، الوضع في اليمن والعراق وليبيا وغيرها.

محاور العدد المقبل

يطرح العدد المقبل من جلة (آراء حول الخليج) قراءة حصاد نهاية العام ٢٠١٦م، على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي ما هي الإنجازات والإخفاقات، وكيف تعاملت دول المجلس مع القضايا التي تهمها وذلك من خلال المحاور الآتية:

- تعامل دول مجلس التعاون مع انخفاض أسعار النفط: التأثير والبدائل.
- الوضع الاقتصادي الحالي والمتوقع في دول الخليج: الواقع والحلول.
- تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية الخليجية: القدرة والتخطيط.
- خريطة الاستثمار الحالية والمستقبلية: التنويع والتهيئة في دول مجلس التعاون.
- عاصفة الصحراء والأوضاع في اليمن: التعنت الحوثي وموقف المجتمع الدولي.
- سوريا بين مواقف القوى الكبرى والإقليمية: إلى أين تتجه، وتأثير ذلك على دول الخليج.
- العراق بين داعش والحشد الشعبي: التوجه نحو الاستقرار أم التقسيم والحرب الأهلية.
- إيران ومحاولات الهيمنة والتمدد: حصاد عام مضى وتوقعات عام جديد.
- العلاقات الخليجية ـ الأمريكية بعد قانون جاستا: إلى أين تتجه وما هي التداعيات والتوقعات.
- العلاقات الخليجية ـ العربية: الآفاق والتحديات والتوقعات والتوجهات.

الشراكة الخليجية - الكورية الجنوبية: المقومات والدوافع

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية قديمة، وبدأت بعد انتهاء الحرب الكورية عام ١٩٥٣م، ثم نشطت هذه العلاقات منذ مطلع ستينيات القرن العشرين، وزاد من توثيق هذه العلاقة عدة عوامل منها التطور الصناعي وزيادة معدلات النمو في كوريا الجنوبية ومن ثم زيادة اعتماد سيئول على الطاقة من دول مجلس التعاون الخليجي، كما استفادت كوريا من الطفرة الاقتصادية في دول الخليج منذ سبعينيات القرن الماضي التي جعلتها سوقًا استهلاكية ضخمة تستوعب المنتجات القادمة من كوريا و دول جنوب شرق آسيا، وسهل من هذا التعاون انتهاج سيئول سياسة السوق المفتوح والاقتصاد الرأسمالي الحر: كما ارتبطت بعلاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب الكورية، في حين اختارت جارتها الشمالية النهج الاشتراكي الشيوعي بعد انتهاء الحرب الكورية، واقتربت من الصين والاتحاد السوفيتي. هذا التوجه الاقتصادي والايدولوجي سهل على كوريا الجنوبية التعاون الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وساعد على ذلك الطفرة التنموية والتقدم الذي شهدته كوريا الجنوبية، وعليه فقد نمت العلاقات بين الجانبين بصورة كبيرة وفي وقت قصير نسبيًا.

العلاقات الخليجية-الكورية الجنوبية كانت ومازالت تصب في مصلحة الطرفين، وحققت منافع متبادلة جراء اعتماد سيئول على النفط والغاز الخليجي، كما استعانت دول مجلس التعاون بالخبرات الكورية ومن ثم دخلت كوريا في العديد من المشروعات المهمة بمختلف أنواعها بدول المجلس، وظلت هذه المعادلة تحكم هذه العلاقات طيلة أكثر من نصف قرن مضى، لكن لن تستمر العلاقات هكذا في المستقبل على ضوء الكثير من المتغيرات ومنها انخفاض أسعار النفط، والتوجه السريع نحو الطاقة الجديدة والمتجددة، وتغير أدوات اللعبة الاقتصادية التي سيطرت على الأسواق العالمية منذ منتصف القرن العشرين وحتى الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨م، ثم زادت حدتها خلال العامين الأخيرين بعد انخفاض

أسعار النفط، وواكب ذلك تحولات كبرى في منطقة الشرق الأوسط تحديدًا منها الأزمة السورية والتدخل الروسي والإيراني في سوريا، وأيضًا الأزمة في اليمن منذ الانقلاب الحوثي وتطوراته التي مازالت مستمرة ، وتوقيع الاتفاق النووي الإيراني بين طهران والقوى الكبرى، والانسحاب التدريجي لأمريكا من منطقة الخليج أو تبديل تحالفاتها وسياستها التقليدية التي بدأت منذ مطلع السبعينيات الميلادية بشكل لا يجد ارتياحًا لدى دول مجلس التعاون، ناهيك عن القضية الفلسطينية، والأوضاع في العراق.

كل ذلك وغيره يتطلب إعادة النظر في حسابات دول مجلس التعاون الخليجي وتوجهاتها نحو الترتيبات المستقبلية على عدة أصعدة سواء العسكرية، أو الاقتصادية، أو السياسية. وهنا يأتي دور كوريا الجنوبية التي تعد شريكًا مناسبًا لدول الخليج كونها دولة استطاعت أن تنفذ تجربة تنموية تكاد تكون نادرة على مستوى الدول الناشئة ؛ولم يستغرق تنفيذها أكثر من ٣٠ سنة بلغت خلالها شأوًا عظيمًا بمقاييس التنمية في العالم، كما إنها تتشابه مع دول الخليج في النمط الاقتصادي، وليس لها ايدولوجيات متناقضة مع دول المنطقة سواء دينية، أو مذهبية، أو قومية، كما إنها ليست على درجة عالية من الوفاق مع إيران والدليل إنها التزمت بتطبيق العقوبات الدولية على طهران وتوقفت عن استيراد النفط الإيراني استجابة للمقاطعة الدولية، إضافة إلى كونها وثيقة الصلة بالولايات المتحدة الأمريكية بل تحت حمايتها العسكرية وهذا يعني أن الشراكة الخليجية - الكورية ستكون تحت سقف واحد، أو في إطار توجه واحد، فليس الاقتراب الخليجي من سيئول معناه على حساب الولايات المتحدة بل الأخيرة طرف فيه.

كما أن التعاون الخليجي - الكوري في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية آتى أكله في السنوات الأخيرة، وهذا المجال غاية في الأهمية لأغراض التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون، إضافة إلى توطين التكنولوجيا واقتصاديات المعرفة والاستفادة من التجربة الكورية في التدريب والتأهيل ومخرجات التعليم وتنمية الموارد البشرية، كما أن كوريا لديها برنامج طموح ومهم في مجال الصناعات العسكرية الحديثة يجب أن تستفيد منه دول مجلس التعاون في إطار توسيع مصادر السلاح، وتوطين الصناعات العسكرية الحديثة التي تسعى إليه دول المجلس ومن ثم يجب أن تتجه العلاقات الخليجية - الكورية إلى نمط الشراكة الاستراتيجية المستقبلية متعددة الاتجاهات.

ولتحقيق هذه الشراكة، يجب على الجانبين الدخول في تفاهمات لتعزيز الاتفاقيات السابقة الموقعة بين دول مجلس التعاون وكوريا الجنوبية، والتأسيس لاتفاقيات جديدة على أن تكون في إطار صيغة خليجية جماعية وليست مبادرات فردية من دول المجلس، أي تقود الأمانة العامة لدول مجلس التعاون هذا التوجه الخليجي الجماعي، وأن يتم تحديد الأولويات الخليجية والمجالات التي يجب التعاون فيها مع الشريك الكوري، والتركيز على المزايا النسبية لكل دولة خليجية حتى تكون المشروعات الخليجية - الكورية تكاملية وليست تنافسية بما يدعم اقتصاديات دول مجلس التعاون مجتمعة، كما يجب التهيئة القانونية وتحسين مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون لجذب المزيد من الاستثمارات الكورية، وتشجيع القطاع الخاص الكوري من خلال الحوافز للاستثمار بدول مجلس التعاون الخليجي، مع الاستفادة من التجارب الكورية في مجال تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، مع إيجاد فرص للتعاون في إعادة التصنيع أو تجميع المنتجات الكورية بدول مجلس التعاون وإعادة تصديرها خاصة أن دول الخليج تتميز بموقعها الجغرافي المهم وقربها من الأسواق العالمية.

إن هذا التعاون الاستراتيجي المنشود بين دول مجلس التعاون وكوريا الجنوبية هو مقصد مهم لتثبيت التوازن في منطقة الخليج العربي وجنوب شرق آسيا، ولتطويق مشاريع إيران التوسعية خاصة أن طهران لها علاقات سرية مع كوريا الشمالية تصب في دعم البرامج النووية الإيرانية، وكذلك لمحاربة الإرهاب، ولتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة وتوطين الخبرات والصناعات المتقدمة وتحويل العلاقات الثنائية من علاقات بائع ومشتر للطاقة إلى شراكة تخدم الطرفين على المدى المتوسط والطويل.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

وظفت إيران سيطرتها المزعومة للملاحة البحرية في الخليج في مفاوضات جنيف

التحرشات الإيرانية بالسفن الأمريكية: ضغط أم هيمنة مزعومة على الخليج

تعكس التحركات الإيرانية الأخيرة، وتمدد قوتها العسكرية البحرية إقليميًا نحو المضايق الاستراتيجية الهامة، محاولة للهيمنة على أهم الممرات الخاصة بإمدادات الطاقة في العالم "مضيق هرمز وخليج عمان على بحر العرب وخليج عدن – ومضيق باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر" ليس كنقاط لفرض سيطرتها عليها بقصد تأمين أمنها القومي فحسب، بل لتحقيق الهيمنة الإيرانية عليها كقوة إقليمية كبرى ومؤثرة إقليميًا ودوليًا، حيث يدرك النظام الإيراني جيداً أهمية التحكم والسيطرة على الممرات البحرية التي طالما كانت بؤر للصراعات الدولية، وضرورة التحكم فيها لضمان مصالحه الاستراتيجية، فضلاً عن التحكم في حركة الملاحة البحرية بما يحقق تلك المصالح خصوصًا إذا ما تقاطعت ومصالح دول أخرى في المنطقة أو الدول الكبرى على اعتبار أن هذه المضائق من أهم النقاط المحورية في تمرير النفط الخام وغيره من حركة التجارة الدولية من مراكز الإنتاج إلى الأسواق، لقصر المسافات بين الدول في التجارة البينية فضلًا عن إمكانية التعاون العسكري، وهو ما تسعى إيران إليه مؤخرًا، بقصد بسط نفوذها على مياه الخليج العربي من أجل إحداث تأثير أو تغير أو فرض قوة على كل ما يتعارض مع مصالحها.

د. أميرة الراشد

المحددات الإيرانية للسيطرة على الملاحة البحرية الشرق أوسطية

بسبب أهم الثوابت والمحددات الإستراتيجية في الفكر السياسي الإيراني وسياسته الخارجية، يتكشف لنا قناعة النظام بقوته الذاتية وإمكانياته الطبيعية وإحساسه بحقه في الريادة على سائر دول المنطقة، انطلاقًا من بعض المحددات التاريخية والجغرافية والعقائدية والسياسية التي يعتقد أنها تؤهلة للاضطلاع بدور محوري ومتفرد إقليميًا ودوليًا، ولا تبدو إيران في سياستها الخارجية، لتحقيق تلك المطامع مكترثة بأي محددات إقليمية أو دولية إلا بالقدر الذي يتيح لها الاستمرار في استراتيجياتها التوسعية.

ولإدراك إيران أهمية مضيق هرمز الخاصة إقليميًا ودوليًا، كأهم ممر عالمي لمرور النفط حيث يعبره ما بين عشرين وثلاثين ناقلة نفط يوميًا، بحمولة تتراوح ما بين ١٦,٥ و١٧ مليون برميل ، وما نسبته (٤٠) بالمائة من تجارة النفط العالمية بحسب إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، عمد النظام الإيراني إلى التحكم بحركة عبور بعض السفن عبر المضيق، بقصد الضغط على الدول العظمى في تمرير التسوية النووية ورفع العقوبات الدولية الصارمة، لتحرير الاقتصاد الإيراني المتداعي، كما عمد النظام في سيطرته المزعومة على مضيق هرمز، إيصال رسالة ضمنية للتأثير على سياسات دول الخليج العربي التي تصدر نحو (٩٠) ٪ من نفطها عن طريق ناقلات نفط تمر عبر مضيق هرمز، كما تأتي واردات دول الخليج من خلال سفن شحن تمر عبر مضيق هرمز، سيما تلك القادمة من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان في محاولة إيرانية للعب دورًا دوليًا وإقليميًا هامًا في التأثير على إمدادات الطاقة، وخطوط النقل والمواصلات، وحركة التجارة الدولية من دول الإنتاج إلى دول الاستهلاك.

كما تتطلع إيران للسيطرة على مضيق باب المندب، وما دعم الحوثيين إلا إستراتيجية إيرانية جديدة، للتحكم بأهم معبر استراتيجي لجزيرة العرب على البحر الأحمر وتوضح –وكالة معلومات الطاقة الأمريكية –أن غلق مضيق باب المندب، سيمنع ناقلات النفط القادمة من الخليج العربي من الوصول إلى قناة

السويس، أو خط أنابيب سوميد مما سيضطرها للدوران حول الحافة الجنوبية لقارة أفريقيا، وهو ما سيضاعف كلفة النقل ووقتًا إضافيًا في النقل، كما سيمنح إيران نقطة قوة أخرى إلى جانب مضيق هرمز.

وفي ضوء تلك الأطماع التوسعية الإيرانية المتزايدة، ومنطلقاتها السياسية الثابتة، فإن اندلاع حرب قد تكون حتمية في مضيق هرمز وباب المندب، خصوصًا إذا ما أستمر النظام الإيراني في التعامل مع القضايا الإقليمية والأزمات الكبرى، عبر سياسات المراوغة السياسية، وتفكيك التحالفات الخارجية، عدا سياسة التلاعب بالخصم وأسلوب التحرش والمضايقة والضغط والإنهاك والتهديد باستخدام القوة، والمساومة بأوراق إقليمية ، بهدف تغيير المعادلة الإقليمية على المدى البعيد بما يحقق له الهيمنة بعيدًا عن أدوات السيطرة السياسية والاقتصادية المعتادة التي لا يمكن استخدامها دون توفر حلفاء يشاركونه مصالحه الإستراتيجية.

استمرار العقوبات الدولية والتحرشات الإيرانية للسفن الأمريكية

إن حلم النظام الإيراني المدفوع بالتوسع الإقليمي والهيمنة على المضايق البحرية في منطقة الشرق الأوسط، لم يعد خافيًا مع تحركاته المتسارعة في الخليج العربي والبحر العربي، وصولا إلى خليج عدن والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر بعد التطور الكبير للسلاح البحري الإيراني، وتنامي الرغبة في زيادة هيمنتها على طرق التجارة البحرية والبترولية إقليميًا، ليس كقوة موازنة ومضادة للتحركات الغربية لها فحسب، بل وكأداة للتفاوض، والضغط الاستراتيجي والاقتصادي على المجتمع الدولي وفي مقدمته الولايات المتحدة، خصوصًا مع تمركز معظم مناطق إنتاج النفط بالقرب منهما.

ولا شك أن تتابع سلسلة المضايقات والاستفزازات الإيرانية للسفن والمدمرات البحرية الأمريكية، وبأسلوب ممنهج في مياه الخليج العربي، لا يعكس حوادث عرضية فحسب بقدر ماهي

أداة ضغط على الولايات المتحدة من قبل النظام الإيراني، ويأتي هذا الضغط على خلفية إخلال أمريكا بالتزاماتها المفترضة في التسوية النووية المبرمة في العام ٢٠١٥م، خصوصًا أن عملية تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران تسير بوتيرة أبطأ بكثير مما توقعه معظم الإيرانيين، مما أدى إلى انخفاض حاد في الدعم الشعبي للاتفاق وحكومة الرئيس "حسن روحاني" الذي راهن بمستقبله السياسي على المفاوضات الدبلوماسية، وهذا بدوره يهدد أكبر رهان متعلق بالاتفاق، لا سيما أن إيران امتثلت لبنود الاتفاق النووي، ولكنها تتحدى الآن الولايات المتحدة بطرق أخرى، إذ يواصل الحرس الثوري تطوير أنظمة أسلحة متطورة على نحو متزايد بما في ذلك الصواريخ البالستية المحملة بتهديدات لإسرائيل، بينما يكثف المرشد الأعلى "خامنئي" وغيره من القادة الثوريين هجماتهم اللفظية ضد الولايات المتحدة ويستخدمون التواجد والتهديد الأمريكي، لتبرير وجودهم وتحركاتهم الإقليمية، حيث تشعر إيران بالكثير من الغبن إذ أنها وفي غضون ستة أشهر، قلصت مخزونها من اليورانيوم والماء الثقيل، وأغلقت مفاعل آراك، ومنحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية سلطة رقابية غير مسبوقة دون الحصول على الامتيازات المترتبة على انفاذ بنود الاتفاقية من جانبها، إذ لا زالت العقوبات الدولية قائمة، ولم يتحقق للنظام الإيراني الاندماج في الاقتصاد الدولي حتى مع شكوى طهران المتكررة من أن الولايات المتحدة لم تقدم ما بوسعها لتحديد التعاملات التي قد تعتبر قانونية، في ظل صعوبة وصول البنوك الإيرانية إلى الأسواق المالية الدولية، ولم تبد الإدارة الأمريكية تجاوبًا باستثناء حث أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين وزارة الخزانة على التعامل مع تحرك مجموعة العمل المالي -المثير للقلق- لتبني خطوات ملموسة للتصدي للألاعيب الإيرانية، ورفع التدابير المضادة لحين خروج إيران من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ولا يبدو في الأفق ما يؤشر لرفع كلي للعقوبات الدولية على إيران، خصوصًا مع مطالبة خبراء ومحللين أمريكيين الكونغرس والإدارة الأمريكية، بتشجيع الاتحاد الأوروبي على معاقبة تنظيم "حزب الله" ككل، مع عدم التفريق بين جناحيه السياسي والعسكري كما هو الحال الآن، فضلاً عن فرض عقوبات على البنوك التي يملكها أو يستخدمها أو يسيطر عليها المرشد الأعلى والحرس الثوري بدلاً من دمج البنوك الإيرانية في النظام المالي العالمي، مع عدم الإقرار بشرعية جهود إيران، لإقناع المستثمرين الدوليين ووكالات التصنيف العالمية مثل -موديز وفيتش- بدخول أسواقها حتى توقف أنشطتها الإرهابية، مع عدم السماح بقانون الإرهاب الزائف الذي أقر البرلمان الإيراني نسخة معدلة منه في فبراير ٢٠١٦م، ووافق عليه المجلس في مارس ٢٠١٦م، أن يساعدها للوصول إلى الشرعية المالية، طالما أنها لم تغير أنشطتها الشائنة الكامنة.

وتؤشر المعطيات الأخيرة إلى أن الاتفاق النووي لازال مثيرًا للجدل في كل من واشنطن وطهران، حيث يحاول الكونغرس الأمريكي فرض قيود جديدة، بينما يواصل المتشددون الإيرانيون إطلاق الصواريخ البالستية، والسعي بكل قوتهم لكسب الشرعية كقوة نووية وإقليمية في استعراض واضح لنفوذها في مياه الخليج العربي سيما مع تفاقم موجة الانتقادات المتزايدة للتسوية النووية من المتشددين في المجلس الأعلى للثورة.

بوادر الصدام الإيراني الأمريكي في الخليج العربي

لما كان مضيق هرمز هو الممر العالمي لصادرات النفط ، فأمر الصدام بين إيران وأمريكا بل وبقية الدول الغربية حوله وارد، خاصة أن هناك أكثر من تقرير سابق تحدث عن إمكانية إغلاق إيران للمضيق في حال شن هجوم نووي تكتيكي عليها من قبل الولايات المتحدة، وحاولت طهران ردع الولايات المتحدة وإسرائيل عن ضرب منشآتها النووية سابقًا من خلال الإعلان الصريح والمتكرر عن أنها ستمنع أو في الحد الأدنى ستعطل حركة الملاحة في الخليج العربي، كما هددت أنها ستغلق مضيق هرمز أمام صادرات النفط الخليجية الحيوية إلى العالم الخارجي، كعامل ردع إقليمي ودولي وللمضي قدمًا في تنفيذ تلك السطوة للملاحة البحرية في الخليج العربي، لم تكتف إيران بالسيطرة على الساحل الشمالي للمضيق، بل سعت إلى احتواء سلطنة عمان من خلال شراكات عدة، وهي التي تسيطر على الساحل الجنوبي منه ، فضلًا عن احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث "طنب الكبرى – طنب الصغرى – أبو موسى" التي تشكل أهم الممرات للدخول والخروج منه حيث إمكانية الدخول الى الخليج العربي من خلال شمال طنب الكبرى وشمال أبو موسى، كما أن الخروج من الخليج يكون من جنوب أبو موسى وشمال طنب الصغرى.

الصدام بين إيران وأمريكا وبقية الدول الغربية حول هرمز وارد وهناك تقارير عن إمكانية إغلاق إيران للمضيق

وفي ذات السياق، عمدت إيران على توظيف سيطرتها المزعومة للملاحة البحرية في الخليج على هامش المفاوضات مع الطرف الأميركي في جنيف بغية التوصل لاتفاق شامل بشأن الملف النووي، واستعرض القائد العام للحرس الثوري الإيراني الجنرال "جعفري" تملك بلاده قوة بحرية فريدة لا تريد أن تدخلها حيز التجربة العملية في الخليج العربي ومضيق هرمز وبحر عمان، كما أطلق تهديدات مماثلة على هامش مناورة بحرية جوية، قامت بها القوات الإيرانية مؤخرًا في الخليج العربي، وأعزى قائد الحرس الثوري الإيراني تلك التهديدات من حرص بلاده على أمن الخليج العربي زاعمًا امتلاك طهران الإمكانيات لاستتباب الأمن في مضيق هرمز والخليج، كإجراء رادع للحيلولة دون السماح للأعداء بممارسة نفوذهم في المنطقة، فضلاً عن سيطرة القوات البحرية الإيرانية على بحر عمان ومضيق هرمز والخليج بالكامل، كونها تقع في مرمى صواريخ وقطعات البحرية، وسفن زرع الألغام التابعة للحرس الثوري.

وفيما يختص بالتهديد الإيراني للجانب الأمريكي، هدد قائد الحرس الثوري "حسين سلامي" مرارًا بإغلاق مضيق "هرمز" أمام السفن الأميركية، مؤكدًا أن إيران لن تسمح بعبور السفن التي تهدد أمنها من هذا المضيق، في معرض تعليقه على مشروع قرار جديد للكونجرس الأميركي، يستهدف فرض عقوبات جديدة على برنامج إيران الصاروخي، عقب استمرار طهران بإجراء اختبارات على صواريخ باليستية، تحمل رؤوسًا نووية، وهو ما يعد انتهاكًا لقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن إيران.

ويبدو أن إيران، عمدت إلى تنفيذ تلك التهديدات مؤخرًا، حيث شهدت الأسابيع السابقة تفاقم حدة التوتر بين إيران والولايات المتحدة في الخليج العربي، وصرحت الإدارة الأمريكية أن (٤) سفن تابعة للحرس الثوري الإيراني، تحرشت بمدمرة أمريكية عبر تنفيذها عملية اعتراض بسرعة عالية في محيط مضيق هرمز، وعلى مسافة تقارب ٣٠٠ متر، حتى مع إطلاق طلقات تحذيرية، ومحاولة الاتصال بالسفن الإيرانية، ما دفع السفينة إلى تغيير مسارها عدة مرات، للبقاء على مسافة آمنة من منصات النفط البحرية في المنطقة.

ويذكر أن هذا الحادث ليس الأول من نوعه، إذ سبق أن تعرضت سفن وزوارق حربية أمريكية لحوادث بدت أكثر خطورة ، ففي أواخر العام الماضي، بثت البحرية الأمريكية شريط فيديو يظهر سفينة تابعة للحرس الثوري الإيراني، تطلق صواريخ غير موجهة قرب سفن حربية أمريكية، بينها حاملة الطائرات "هاري إس ترومان" في مضيق هرمز، وفي يوليو الماضي، صرحت البحرية الأمريكية إن (٥) زوارق إيرانية اقتربت من سفينة حربية أمريكية في مضيق هرمز، كما اعترضت سفن إيرانية السفينة الأمريكية "يو إس إس سكوول" وعلى قرب ١٨٠ مترًا من الاصطدام، مما أجبرها على إطلاق أعيرة نارية، أجبرت السفن الإيرانية على تغيير مسارها، وتأتي هذه الحادثة ضمن سلسلة من عمليات التحرش التي قامت بها السفن الإيرانية في الخليج العربي، لا سيما إن نية السفن الإيرانية لم تكن واضحة، كما أن تصرفها كان غير مقبول، حيث كانت السفن في المياه الدولية، كما قامت إيران في ١٠ يناير الماضي باعتقال (١٠) من البحرية الأمريكية تحت سطوة السلاح بعد أن دخلوا المياه الإيرانية بشكل خاطئ، كانوا على متن زورقين في مياه الخليج، وذلك بتهمة دخول مياه إيران الإقليمية، وإن أطلقت سراحهم بعد احتجاز سريع استمر (١٥) ساعة، ومع إن اعتقال العسكريين الأمريكيين، كان مخالف للقانون الدولي إلا أن واشنطن تجنبت التصعيد مع طهران.

كما قامت زوارق البحرية الإيرانية مؤخرًا، بمناورات خطيرة حول السفن الحربية الأمريكية "المدمرتين نيتشة وميسون" اللتين تعملان في المياه الدولية بالقرب من مضيق هرمز في منطقة

الخليج العربي، وفي أربع مناسبات على الأقل خلال أسبوع واحد، وتجاهلت زوارق الحرس في إحدى هذه المناسبات طلقات تحذيرية من السفن الأمريكية لمنع حدوث تصادم، ولا يتضح ما إذا كانت هذه المناورات الأربع – واحدة بالقرب من مضيق هرمز وثلاث في شمال الخليج العربي – محاولات متعمدة لبعث رسالة معادية حول النشاط البحري الأمريكي، مما ينبئ بإمكانية وقوع اشتباكات مسلحة بين إيران والولايات المتحدة في المنطقة التي كانت دومًا مصدرًا للتوتر بين البلدين.

ولم يصدر تعليق من جانب إيران على تلك المناورات، وإن كان وزير الدفاع الإيراني نفى أن تكون السفن الإيرانية قد فعلت شيئًا خطأً، متهمًا السفن الأمريكية باختراق المياه الإيرانية في محاولة لافتعال مواجهة، في حين وصف القائد "بيل أوربان" المتحدث باسم الأسطول الخامس ومقره البحرين، السلوك الإيراني يعد انتهاك للقانون الدولي، متهمًا إيران بتجاهل تحذيرات السفن الأمريكية، وخلق وضع خطير كان يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التصعيد.

وفي ذات السياق، مع اختلاف المكان، هاجم متمردو اليمن الشيعة الموالين لإيران إحدى المدمرات الأمريكية، حيث تعرضت المدمرة الأمريكية "مايسون" الاثنين ١٠ أكتوبر إلى محاولة هجوم صاروخي في المياه الدولية، قبالة السواحل اليمنية، وينقل التقرير عن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون – جيف ديفيس"، أنه خلال ساعة واحدة تم رصد صاروخين، أطلقا من مناطق في اليمن، يسيطر عليها الحوثيون باتجاه المدمرة المتواجدة في البحر الأحمر، إلا أنهما سقطا في المياه الدولية قبل الوصول إلى المدمرة، ولم تلحق إصابات بحارة أو أضرار بالسفينة، في حين لم يقدم متمردو اليمن الشيعة، المعروفون باسم الحوثيين، وحلفائهم أي سبب لإطلاق الصاروخين، كما استهدف الحوثيون ٨ أكتوبر سفينة إماراتية "سويفت" وذكرت قيادة قوات التحالف العربي أن السفينة التابعة لشركة الجرافات البحرية الإماراتية والتي كانت في إحدى رحلاتها المعتادة من وإلى مدينة عدن، لنقل المساعدات الطبية والإغاثية، وإخلاء الجرحى والمصابين المدنيين، لاستكمال علاجهم خارج اليمن تعرضت لحادث مقابل السواحل اليمنية على البحر الأحمر، وأعزى الحوثيون ذلك الهجوم في بيان لهم، إن قواتهم دمرت سفينة تابعة للجيش الإماراتي، كانت تتقدم صوب ميناء المخا في البحر الأحمر.

السيناريو المرتقب للهيمنة الإيرانية المزعومة على الخليج العربي

على الرغم من أن القانون الدولي، يعتبر مضيق هرمز جزءًا من أعالي البحار ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه، طالما لا يضر بسلامة الدول الساحلية، أو يمس نظامها أو أمنها و سيادتها، حيث تخضع الملاحة في مضيق هرمز لنظام –الترانزيت– الذي لا يفرض شروطًا على السفن طالما أن مرورها يكون سريعًا، ومن دون توقف أو تهديد للدول الواقعة عليه، على أن تخضع السفن للأنظمة المقررة من "المنظمة البحرية الاستشارية الحكومية المشتركة" إلا أن إيران تعمل على العكس من ذلك في محاولة يائسة، لدفع الولايات المتحدة على الوفاء بما تعهدت به في إطار بنود الاتفاق النووي سيما مع تفاقم الآزمة الاقتصادية والمالية للنظام الإيراني الذي لم يستطع الاندماج في المنظومة الاقتصادية والمصرفية الدولية.

وبالنظر لتاريخ النظام الإيراني الاستفزازي، من المتوقع أن تستمر إيران في أساليب التلاعب والالتفاف على الأنظمة والمواثيق الدولية، حيث تمتلك الكثير من استراتيجيات التعامل مع القضايا الإقليمية والأزمات الكبرى، وأهمها أسلوب الضغط والإنهاك والتهديد باستخدام القوة، وكسب الوقت واستثمار الأوراق الإقليمية مع المساومة عليها، لفرض سياسة الأمر الواقع، لاسيما مع استمرار الحرس الثوري تطوير أنظمة أسلحة متطورة على نحو متزايد، بما في ذلك الصواريخ البالستية المحملة بتهديدات لدول المنطقة ومن بينها إسرائيل، بينما يكشف المرشد الأعلى وغيره من القادة الثوريين هجماتهم اللفظية ضد الولايات المتحدة، وتوظيف ذريعة التهديد الأمريكي، لتبرير سلوكياتهم في التحكم بالملاحة البحرية في الخليج العربي.

وفي ضوء المؤشرات المتوافرة عن التوجهات الدولية إزاء العنت السياسي الإيراني فإن الوضع سيكون قابل للتفاقم، ففي الوقت الذي تبذل فيه إيران محاولات حثيثة للخروج من قوائم الإرهاب العالمية، إلا أن عدم إذعانها لشروط الهيأة الدولية المسؤولة عن حماية النظام المالي العالمي FATF التي تضع معايير عالمية لمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية التي أعلنت مؤخرًا في يونيو سيُبقي إيران على القائمة السوداء للكيانات شديدة الخطورة، لاحتمالات تمويلها للإرهاب، والتهديد الذي يشكله هذا الأمر على النظام المالي الدولي، كما يأتي تعليق مجموعة العمل المالي التدابير المضادة الإلزامية لمدة سنة، معوقًا جديدًا للاقتصاد الإيراني، وإن كان الهدف منه دفع

من المتوقع أن تتبنى إيران استراتيجيات مؤثرة إقليميًا ودوليًا تتمحور حول بناء النفوذ وإحداث تأثيرات طويلة المدى وعميقة الأثر

إيران على اتخاذ خطوات لمعالجة أوجه القصور التي تعتري سياساتها، مع البحث عن مساعدة تقنية لتنفيذ خطة العمل الخاصة بها مما يعكس استمرار نظام العقوبات الدولية، بقصد توخي الحذر بشأن ما تخطط إليه إيران خصوصًا مع تصريح نائب محافظ البنك المركزي لشؤون مكافحة غسيل الأموال "عبد المهدي أرجمند نجاد" أن منظمات التحرير لا تخضع لهذا القانون، وأن المجلس الأعلى للأمن القومي هو من يحدد الإرهابيين، كما أن مجموعة العمل المالي لا تملك سلطة الاطلاع على الحسابات والمعاملات المصرفية الإيرانية، الأمر الذي قد يصعد من سياسات إيران العدائية تجاه المنطقة والخليج العربي على وجه الخصوص.

كما من المتوقع سياسيًا، أن تتبنى إيران استراتيجيات مؤثرة إقليميًا ودوليًا تتمحور حول بناء النفوذ، وإحداث التأثيرات طويلة المدى وعميقة الأثر سواء في العراق عن طريق القوى الشيعية، أو عبر التخطيط لإعادة بناء الجيش العراقي، من خلال دمج الميليشيات الشيعية فيه بما يخدم أجندتها الخاصة في المنطقة سيما أن العراق يحتل مكانة محورية في تحقيق طهران دورها المستقبلي المنشود، كما ستواصل الجمهورية الإسلامية منظومة من الخطوات التصعيدية ضد دول الخليج، موظفة في ذلك التطورات والأحداث الدائرة في المنطقة، لتحقيق أهدافها ومخططاتها الطائفية وزيادة تمددها الطائفي عبر الاستفادة من المُكون الشيعي، للنفاذ إلى عمق الجبهات الداخلية في دول الخليج، بقصد إثارة الفتن والمشاكل مستغلة بعض القضايا السياسية إلى جانب الأهداف التنافسية التي تأتي استكمالاً للمنطلق المذهبي، وإن كان من المتوقع أن ترجئ إيران بعض من مخططاتها وتصوراتها فيما يتصل بهيمنتها المزعومة على الملاحة البحرية في الخليج العربي، أو التحكم في الملاحة البحرية وامدادات النفط والغاز حتى تتكشف ما ستؤول له الأوضاع في العراق وسوريا واليمن، لا سيما مع ارتفاع كلفة حروب الاستنزاف التي تخوضها إيران عبر وكلائها في المنطقة، وتردي أوضاعها الاقتصادية حتى ما بعد الرفع الجزئي والتدريجي للعقوبات الدولية المفروضة عليها.

ومن حيث الموقف الأمريكي، إزاء المشروع الإيراني لبسط هيمنته على الملاحة البحرية في الخليج العربي، أبدت الإدارة الأمريكية سياسة أكثر حزمًا، حيث حذر قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط الجنرال "جوزيف فوتيل" إيران من أن الولايات المتحدة ستحمي نفسها بعد سلسلة من المضايقات البحرية الإيرانية للسفن الأمريكية، مما يؤشر إلى نفاد صبر صناع السياسة وقادة الجيش في واشنطن من التحرشات الإيرانية لناقلاتها البحرية في الخليج العربي، الأمر الذي سيدفع القوات البحرية الأمريكية في النهاية للدفاع عن نفسها وستنتصر، سيما مع ارتفاع المواجهات والمضايقات التي قامت بها السفن الإيرانية في المنطقة في الأشهر الأخيرة على الرغم من بنود الاتفاق النووي الذي يحد من قدرات طهران النووية مقابل رفع العقوبات وإن كانت السفن البحرية الأمريكية تعاطت حتى الآن مع هذه الاستفزازات بطريقة مهنية جدًا، وساعدت في عدم تصعيد الوضع المتوتر، ولكن الأمور قد تنقلب إلى حوادث كبيرة في المستقبل مع محاولة قادة إيران ممارسة النفوذ والهيمنة في مياه الخليج العربي بطريقة استفزازية غير آمنة، وبطريقة تخالف القوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية، وتعمل على عدم استقرار المنطقة.

وفي ذات السياق، تسعى الإدارة الأمريكية إلى إحباط محاولات التفاوض مع إيران وحشد الدعم الدولي لخنق الاقتصاد الإيراني، لاسيما مع محاولات إيران الحثيثة لتقوية اقتصادها المتهالك بالسيطرة على المشاريع المستقبلية، لتصدير الغاز والنفط من منطقة -وسط آسيا وجنوبها الغربي -إلى أوروبا، ومنافسة تركيا في نقل الطاقة لأوروبا.

أما من حيث دول الخليج العربي، التي تتقدم أجندة الأولويات الاستراتيجية الإيرانية فقد عمدت هي الأخرى في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها الشرق الأوسط خلال الفترة الحالية، والنزاعات والتدخلات الخارجية التي تعصف بالمنطقة، إلى البحث عن بدائل استراتيجية تحفظ لها مكانتها وقوتها في حال وقوع أي أزمة سياسية أو اقتصادية، يمكن تندلع فيها أو في محيطها، ولتفادي مشكلة المضايق البحرية التي عادة ما تكون عرضة للخطر في حالة نشوب خلافات سياسية، أو وقوع هذه الممرات المائية تحت أي طائلة أي حروب أو تهديدات، إلى التوجه نحو مد خطوط الأنابيب لنقل منتجاتها من النفط والغاز، وقد نجحت الدول المنتجة بالفعل في فتح منافذ جديدة لانسياب منتجاتها من النفط والغاز إلى أسواق الاستهلاك دون المرور في المضائق البحرية المعرضة للاختناق.

كما أكملت المملكة العربية السعودية مؤخرًا، الخطوات الإجرائية لدراسة مشروع القناة البحرية، التي تربط الخليج العربي مرورًا بالمملكة، إلى بحر العرب، للالتفاف حول مضيق هرمز، ما يمكّن المملكة من نقل نفطها عبر هذه القناة المائية الصناعية الأكبر في تاريخ القنوات المائية الصناعية الكبرى في العالم، وستستطيع كل من دولة قطر والإمارات والكويت تصدير نفطها عبر هذه القناة إلى بحر العرب، بعيدًا عن مضيق هرمز.

*باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التواجد العسكري الكوري بالخليج: القوة البحرية الكورية الأهم

كوريا الجنوبية شريك للخليج بدون أطماع والترامبية قاسم مشترك

تمثل كوريا الجنوبية والشرق الأوسط بشكل عام طرفي جدلية الثابت والمتحرك في النزاعات، فالحرب تخيم على أجواء الطرفين، إلا أنها قد ثبتت على حالها في كوريا بعد وقف إطلاق النار في ٢٧ يوليو ١٩٥٣م، للحرب التي اندلعت في ٢٥ حزيران / يونيو ١٩٥٠م، وقسمت شبه الجزيرة الكورية إلى شمالية شيوعية وجنوبية رأسمالية. والحرب الكورية كانت المواجهة الأولى بين المعسكرين في الحرب الباردة، وقد وضعت المعايير والحدود للصراع، وثبتت نظرية الحرب المحدودة، حتى لا تصل موسكو وواشنطن إلى استخدام الأسلحة النووية.

د.ظافر محمد العجمي

وعلى عكس ذلك نجد أن النزاعات متحركة في الشرق الأوسط بعكس الوضع في كوريا. وقد انتقل الخليج من طرف الشرق الأوسط إلى مركز أحداثه منذ حرب الخليج الأولى ١٩٨٠. كما تعاظمت القوة العسكرية الخليجية من خلال اعتمادها على القوة الشرائية لها حيث ارتبطت عسكريًا بقوى عالمية غربية لعدم امتلاكها تكنولوجيا الصناعات العسكرية. ومع ازدياد التعقيد والتشابك في الظروف الإقليمية والدولية الذي رافقه استدارات استراتيجية حادة، تجد دول الخليج نفسها مجبرة على فتح وثائق الحوارات الاستراتيجية التي أجرتها مع دول العالم. حيث يظهر واقع العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية كوريا الجنوبية آفاق اقتصادية مشرقة، فدول المجلس تعتبر الشريك التجاري الثاني لكوريا الجنوبية بعد الصين، والهياكل الاقتصادية في كوريا الجنوبية ودول مجلس التعاون الخليجي تكمل كل منها الأخرى. وبما أن مجلس التعاون يجري العديد من الحوارات الاستراتيجية مع دول ومنظمات إقليمية بهدف تعزيز العلاقات معها، وفتح آفاق جديدة لتوسيع مصالح دول المجلس في جميع الأصعدة، على المستوى الجماعي. فيمكن دفع الأمور إلى ظروف بين جمهورية كوريا ودول مجلس التعاون عبر الحوارات الاستراتيجية والتي تم منها اثنان حتى الآن. فهل لكوريا الجنوبية دور في ترتيبات أمن الخليج وما فرص نجاح هذا الدور وتعقيداته، وما هو الدور الأمني المناسب لكوريا الجنوبية في الخليج العربي عبر التعاون مع دول الخليج؟

فرص نجاح الدور العسكري لكوريا الجنوبية بمنطقة الخليج

توثيق العلاقات الاستراتيجية

في تقديرنا أن كوريا الجنوبية دولة ذات دورة دموية صناعية تمر على عقل استراتيجي، هذا العقل أوصلهم لقناعة أن صناعة طائرة من طراز "تي ٥٠" مسألة تتطلب استعمال ٣٠٠ ألف قطعة مختلفة، وهو أمر يزيد بواقع عشرة أضعاف على صناعة سيارة. الجهد الذي يبذل في صناعة ١٦ طائرة فوق صوتية يماثل الجهد المبذول في صناعة عشرين ألف سيارة. صناعة الطيران العسكري صناعة مكلفة وصعبة ودقيقة وتتطلب معرفة ومهارة، لكنها تحقق ربحية ممتازة. وعليه قادت الحكومة حملات دبلوماسية دعائية وترويجية واسعة لتعريف العالم بقدرات كوريا في مجال الصناعات والتقنيات العسكرية المتطورة، فعندما حان موعد تصدير أول طائرة عسكرية كورية جنوبية من طراز "تي ٥٠" إلى إندونيسيا. عبر صفقة تضم ١٦طائرة من هذا النوع، أصرت سيئول أن يكون التسليم على دفعاتٍ بواقع طائرتين في كل مرة. لكن ليس عن طريق الشحن بالسفن كما هي العادة، بل من خلال طيرانها المباشر إلى إندونيسيا، ليؤكد أن كوريا واثقة تماما من سلامة وفعالية الطائرات المتعاقد عليها. وتعتبر كوريا الآن الدولة العاشرة عالميًا من حيث القدرات الصناعية العسكرية. مما يعني أن أسواقًا عديدة قد تصبح مفتوحة أمام الصناعات العسكرية الكورية. ومنها أسواق دول الخليج العربي.

وتريد كوريا الجنوبية تعزيز صادرات الأسلحة، فقد أعلنت بأنها ستزيد من صادرات الأسلحة التي تنتجها إلى مستوى ٤ مليارات دولار وتضاعف عدد العاملين في قطاع الصناعات العسكرية بمقدار ٥٠ ألف عامل بحلول عام ٢٠٢٠م. وتسعى حكومة سيئول إلى تجديد قطاع الصناعات العسكرية وتطويره حيث كان يركز كثيرًا على الطلب المحلي، وتستغل التطور التكنولوجي المدني في تحويل هذه الصناعات إلى تصديرية. وأشار تقرير اللجنة الحكومية بأن ٩١ شركة صناعات عسكرية محلية تنافست بحدة على سوق محلية. وستقود المجمع الصناعي العسكري الكوري كوريا للصناعات الجوية هي شركة وطنية كورية جنوبية، وهي شركة صناعات جوية وفضائية تأسست عام ١٩٩٩ بدعم من سامسونج للصناعات الجوية، ودايو للصناعات الثقيلة، وهيونداي للطائرات والفضاء.

خطر كوريا الشمالية وتشابه الظروف الاستراتيجية

تتشابه إيران في تهديدها لدول الخليج نوويًا مع كوريا الشمالية التي تعهدت في وقت سابق بتعزيز قدراتها وردعها النووية، مهددة كوريا الجنوبية رغم العقوبات المفروضة عليها والتنديد من قبل الأمم المتحدة. وعليه كوريا الجنوبية تشبه الخليج كبلد مزدهر بجانب بلد كبير بائس يلوح بالقوة والاستحواذ. وكما انتهت الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ ثم حرب تحرير الكويت ١٩٩١ وحرب تحرير العراق ٢٠٠٣م، إلا أن استقرار الخليج لازال يمر ببعض المعكرات. نجد أن القتال قد انتهى في شبه الجزيرة الكورية بموجب اتفاقية الهدنة عام ١٩٥٣، ولكن الصراع لم ينته بشكل رسمي حتى الآن. فالحرب مع كوريا الشمالية واستعداد كوريا الجنوبية الدائم جعل هناك تشابه في الظروف الاستراتيجية. كما تتعاون إيران وكوريا الشمالية في مجال الصواريخ ففي ٢٥ من يناير ٢٠١١م، نشرت "مؤسسة الدراسات الاستراتيجية" بلندن تقريرًا تحت عنوان "كوريا الشمالية-القضايا الأمنية"، خصصت قسمًا منه لتطور القدرات الصاروخية والذرية لبيونغ يانغ وتعاونها مع طهران في مجال صنع صواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية.

ورغم أن المشروع النووي الكوري الشمالي يعتمد على البلوتونيوم، والمشروع الإيراني على اليورانيوم المخصب، إلا أن هناك تعاون بينهما في مجال التسلح، ربما تعاون في التكنولوجيا النووية بناء على معلومات سرّبتها شبكة عبد القدير خان، الأب للمشروع النووي الباكستاني. وتشير معلومات كشفتها الولايات المتحدة إلى تعاون نووي كوري مع سوريا. ويعود التعاون بين الدولتين إلى عام ١٩٩٧م، تاريخ تسريب كوريا الشمالية تكنولوجيا بناء مفاعل إنتاج البلوتونيوم إلى سورية، وإرسالها مستشارين ذريين وخبراء إلى سورية، وتزويدها بأجهزة ومواد. وعليه فكوريا الشمالية تقف في العسكر المناوي لدول الخليج ليس في مجالات التسلح الإيراني أو السوري بل ومسرح العمليات السوري ففي عام ٢٠١٣م، قال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان أن ضباط كوريين شماليين يشاركون جنبًا إلى جنب مع القوات النظامية في القتال في حلب، فهناك بالتأكيد ما بين ١١ و١٥ ضابطًا من كوريا الشمالية والغالبية منهم يتكلمون اللغة العربية، وهم ينتشرون في عدة جبهات مثل معامل الدفاع إلى الجنوب الشرقي من حلب وفي قواعد القوات النظامية. بل أن العامل الدفاعي المشترك لدول الخليج وكوريا الجنوبية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، تستخدم نفس العقيدة الدفاعية لكلا الطرفين، فكما تسوق للدرع الصاروخي الخليجي المصنع أمريكيًا، تعتزم واشنطن نشر صواريخ «ثاد» بكوريا الجنوبية فمنظومة الدفاع الجوي الصاروخية «ثاد» ستعزز القدرات الدفاعية لكوريا الجنوبية في ظل تهديدات متزايدة من جارتها الشمالية.

التحولات الأميركية

تشترك دول الخليج وكوريا الجنوبية في أجندات البيت الأبيض إذا وصل لسدة الحكم المرشح الجمهوري دونالد ترامب. ويمكن للتشابه أن يكون في جانبين الأول هو ما يسميه "عدم مجانية الركوب NO Free Ride" فقد قال ترامب : «ندافع عن اليابان، وندافع عن ألمانيا، وندافع عن كوريا الجنوبية، وندافع عن السعودية، ندافع عن عدد من الدول. ولا يدفعون لنا (مقابل ذلك) شيئًا، لكن ينبغي عليهم أن يدفعوا لنا، لأننا نوفر لهم خدمة هائلة ونخسر ثروات. كل ما قلته هو أنه من المرجح للغاية أنهم إن لم يدفعوا حصتهم العادلة. قد يضطروا إلى الدفاع عن أنفسهم أو عليهم مساعدتنا، فنحن دولة لديها ديون تبلغ ٢٠ ترليون دولار، عليهم مساعدتنا».

المصير المشترك في تهديدات ترامب يدل إلى أن على الخليج وكوريا الجنوبية دفع ما يلزم من الأموال لتقديم الحماية.أما الجانب الثاني فهو تهديداته بزوال المظلة النووية عن نفس الأطراف مما يعني دولها في سباق تسلح نووي، ولعل كوريا الجنوبية خير عون لدول الخليج في ذلك.

تتشابه إيران في تهديدها لدول الخليج نوويًا مع كوريا الشمالية التي تعهدت بتعزيز قدراتها النووية

كوريا شريك ثقة على المدى البعيد

عانت دول الخليج من تعقيدات التعامل مع دول الغرب في مجال التسلح. فقد كانت عمليات الابتزاز الغربية الواسعة تتم تحت مظلات حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام وعدم الاعتداء. فقد شعر صُنّاع القرار في أبو ظبي بأن الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى التي تسعى إلى الحصول على العقد النووي الإماراتي ربما ستحاول استخدام عقد المشروع النووي كوسيلة لممارسة الضغط والابتزاز السياسي على حكومة الدولة عندما تستدعي الحاجة إلى ذلك. وقد تعزّز هذا الشعور الإماراتي نتيجة للصعوبات التي مرت بها عملية إقرار اتفاقية التعاون النووي الإماراتي مع الولايات المتحدة خلال مناقشة الكونغرس الأمريكي للمشروع. فكان اختيار التحالف الكوري الجنوبي كمتعهِّد لتنفيذ المشروع النووي الإماراتي يتضمن هدف تقليل مخاطر التدخلات السياسية. فعملية تقييم الثقة بالطرَف الشريك على المدى البعيد ستكون منذ الآن عاملًا مهمًا في العلاقات التسليحية الخليجية.

قوة كوريا الجنوبية العسكرية

منذ الحرب العالمية الثانية، تحتفظ جمهورية كوريا الجنوبية بقواعد عسكرية أمريكية فوق أراضيها، وبعد الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣م) وقعت معاهدة الدفاع المشترك والتحالف مع الولايات المتحدة وتنص على قيادة أمريكية للقوى المسلحة المتحالفة في أي نزاع ضد كوريا الجنوبية. وقد شاركت القوات المسلحة الكورية كحليف في الكثير من الحروب التي قامت بها الولايات المتحدة من فيتنام إلى أفغانستان والعراق. ويقدر عدد الجنود الأميركيين في هذه القواعد بما بين ٢٥ إلى ٣٠ ألف جندي.

ويتألف الجيش في كوريا الجنوبية من جميع صنوف الأسلحة والقوات البرية المعروفة في العالم. أما سلاح الجو فيضم نحو ٦٥ ألف جندي، وأكثر من ٨٠٠ طائرة، وكوريا الجنوبية من بين الدول العشر الأولى صاحبة أقوى أسلحة الجو في العالم. بأنواع مختلفة من الطائرات الأميركية والفرنسية والروسية الحديثة. كما أنتجت الصناعة الحربية الكورية منذ عقد من الزمن الطائرة المقاتلة الخفيفة «ت. أ ٥٠» أو «النسر الذهبي». كما تعمل على إنتاج طائرة شبحية وقمر اصطناعي وتسعى لزيادة قدراتها الصاروخية البالستية والدفاع الجوي الصاروخي. والقوة البحرية هي التي نعول على التعاون الوثيق معها في الخليج العربي حيث تمتلك كوريا الجنوبية ميزانية عسكرية بلغت ٢٩ مليار دولار تقريبًا، و١٩٠ قطعة بحرية، هي ١٢ مدمرة و١٤ غواصة و١١٤ زورقًا حربيًا وللخفر و١٠ كاسحات ألغام و١٣ سفينة وزورقًا للإنزال البري.

وتعد البحرية الكورية الجنوبية من بحريات المياه الزرقاء حيث يُطلق لقب "المياه الزرقاء" على القوات البحرية التي تملك قدرة على إبراز قوتها على المناطق الساحلية من العالم، والمشاركة والاستجابة السريعة للأزمات الإقليمية.

التحديات

المظلة الأمريكية وفقدان روح الإبداع

حتى عام ٢٠١٥م، كانت لكوريا الجنوبية شراكة عسكرية مع الولايات المتحدة تحددها اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة في ١٩٥١م. وبموجبها يتولى قائد الأسطول السابع الأمريكي قيادة مشتركة للقوات البحرية، للدفاع عن شبه الجزيرة الكورية؛ في حالة الأعمال العدائية، كما تقع كل القوات البحرية في مسرح العمليات تحت إمرة قائد الأسطول السابع الأمريكي. هذه الإجراءات ولسنوات طويلة وطنت المنهجية العسكرية الأمريكية في العمل، كما خلقت قصور لدى القادة الكوريين الذين لم يعملوا منذ ٥٠ عامًا إلا تحت وصاية وتوجيهات أمريكية فقتلت روح الإبداع والاستقلالية.

قدرة كوريا الجنوبية على فتح القوات على مسافات بعيدة

يعد الحشد من أهم مبادئ الحرب وليس لكوريا الجنوبية قواعد أو تسهيلات في منطقة الخليج العربي وعليها فهل تستطيع القيادة العسكرية الكورية تنظيم حشد جسر جوي وبحري، لنقل آلاف الجنود، والدبابات والعربات المدرعة والمدافع، وأطنان من مواد الإعاشة والذخائر والمعدات، من طرف القارة الآسيوية لطرفها الآخر، والوصول لمسرح عمليات محدود، من دون أي اختناق أو حوادث أو مصاعب، في توقيتات قياسية. ثم فتح قواتها "Power Projection" على هذه المسافة البعيدة. حتى ولو بحشد متدرج، لتأمين العمليات الدفاعية، ثم التحول إلى العمليات الهجومية. وهل قواتها البحرية قادرة على الاسهام في عملية نقْل بحري استراتيجي كبيرة للقوات في زمن ومسرح محدودَين.

العلاقات الخليجية مع كوريا الشمالية

- العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية

قد تعيق العلاقات الخليجية الكورية الشمالية تطور العلاقات مع سيئول، فعندما كانت هناك منافسة دبلوماسية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية لمعرفة أي دولة لديها سفارات أكثر في جميع أنحاء العالم، ظلت كوريا الشمالية بمعزل عن غيرها من البلدان في جميع أنحاء الخليج العربي. وبعد انهيار الاتحاد

السوفياتي وفتور العلاقات مع الصين، بحثت كوريا الشمالية عن أصدقاء جدد، فبدأت إقامة علاقات رسمية مع دول مجلس التعاون الخليجي، في البداية مع سلطنة عمان في عام ١٩٩٢م، ومن ثمّ قطر في عام ١٩٩٣م، ثمّ الكويت والبحرين في عام ٢٠٠١م، ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٧م. ثم بدأت كوريا الشمالية التفاعل الاقتصادي مع دول الخليج على نحو جاد من خلال سفارتها في الكويت في المقام الأول. حيث انتشر العمّال الكوريون الشماليون في دول مجلس التعاون الخليجي في صناعات البناء والتشييد. فهناك أكثر من ٣٠٠٠ عامل في الكويت، و١٣٠٠ في دولة الإمارات العربية المتحدة، و٣٠٠ في عمان. وما يصل إلى ٣٠٠٠ في قطر حيث انضموا إلى العمّال من جنوب آسيا وغيرهم في ظلّ استعداد البلاد لاستضافة لنهائيات كأس العالم ٢٠٢٢م.

- العلاقات العسكرية

كما تشتهر كوريا الشمالية بعلاقاتها العسكرية، خاصة في مبيعات الأسلحة لمختلف دول العالم. لقد كان الشرق الأوسط مقصدًا رئيسيًا للصادرات. وشمل ذلك دول الخليج لكنَّ العقوبات الدولية أدت إلى تراجع كبير في هذه الشبكة من العلاقات العسكرية. وفي مقال نشره موقع "ناشيونال إنترست"، أشار زاكاري كيك إلى أنَّ المملكة العربية السعودية، ردًا على برنامج إيران النووي، قد تحصل على قنبلة نووية من كوريا الشمالية. حُجته تتلخص في التالي: كوريا الشمالية بحاجة إلى راعٍ ثري ليحل محل الصين المتناقصة على نحو متزايد، والمملكة العربية السعودية لديها الكثير من المال، وبالتالي قد يتوصل البلدان إلى تسوية مؤقتة.لكن ذلك يبقى تحليلا لأنَّ كوريا الشمالية والسعودية ليس بينهما أي توافق. كإيران أو سوريا، والمملكة حليف وثيق للولايات المتحدة. إنَّ مستقبل العلاقات بين كوريا الشمالية ودول مجلس التعاون الخليجي من المرجح أن يسير في سياق مماثل، في شكل علاقات رسمية وثيقة، مع تعاون عسكري محدود، وشراكة اقتصادية قائمة إلى حد كبير على توفير كوريا الشمالية للعمّالة الماهرة ذات الأجور المنخفضة، لكنه تعاون يبقى في خانة المتحدي للعلاقات مع سيئول.

إمكانية التواجد العسكري الكوري الجنوبي في الخليج

ستبقى إمكانية التواجد العسكري الكوري الجنوبي في منطقة الخليج مستقبلًا على ضوء تغير التحالفات التقليدية الدولية والإقليمية وتخفيف التواجد الأمريكي في المنطقة محصورة في مجالات محدودة منها:

- **عمليات مكافحة الإرهاب**

وافقت كوريا الجنوبية على الإطار الاستراتيجي المشترك لمكافحة آفة الإرهاب، أي: استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. لتعزيز جهود المجتمع الدولي وفق دعائم أربع تضم معالجة الأوضاع التي تساعد على انتشار الإرهاب؛ ومنع الإرهاب ومكافحته؛ وبناء قدرات الدول الأعضاء على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد؛ وضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون باعتبارهما الركن الأساسي لمكافحة الإرهاب . فقد وصل الإرهاب إلى كوريا فقد حذرت مخابرات كوريا الجنوبية من خطر داعش على قواعد أمريكية بالبلاد وأضافت المخابرات أن القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب سترسل على الفور للتصدي لأي عمليات إرهابية. ويرجع مكمن الخطورة الى أن مطارات مدنية تتشارك في مدارج الطائرات مع مطارات عسكرية أميركية، ومن هنا يمكن أن تستفيد دول الخليج من الجهود الكورية لمكافحة إرهاب المطارات خصوصًا أن الحزب الحاكم في كوريا الجنوبية قد أعلن زيادة ميزانية مكافحة الإرهاب في هذا المجال.

- **قوة الواجب البحري في الخليج CTF150**

لقد كانت قوة العمل ١٥٠ من تشكيل أمريكي صرف ثم تحول إلى جهد متعدد الجنسيات تحت اسم قوة العمل المشتركة ١٥٠، وكلفت بمهمة جديدة وهي إعادة التركيز على الأمن البحري ومكافحة الإرهاب في الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر. وبعد نجاح القراصنة الصوماليين في اختطاف سفن صيد كورية جنوبية، سارعت كوريا بإرسال مدمراتها البحرية الخمس المزودة بالصواريخ والطائرات العمودية إلى مناطق القراصنة قبالة السواحل الصومالية، وترأست جمهورية كوريا مجموعة العمل رقم ٣، التي تعمل بدرجة وثيقة مع صناعة النقل البحري لتعزيز الوعي وبناء القدرات لدى البحارة العابرين للمنطقة، ودعم دول المنطقة في مجال تطوير قدراتها الأمنية البحرية المستدامة. كما كانت جزء من المناورات البحرية الضخمة التي قادتها في فترات مختلفة بحريات دول مجلس التعاون.

- **عمليات الأمم المتحدة**

تساهم كوريا الجنوبية في عمليات حفظ السلام في مناطق كثيرة من العالم، وتقدم خدماتها المتنوعة بكفاءة في بقعة انتشارها، ولعل مرد ذلك أن كوريا لم يحفظ استقلالها إلا قوات حفظ السلام التي نزلت هناك منذ مطلع الخمسينيات، فكوريا من المؤمنين بالعمل الأممي، فالأمين العام للأمم المتحدة الحالي

بان كي مون هو كوري جنوبي وكان وزيرًا لخارجية بلاده قبل تعيينه في هذا المنصب الأممي الرفيع. ويمكن أن يتم التعاون بين دول الخليج وكوريا الجنوبية من خلال وحدات القبعات الزرقاء التي كانت جزء من قوات نزلت قرب حدود الكويت بعد تحريرها، كما يمكن أن تتعاون مع القبعات الزرق الاماراتية التي هي أنشط دول الخليج في مضمار القضايا التي تفرض نفسها على الضمير الإنساني.

- التعاون في مجال الطاقة النووية

يمكن استثمار التعاون الكوري الجنوبي الخليجي في مجال الطاقة النووية فهناك مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الطاقة النووية مع الرياض تتضمن بناء مفاعلين نوويين على أراضي المملكة من طراز سمارت (SMART) بقيمة ملياري دولار، بعد الدراسات التي أجرتها مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة خلصت إلى إمكان إنشاء المفاعل النووي للأغراض السلمية شرق المملكة أو غربها. وانتهي إلى اتفاق إطار" حول التعاون الفني وتطوير وتبادل الخبرات في مجال الطاقة النووية السلمية. وكان الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز قد أسس مدينة الطاقة الذرية في ٢٠١٠ م، من أجل تطوير الطاقات البديلة لا سيما الطاقة الذرية. وفي الدوحة وفي إطار استعدادات لما بعد عصر النفط، ظهرت نوايا لبناء مفاعلات نووية مع كوريا التي أكدت أنها لا تطور طاقة نووية لأغراض عسكرية وأنها تركز على الاستخدامات السلمية.بل إن التعاون الأوسع في مجال التعاون النووي هو ما تم حتى الآن بين كوريا الجنوبية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

- التعاون الأمني القائم مع كوريا الجنوبية

أشكال التعاون على مستوى القوات المسلحة بين كوريا الجنوبية ودول الخليج متواصل من خلال الزيارات والقيام بالمناورات العسكرية والإنتاج المشترك للعتاد العسكري وإبرام اتفاقيات ومعاهدات من أجل تحديث معدات الجيوش وتزويدها بالأسلحة أو توحيد الجهود من أجل تطوير التكنولوجيا العسكرية. فمع الرياض تعود زيارات المجموعة البحرية الكورية الجنوبية وتعاونهما منذ عام ١٩٥٤م. وكانت آخرها رسو مجموعة تدريب طوافة تابعة للبحرية الكورية في ميناء جدة الإسلامي مكون من المدمرة "كانج جام تشان"، التي تزن ٤٤٠٠ طن، وسفينة الإمداد للقتال السريع "تشن جي"، التي تزن ٤٢٠٠ طن، اللتين تحملان على متنهما طاقمًا مكونًا من ٦٢٠ عضوًا، منهم ١٢٩ ضابطًا بحريًا، وتم بين الطرفين تمارين بحرية مشتركة ضمن مناورات تكتيكية لتعزيز القدرات العملياتية المشتركة بين البلدين. كما أن هناك مناقشات مع الجانب الكويتي بشأن التعاون العسكري مع كوريا الجنوبية لتحديث الآليات والمدرعات العسكرية الكويتية، فضلًا عن مشاورات لصيانة المدرعات بالكامل، إلى جانب مفاوضات لشراء أسلحة كورية حديثة. ومع الإمارات تقيم كوريا الجنوبية تعاون في مجال الأسلحة الخفيفة وأنظمة الرؤية البصرية، كما أن هناك مذكرة تفاهم بين شركات القطاع الخاص في البلدين لبناء شراكة استراتيجية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات. كما تدعم دول مجلس التعاون سيئول بإدانة التفجيرات النووية التي تقوم بها كوريا الشمالية وقيامها بإطلاق صواريخ باليستية في تحد للمجتمع الدولي، وانتهاك خطير لقرارات مجلس الأمن الدولي وتتعارض مع جهود المجتمع الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

الخاتمة

إن من مشجعات انخراط كوريا الجنوبية سعيها الحثيث لتوثيق العلاقات الاستراتيجية مع دول عدة، كما يجمع دول الخليج معها خطر كوريا الشمالية عليها والذي خلق لها ظروفًا مشابهة لما تعانيه دول الخليج من إيران. كما أن من تشابه الظروف الاستراتيجية التحولات الأمريكية واحتمال وصول الترامبية الجشعة للبيت الأبيض، كما أن كوريا الجنوبية يمكن أن تكون شريك لا أطماع له بل له ثقة على المدى البعيد، بالإضافة إلى تمتع كوريا الجنوبية بقوة عسكرية وصناعة عسكرية متقدمة.

أما التحديات فتتمثل في بقاء المظلة الأمريكية وفقدان روح الإبداع لدى صانع القرار العسكري، بالإضافة إلى صعوبة فتح القوات الكورية على مسافات بعيدة، كما أن دول الخليج تتمتع ببعض العلاقات المفيدة مع كوريا الشمالية. أما إمكانية التواجد العسكري الكوري الجنوبي المعقول في الخليج فيمكن أن يتم عبر عمليات مكافحة الإرهاب، أو من خلال مشاركة بحرية سيئول في قوة الواجب البحري في الخليج CTF150. كما أنها قوة مشاركة باستمرار في عمليات الأمم المتحدة التي قد تشمل الخليج أو قواته. بالإضافة إلى التعاون في مجال الطاقة النووية، ثم التعاون الأمني القائم فعليًا مع كوريا الجنوبية ولو كان محدودًا. نقول ذلك رغم قناعتنا بأن عقيدة كوريا الجنوبية العسكرية لا تتعدى كونها دفاعية ومصممة لإعاقة أي احتلال في حال وجود أعمال عدائية من كوريا الشمالية، ولازالت قواتها في حاجة إلى قفزات وعملية تحديث مؤلمة حتى تحل محل القوى الغربية في الخليج.

*المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

من حق دول الخليج القلق من أي صراعات في جنوب شرق آسيا

القدرات العسكرية لكوريا وآثار سباق التسلح في شرق آسيا على دول الخليج

يحتل الجيش الكوري الجنوبي المرتبة الحادية عشرة بين أقوى جيوش العالم، وهي أعلى بكثير من منافسه الجيش الكوري الشمالي الذي يشغل المرتبة الخامسة والعشرين وفقًا للتصنيف السنوي في موقع قوات النيران في العالم. وفي هذا التصنيف تحتفظ الولايات المتحدة بالمرتبة الأولى كما كانت في عام ٢٠١٥م، تليها روسيا والصين والهند وفرنسا وبريطانيا. وتقدمت اليابان إلى الموقع السابع بعد أن كان ترتيبها التاسع في عام ٢٠١٥م. كانت كوريا الجنوبية تحتل المرتبة السابعة في عام ٢٠١٥م، ولكنها تراجعت أربع مراتب في عام ٢٠١٦م، على أساس عدد الأسلحة والمَدَى الذي تصل إليه، والاعتبارات الجغرافية، والخدمات اللوجستية، والموارد الطبيعية والصناعية والقوى البشرية العاملة.

لواء د./ محمد علام سيد

كان التوتر في شبه الجزيرة الكورية عاليًا هذه السنة (٢٠١٦م)، بدءًا من اختبار كوريا الشمالية النووي الرابع في يناير، والذي أعقبه إطلاق القمر الصناعي، وسلسلة من الاختبارات لمختلف الصواريخ، ثم الاختبار الخامس في سبتمبر، وهو أكبر تجربة نووية في تاريخها. وفي يوليو، اتفقت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة على نشر نظام دفاع يستهدف تدمير الصواريخ البالستية في مرحلة طيرانها النهائية على ارتفاعات عالية قبيل اقترابها من المنطقة المراد تأمينها، وذلك للحماية ضد أي تهديدات من كوريا الشمالية. ولكن الصفقة أثارت غضب الصين، التي خشيت الإضرار بأمنها بسبب وحدة الرادار القوي الملحقة بهذا النظام، ورأت أنها لن تجدي في تهدئة الأجواء في شبه الجزيرة الكورية، واعتبرت الأمر يمثل تهديدًا خطيرًا للتوازن الأمني الاستراتيجي الإقليمي ويتعارض مع المصالح الجوهرية للصين، وأوعدت بأن الولايات المتحدة حتمًا سوف تدفع ثمن ذلك، وسوف تتلقى الرد المناسب.

القدرات العسكرية لكوريا الجنوبية

يقدر مجموع سكان كوريا الجنوبية بـ ٤٩,١ مليون نسمة، ومساحتها ١٠٠,١٤٠ كيلو متر مربع، ويبلغ مجموع الأفراد العاملين في جيش كوريا الجنوبية في الخدمة حوالي ٦٢٥,٠٠٠ وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقرب من ٢,٩٠٠,٠٠٠ من الاحتياط.

الإنفاق العسكري لكوريا الجنوبية

السنة	الإنفاق العسكري نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)		نفقات الدفاع (بليون دولار أمريكي)	
	SIPRI	IISS	SIPRI	IISS
2006	2.6	2.6	23.4	26.7
2007	2.53	2.6	24.5	26.6
2008	2.59	2.8	20.1	24.1
2009	2.1	2.8	27.1	22.5
2010	2.2	–	23.4	25.4

تقديرات القدرات العسكرية لكوريا الجنوبية

القوات البرية	
مدرعات	2,381
مركبات مدرعة مقاتلة	2,660
مدافع ذاتية الحركة	1,990
مدافع مجرورة	5,374
أنظمة صواريخ متعددة القواذف	214

مع نصب صواريخ yonhap العام المقبل سيكون في مقدور سيول الوصول إلى أي مكان في جارتها الشمالية لكنها تحمل رؤوسًا تقليدية

القوات الجوية	
إجمالي الطائرات	1,451
مقاتلات / اعتراضية	406
طائرات هجومية	448
طائرات نقل	348
طائرات تدريب	256
طائرات مروحية	679
مروحيات هجومية	77

القوات البحرية	
إجمالي القطع البحرية	166
حاملات طائرات	1
فرقاطات	11
مدمرات	12
طرادات	18
غواصات	15
سفن دفاع ساحلي	80
كاسحة ألغام	10

والقوات المسلحة الكورية الجنوبية مدربة تدريبًا جيدًا ومجهزة، وتمارس التدريبات بشكل منتظم، بمشاركة الولايات المتحدة. ومن أولوياتها تعزيز قدراتها للدفاع ضد ترسانة الصواريخ الباليستية لكوريا الشمالية، ولديها أنظمة دفاعية وهجومية حصلت عليها لهذا الغرض. وتسعى سيول أيضًا إلى جلب أو تطوير عدد من أنظمة الهجوم عالية الدقة، بما في ذلك صواريخ كروز والصواريخ الباليستية. في عام ٢٠١٤م، وقع اختيار كوريا الجنوبية على الطائرة F-35 لتلبية احتياجاتها المستقبلية من الطائرات المقاتلة، ومن المتوقع أن يبدأ التسليم عام ٢٠١٨م. كما تسلمت في فبراير ٢٠١٦م، الطائرة الأولى من بين أربع طائرات تختص بالتزويد بالوقود في الجو.

مع بدء نصب صواريخ yonhap في ٢٠١٧م، سيكون في مقدورها أن تصل إلى أي مكان في كوريا الشمالية، ولكنها في الوقت الحاضر تحمل فقط رؤوسا تقليدية، وينطبق نفس الوضع بالنسبة إلى صواريخ كروز Hunyon3. والملاحظ أن كوريا الجنوبية لا تمتلك منصات لإطلاق مركبات فضائية، وأنها اعتمدت في حمل كل أقمارها إلى مداراتها على مهام الإطلاق الفضائية للولايات المتحدة.

إضافة إلى أسلحة الدمار، هناك أنواع بازغة من الحروب كالحرب الإلكترونية والمعلوماتية لها انعكاساتها الخطيرة على أداء السلاح وفعالية التخطيط وإصدار الأوامر الصحيحة وتنفيذها في التوقيتات والأماكن المناسبة، فقد أنشأت كوريا الجنوبية في أوائل ٢٠١٠م، مركز قيادة للحروب السيبرانية (حروب الإنترنت الجديدة والشبكات في العالم الحديث، الذي أصبح يعتمد على ما يسمى بالفضاء الإليكتروني cyber space) ويعمل به ما يربو على مئتي شخص من خبراء الحاسوب، في أعقاب هجمات حجب الخدمة الموزعة في ٢٠٠٩م.

أما عن القدرات البحرية فقد شرعت كوريا الجنوبية في بناء السفن تحت شعار «إلى البحر، إلى العالم» خلال برنامج من ثلاث مراحل لبناء مدمرات. ويكفي هنا أن نشير إلى المرحلة الثالثة من البرنامج وهي بناء المدمرة أيجيس متعددة الأغراض وهي مجهزة بأحدث التقنيات، منها رادار يمكنه تتبع نحو تسعمائة هدف ويتعامل مع سبعة عشر منها في وقت واحد. والسفينة بها أيضًا أنظمة متقدمة للطوربيدات وإطلاق الصواريخ، ونظام متطور للدفاع الجوي والدفاع ضد الصواريخ ونظام صاروخي متطور قادر على التعامل مع تهديدات الصواريخ البالستية لكوريا الشمالية.

كوريا الشمالية – قدرات عسكرية متنامية

كثفت كوريا الشمالية هذه السنة من اختباراتها للصواريخ التي تُطلق من الغواصات، وكان أحدثها في أغسطس الماضي، إذ أطلقت صاروخًا مداه ٥٠٠ كيلومتر، واعتبرته بيونج يانج نجاحًا محققًا. كما أجرت مؤخرًا التجربة الخامسة لرؤوس نووية، وقالت بيونج يانج إن الاختبار أظهر أنها جاهزة لتحميل تلك الرؤوس النووية على صواريخ. وقد دفع ذلك وكالة الاستخبارات الكورية الجنوبية NIS إلى تحذير صناع القرار مؤخرًا بأن بيونج يانج تسير نحو تحقيق هدفها المتمثل في تحميل رؤوس حربية نووية على الصواريخ البالستية «بأسرع من التقديرات السابقة، بينما أكد قائد أسطول كوريا الجنوبية نائب الأدميرال لي كي سيك بأن "تحالفنا مع الولايات المتحدة سوف يواجه بحزم تهديدات التطور النووي وصواريخ الغواصات من كوريا الشمالية".

ولكن ما يعبّر بحق عن القلق والمخاوف لدى كوريا الجنوبية تساؤل مشروع وليس من قبيل الخيال مفاده: «ماذا لو أن صواريخ كوريا الشمالية جاءت من تحت الماء؟» وقد يثير ذلك تساؤلا آخر

يحيطه الاندهاش والغموض فحواه: ماذا نعرف عن تكنولوجيا الغواصات في كوريا الشمالية؟ بل إن هناك من يرى أن أكبر معضلة ستواجه الرئيس الأمريكي القادم هي كوريا الشمالية.

قال وزير خارجية كوريا الشمالية ري يونج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: إن كوريا الشمالية ليس لديها خيار آخر سوى أن تصبح دولة نووية» في الدفاع عن نفسها «من التهديدات النووية المستمرة من الولايات المتحدة». وفي الوقت نفسه، يختلف الخبراء حول ما إذا كانت البرامج المتكررة لاستعراض القوة من قبل الولايات المتحدة يمكن أن توقف التجارب النووية لبيونج يانج. ويعتقد مسؤولون كوريون جنوبيون أن بيونج يانج جاهزة بالفعل عمليًا لتنفيذ تجربتها النووية السادسة.

قال ديفيد ستروب، مدير شؤون وزارة الخارجية الكورية السابق: "إن استعراض القوة قد يفيد في طمأنة الحكومة والشعب في كوريا الجنوبية بأن الولايات المتحدة لديها القدرة والإرادة كلاهما لردع كوريا الشمالية».

لكن فيكتور تشا، الباحث في شؤون كوريا بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، يرى أن حركة الآلة العسكرية في المنطقة هي جزء من استراتيجية الولايات المتحدة وهي «من السهل التنبؤ بها ولكنها تبقى غير مؤثرة».

وعلى صعيد آخر، أعلنت كوريا الجنوبية أن جارتها الشمالية تمتلك ١٣ نوعًا من الفيروسات والبكتيريا يمكن استخدامها أسلحة جرثومية، بالإضافة إلى مخزون من الأسلحة الكيميائية يصل الى ٥,٠٠٠ طن. وتفصيلاً، جاء في تقرير رفعته وزارة الدفاع الكورية الجنوبية إلى البرلمان أن بيونج يانج تملك أحد أضخم مخزونات الأسلحة الكيميائية والجرثومية في العالم. وحذر التقرير من أن كوريا الشمالية قد تستخدم جراثيم الكوليرا والحمى الصفراء والتيفوئيد والتيفوس والدوسنتاريا في إطار حرب جرثومية. وكانت المجموعة الدولية للأزمات حذرت من أن كوريا الشمالية لا تشكل خطرًا نوويًا فحسب بل تملك أيضًا مخزونًا من الأسلحة الكيميائية والجرثومية. وأشارت مجموعة الدراسات التي تتخذ مقرًا لها في بروكسل إلى إمكان استخدام هذه الأسلحة محملة على صواريخ. وبحسب المجموعة، فإن هذه الترسانة تتضمن غازات الخردل والفوسجين وغيرها من المواد السامة للأعصاب التي يمكن إطلاقها بواسطة طائرات وصواريخ وقذائف.

مقارنة القدرات العسكرية

بالنظر إلى تعقُّد العلاقات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، يبدو من الأهمية بمكان إجراء تقييم للقدرات التقليدية، وغير النمطية، والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، والنووية على كل جانب. هذا التقييم أمر حيوي لتخطيط السياسات أو المفاوضات بشأن الحد من التسلح ووضع سيناريوهات الصراعات المحتملة ووسائل تجنبها أو حتى إدارة الصراعات إذا بدأت بالفعل لصالح السلام والأمن الدوليين.

ارتفعت التوترات مع كوريا الشمالية بعد اختبار القنبلة الهيدروجينية بيونج يانج المزعوم، وبدا هناك شبح تجدد الحرب في شبه الجزيرة. في السنوات التي تلت اتفاق الهدنة الكورية في عام ١٩٥٣م، والتي أنهت الصراع بوقف لإطلاق النار دون إنهاء الأعمال العدائية رسميًا كان الجيش الأمريكي هو الضامن لأمن كوريا الجنوبية. وبعد مرور أكثر من ستين عامًا، تحتفظ الولايات المتحدة بقوات قوامها أكثر من ٢٨,٥٠٠ جندي في كوريا الجنوبية للدفاع عن سيول من خطر بيونج يانج. لكن إلى حد كبير، تدافع كوريا الجنوبية عن نفسها بقواتها الذاتية الكبيرة المجهزة جيدًا وعالية التدريب وإن كانت تحت قيادة الولايات المتحدة في أوقات الحرب.

في الواقع، كان من المقرر أن تتولى كوريا الجنوبية قيادة قواتها في زمن الحرب بحلول ديسمبر عام ٢٠١٥م، وهي مؤلفة من ٦٣٠,٠٠٠ جندي تحت السلاح مجهزين بالمعدات المتقدمة، ولكن الولايات المتحدة وافقت على تأجيل نقل القيادة لتهدئة مخاوف المحافظين في كوريا الجنوبية حتى منتصف العشرينات من القرن الحالي، وكذلك طلبت كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة تأخير تحرك قواتها المقاتلة

سلسلة التجارب النووية التي أجرتها كوريا الشمالية

مسلسل	تاريخ التجربة	الارتفاع (متر)	العمق (متر)	كمية مادة الـ TNT التي تنتج تأثيرًا انفجاريًا مكافئًا (بالألف طن)	الموقع
1	9 أكتوبر 2006	1340	310	0.7 إلى 2	منطقة التجارب في بنجي – ري تحت الأرض
2	25 مايو 2009	1340	490	2 إلى 5.4	
3	12 فبراير 2013	1340	1000	6 إلى 16	
4	6 يناير 2016	1340	1000	7 إلى 10	
5	9 سبتمبر 2016	1340	1000	20 إلى 30	

أنشأت كوريا الجنوبية مركز قيادة لحروب الإنترنت يعتمد على الفضاء الإلكتروني ويعمل به ٢٠٠ خبير عقب هجمات حجب الخدمة الموزعة عام ٢٠٠٩

في الخطوط الأمامية بعيدًا عن الحدود مع كوريا الشمالية. وهذا يعني أن جيش الولايات المتحدة سيُبقِي لواء مدفعية الميدان وبطاريات نظام إطلاق الصواريخ متعددة القواذف في مكانها إلى الشمال مباشرة من سيول. تلك القطع من المدفعية هي جزء من دفاعات قيادة القوات المشتركة ضد المدفعية الكثيفة لكوريا الشمالية التي يمكن أن تحول مدينة ضخمة إلى أنقاض مشتعلة في غضون ساعات.

بفرض أن الوضع في شبه الجزيرة الكورية لن يُفضي أبدًا إلى حرب خاطفة جديدة، فمن المرجح أن سول ستلحق بها أضرارًا بالغة. ولكن بصرف النظر عن خسارة المدينة، فإن قوات الجيش الكوري الجنوبي سوف تكون أكثر من قادرة على التعامل مع الجيش الشعبي الكوري خلال أي صراع يخلو من حرب نووية أو أي تدخل مباشر من قبل جمهورية الصين الشعبية، حيث سيكون على واشنطن أن تتدخل بترسانتها الهائلة.

ومع ضخامة الجيش الشعبي لكوريا الشمالية فإن معظمه مدرب ومجهز بمعدات سوفييتية قديمة من خمسينات وستينات القرن الماضي. في حين أن لديه بعض العناصر الحديثة، وعددًا من القدرات غير النمطية يأمل أن تكون قادرة على تعويض العجز التكنولوجي والتدريبي الهائل. وهناك من يرى بأن القوات الكورية الشمالية ليس من المرجح أن تكون رابحة في معركة تقليدية، وأن العوامل الوحيدة في صالحها هي محض أرقام.

وأخيرًا، فإن من شأن الكثافة العالية التي تُنشر بها أنظمة الصواريخ والطائرات ذات الضربات الجوية الدقيقة أن تحوِّل أسلحة «دفاعية» مثل الصواريخ البالستية وصواريخ الدفاع الصاروخي أرض / جو إلى قدرات «هجومية» أيضًا. إن القدرة الدفاعية الفائقة تعادل القدرة على الحد من مخاطر تصعيد استخدام الصواريخ الهجومية والهجمات الجوية والمتخفية.

إن الجيش الكوري الجنوبي سيزيد بشكل كبير عدد صواريخ "yonhap" في مخزونه من الصواريخ، لمواجهة التهديدات النووية والصاروخية الكورية الشمالية المتزايدة بشكل أفضل، وتردد أن الجيش يبتكر خطة للقضاء على القواعد الصاروخية في مختلف أنحاء كوريا الشمالية بشكل متزامن، في أوقات الأزمات. لتحقيق ذلك، تحتاج كوريا الجنوبية مزيدًا من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز لتكون تحت تصرفها، ومن شأن ذلك أن يمكّن سيول من «تحييد» التهديدات الصاروخية لبيونج يانج. والجدير بالذكر أن الصواريخ الكورية الجنوبية، بشكل عام ذات مدى أقصر، لكنها أكثر دقة بكثير من الصواريخ الكورية الشمالية. وتدرك سيول أن بيونج يانج ربما تطلق صواريخها، بشكل مفاجئ ضد جارتها الجنوبية، إذا بدأت حربًا أخرى، وأنه يجب أن تدمر سيول تلك الصواريخ قبل أن يتم إطلاقها إذا حصلت على معلومات استخباراتية متقدمة لهجوم وشيك. ومن المعروف أن الدولة الشيوعية لديها نحو ألف صاروخ، يمكن أن تطلقها على الفور. وتلك الإمكانية لهجوم استباقي، بالإضافة إلى خطة كوريا الجنوبية لبناء الدفاع الجوي الصاروخي الكوري "كيه.إيه.إم.دي" و "سلسلة قتالية" لرصد وتحديد واعتراض الصواريخ القادمة سيسمح لكوريا الجنوبية مواجهة التهديدات "غير النمطية" من جانب كوريا الشمالية، والقائمة على أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها.

بعد التجربة النووية الخامسة لكوريا الشمالية كشفت كوريا الجنوبية النقاب عن خطة أعدها الجيش لإزالة مناطق محددة من بيونج يانج من الخريطة عند رصد أية بوادر تشير إلى استخدامها سلاحًا نوويًا، وتشمل تدمير بعض المناطق التي قد تختبئ فيها القيادة العسكرية الكورية الشمالية في حالات الطوارئ. وتعتمد الخطة على الصواريخ البالستية أرض / أرض (مدى ٣٠٠ كم و٥٠٠ كم)، وصاروخ كروز (مدى ١٠٠٠ كم)، فيما يعتزم الجيش الكوري الجنوبي زيادة عدد الصواريخ الباليستية، وتشكيل قوات للعمليات الخاصة هدفها «إزالة» القيادة العسكرية في كوريا الشمالية.

أدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تلك التفجيرات النووية، وإطلاق الصواريخ الباليستية، باعتبار أنها تهدد الأمن والسلم الدوليين في شبه جزيرة كوريا ومنطقة شرق آسيا، وتتعارض مع جهود المجتمع الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

تهديدات وتحديات تواجه كوريا الجنوبية:

ردًا على اختبار كوريا الشمالية لرؤوس نووية وصواريخ باليستية وضعت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية قواتهما البحرية في استعراض للقوة في بحر اليابان في أحدث حلقة في سلسلة من مظاهر القوة العسكرية. وقال مسؤول في البحرية الأمريكية: إنها المرة الأولى التي تعمل سفن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية معًا في مياه قريبة جدًا من الساحل الشرقي لكوريا الشمالية. كانت السفن مسلحة بصواريخ كروز بعيدة

المدى، عالية الدقة، والجاهزة للهجوم البري. وشهدت التدريبات مدمرة الصواريخ الموجهة USS Spruance ومعها سفن وغواصات وطائرات من القوات البحرية الكورية الجنوبية في مياه شرقي شبه الجزيرة الكورية. ومن الجدير بالذكر أن المدمرات المشاركة مزودة بنظام إيجيس Aegis للدفاع الصاروخي الذي يوصف من قبل الشركة المصنعة "لوكهيد مارتن" بأنه "النظام القتالي الأكثر تقدمًا في العالم" إذ يمكنه تتبع أكثر من ١٠٠ هدف في وقت واحد، وهو النظام البحري الوحيد القادر على اعتراض الصواريخ الباليستية.

وقد سبق ذلك تحليق أعتى قاذفات القنابل الثقيلة B-1 من سلاح الجو الأمريكي على طول المنطقة المنزوعة السلاح، فوق الخط الفاصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

تتباهى الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بإظهار القوة العسكرية من خلال هذه التدريبات. يقول الأميرال براد كوبر، قائد القوات البحرية المشتركة: "نحن نعمل جنبًا إلى جنب كل يوم مع شركائنا في كوريا الجنوبية، نحن إلى جانبهم اليوم في عرض البحر، وسوف نبقى إلى جانبهم للدفاع ضد الأعمال العدائية غير المبررة من قبل كوريا الشمالية".

في حرب كورية جديدة محتملة هناك بعد بحري أيضًا لا يمكن التنبؤ به. فقد تستخدم بيونج يانج الغواصات والألغام الذكية، والصواريخ المضادة للسفن. قد تجري هجمات سرية أو غير نمطية على عمليات الشحن، وربما خارج المياه الكورية. قد يحدث هجوم أو استيلاء على سفينة للولايات المتحدة، أو الصين باعتبارها طريقة أكثر أمانًا لممارسة الضغط. وعلى اليابان أن تتخذ قرارها بشأن الموقف البحري.

في العقد الماضي واجهت كوريا الجنوبية عددًا من الخيارات والمعضلات الصعبة، منها خفض الوحدات الأمريكية المأهولة على أراضيها، ووجود بيئة تهديد معادية. دفع ذلك كوريا الجنوبية إلى العمل على زيادة قدراتها في مجالات كانت تغطيها الولايات المتحدة ولا سيما المراقبة والاستطلاع والإنذار المبكر. وفي عام ٢٠٠٥م، أصدرت وزارة الدفاع مبادرة ٢٠٢٠م، للإصلاح الدفاعي حددت استراتيجية جمهورية كوريا الجنوبية لخلق جيش أقل حجمًا وأكثر اعتمادًا على الذات وركزت على التحسينات التكنولوجية. وشملت المبادرة شراء طائرات متطورة وتحويل قوة دورية ساحلية كبيرة إلى المياه الزرقاء. وكان التوجه إلى تعديل خطط الإصلاح لانتهاج استراتيجية أكثر عدوانية للوقاية من الأعمال العدائية المستقبلية. وشملت هذه الاستراتيجية تحصين جزرها الخمس وجلب طائرات هليكوبتر تتعامل مع الغواصات واتخاذ وسائل لمكافحة تكتيكات الحرب غير النظامية لكوريا الشمالية.

استفادت كوريا الجنوبية من نشاطاتها لمنع القرصنة في خليج عدن وبحر العرب في حماية مصالحها التجارية. وهي تبدو كقوة حماية نامية لحركة الاقتصاد القائمة على التصدير وهي باستطاعتها استعمال السلاح عند الضرورة لتأمين ممتلكاتها القومية. وكان من شأن تبادل الخبرات العملياتية في خليج عدن والعمليات الناجحة ضد القرصنة أن يعزز من الإلمام بالعمليات المتعددة الأطراف، ويبرز العزم على التعامل بحسم مع مثل هذه التهديدات، ويعطي رسالة واضحة لكوريا الشمالية لتنتظر عواقب قاسية لأي تهديد محتمل من جانبها.

العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي

في الماضي، باعت كوريا الشمالية الصواريخ إلى إيران ومصر وسوريا، وحصلت على التكنولوجيا من باكستان لتوسيع قدرات تخصيب اليورانيوم. ومن دول الخليج التي اشترت الصواريخ الباليستية الكورية الشمالية كل من اليمن (في عام ٢٠٠٠م) والإمارات (في أواخر التسعينات). وخلال الحرب الحالية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية وحلفاؤها في اليمن، ظهرت أدلة على وجود صواريخ سكود من كوريا الشمالية التي يستخدمها المتمردون الحوثيون. هذه الصواريخ ليست جزءًا من شحنات جديدة، بل تعود إلى مشتريات سابقة من قِبل الحكومة اليمنية. يتردد أنه في عام ٢٠٠٢م، اشترى اليمن حوالي ٢٠ صاروخ سكود من كوريا الشمالية. لذلك فمن المرجح أن صواريخ سكود التي تستخدم في الصراع الآن جاءت من كوريا الشمالية في الأصل. إن مستقبل العلاقات بين كوريا الشمالية ودول مجلس التعاون الخليجي من المرجح أن يسير في شكل علاقات رسمية وثيقة، مع تعاون عسكري محدود، وشراكة اقتصادية قائمة إلى حد كبير على توفير كوريا الشمالية للعمالة الماهرة ذات الأجور المنخفضة.

من شأن التوتر بين الكوريتين وتوقُّع تورط الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية على المستوى السياسي والعسكري أن يُفضي إلى صراعات لا يمكن التنبؤ بها أو بالمدى الذي قد تصل إليه. التاريخ الدامي يؤيد صحة هذا التصور خاصة إذا أخذنا في الاعتبار عدد المرات التي اندلعت فيها الحرب على أثر حوادث بدت عابرة أو لم تكن متوقعة وكيف جرى تصعيدها إلى حافة التدمير والإهلاك.

كوريا تبني برنامج السفن "إلى البحر إلى العالم" منه المدمرة أيجيس متعددة الأغراض بها رادار يتبع ٩٠٠ هدف ويتعامل مع ١٧ منها في وقت واحد

كوريا الشمالية تمتلك أحد أضخم مخزونات الأسلحة الكيميائية والجرثومية في العالم يصل إلى ٥٠٠٠ طن ويضم ١٣ نوعًا من الفيروسات

من حق دول مجلس التعاون الخليجي إذن أن يساورها القلق، وأن تكون واعية لأي صراعات محتملة قادمة في منطقة جنوب شرق آسيا، ومدركة لآثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية على منطقة الخليج العربي، ناهيك عن أي آثار سلبية أخرى قد لا تكون في الحسبان.

الخليج العربي ودروس الأزمة الكورية

كوريا الشمالية دولة صغيرة مساحتها لا تتجاوز ١٢٤,٥ ألف كيلومتر مربع وعدد سكانها لا يتعدى ٢٤ مليونًا. ولكن سلاحها النووي وصواريخها الباليستية البعيدة المدى وتهور وخطورة قيادتها وتلويحها باستخدام السلاح النووي ضد الولايات المتحدة وضد اليابان وجارتها كوريا الجنوبية , واستراتيجية الاستفزاز ولعبة حافة الهاوية لانتزاع تنازلات من كوريا الجنوبية جعلها تستحوذ على اهتمام العالم وأعطاها ثقلا وأهمية وتأثيرًا يتجاوز بكثير قدراتها المحدودة.

من الأهمية بمكان أن تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على متابعة وفهم وتحليل ما يحدث في جنوب شرق آسيا، خاصة أن هناك طرفًا يترقب على الجانب الشرقي المتاخم هو إيران يتأمل ما يحدث من مواجهة متصاعدة لكوريا الشمالية مع المجتمع الدولي، وتحدٍّ مستمر للاتفاقيات والأعراف الدولية في الشأن النووي. إن التلويح باستخدام السلاح النووي وبشكل متهور وغير مسبوق يهدد بالانزلاق نحو تصعيد وحرب مواجهة تطال منطقة الخليج العربي. ماذا لو أن تلك القوى التي تنطلق من بيونج يانج وطهران، في تحدٍّ سافر وتصميم أكيد على تحقيق مصالحها ولو على حساب جيرانها واستقرار أمن النظام الإقليمي، أقدمت بالفعل على تنفيذ سياسة حافة الهاوية التي تهدد بها؟ رسائل طمأنة خرجت من أمريكا: فالرئيس الأمريكي يهدد بقوله "إن كوريا الشمالية تلعب بالنار وعليها التوقف عن اللعب بالنار"، ووزير الدفاع الأمريكي يتوعد بأن أمريكا ستتخذ جميع الوسائل لحماية الشعب الأمريكي، ووزير الخارجية الأمريكي ينذر بأن أمريكا لن تقبل بكوريا شمالية نووية!! وأن واشنطن ستهب للدفاع عن حليفتها كوريا الجنوبية. وقد كان لردود الفعل ومسارعة واشنطن لطمأنة حلفائها في شرق آسيا صدى إيجابي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ترتبط دول مجلس التعاون بكل من كوريا الشمالية والجنوبية بصلات تجارية وعسكرية سواء بتصدير النفط أو جلب العمالة والمعدات المدنية والعسكرية على حد سواء. كما أن أي حرب نووية في المنطقة من شأنها أن تحدث أضرارا بالغة على دول الخليج سواء على مستوى الخسائر البشرية أو التلوث البيئي والمنتجات الزراعية، أو على طرق المواصلات التي تضمن تدفق الصادرات والواردات بأمان من وإلى الخليج العربي. في مواجهة فرص وتحديات غير مسبوقة، لابد أن ترفع دول مجلس التعاون الخليجي عاليًا راية السلام والتنمية والتعاون، وتصر على السير في طريق التنمية السلمية، وتتابع استراتيجية المنفعة المتبادلة، وتعزز بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والرخاء المشترك. وأن تستمر في تنفيذ النظرة العلمية للتنمية في محاولة لتحقيق التكامل بين التنمية مع الأمن، وأن تولي الاعتبار الواجب للقضايا الأمنية التقليدية وغير التقليدية، وتعزيز القدرات الاستراتيجية، وإتقان نظم إدارة الطوارئ الوطنية. ولها أن توالي في نفس الوقت، متابعة المفهوم الجديد للأمن القائم على الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق، والدعوة إلى تسوية المنازعات الدولية والقضايا الساخنة بالوسائل السلمية. وأن تشجع استهاض حوارات الأمن والتعاون مع الدول الأخرى، وتعارض الانخراط في الأحلاف العسكرية، وأعمال العدوان والتوسع.

إن بعض القوى الكبرى تعيد تنظيم أمنها واستراتيجياتها العسكرية، وتزيد من الاستثمار في الدفاع، وتسارع في تحديث القوات المسلحة، وتطوير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والأسلحة والمعدات. أصبحت القوات النووية الاستراتيجية، والملاحة الفضائية العسكرية، وأنظمة الدفاع الصاروخي، والاستطلاع الكوني ومراقبة ساحة المعركة، تمثل الأولويات في جهودها الرامية إلى تعزيز القوات المسلحة. بعض الدول النامية تسعى أيضًا بنشاط للحصول على الأسلحة والمعدات المتقدمة اللازمة لزيادة قوتها العسكرية. وجميع الدول تولي أهمية أكبر لدعم الجهود الدبلوماسية بالوسائل العسكرية. ونتيجة لذلك، أصبح سباق التسلح في بعض المناطق أكثر سخونة، مما يشكل تحديات خطيرة أمام الحد من التسلح الدولي ونظم منع انتشار الأسلحة النووية. من حق دول الخليج أن تتطلع إلى مرحلة جديدة من التنمية، وأن تنافس لتحقيق القوة الوطنية الشاملة وتطوير العلوم والتكنولوجيا، في عالم تتزايد فيه المنافسة الدولية العسكرية، والثورة العالمية في المجالات العسكرية.

*أكاديمي . جمهورية مصر العربية

تشغل كوريا الجنوبية ٢٠٪ من السوق العالمي لاستخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء

السلاح النووي الكوري الشمالي: تأثيره على مستقبل كوريا الجنوبية والخيارات المتاحة

بدأ الصراع في شبه الجزيرة الكورية متزامنًا مع انسحاب الاستعمار الياباني، بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، واستسلامها دون قيد أو شرط، في أعقاب استخدام السلاح النووي لأول مرة في التاريخ ضد (هيروشيما ونجازاكي) وربما ترسب أثر هذا الدمار الرهيب في أفكار وتوجهات الكوريتين، واللتين انقسمتا إلى شمال شيوعي، وجنوب رأسمالي، وهو ما أشعل شرارة الحرب الكورية (١٩٥٠ – ١٩٥٣م) لتبدأ سلسلة من الصراعات العسكرية، وسباق التسلح، الذي بدأ تقليديا وانتهى نوويا، وذلك مع إنتاج الشمال للقدرات الصاروخية المتدرجة في المدى، حتى البالستية، والقادرة على حمل رؤوس نووية، والتي تستهدف كوريا الجنوبية بالدرجة الأولى، والتي تخلت عن برنامجها النووي العسكري، إلى برنامج سلمي وإنتاج الطاقة، مع استمرار الشمال في تهديد الأمن الإقليمي، وخاصة اليابان، والأمن الدولي وخاصة الولايات المتحدة.

لواء أ ح دكتور/ محمد عبد الخالق قشقوش

وقد تولى الحكم شمالا نظام متشدد ومتدرج في التهور، من الجد (كيم إيل سونج) إلى الابن (كيم جونج إيل) إلى الحفيد (كيم جونج أون) حيث لا يفتقرهذا النظام الحالي إلى (إرادة الاستخدام النووي) بمعنى إمكانية الإقدام على إستخدامه عمليًا.

ولقد فشلت الجهود الدولية أكثر من مرة في إيقاف البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وتحويله إلى برنامج سلمي، حيث كانت تبدأ بالموافقة على رفع العقوبات، والحصول على الامتيازات، ثم الالتفاف السري والعودة إلى البرنامج النووي العسكري، وهو ماتم اكتشافه مرتين في بداية التسعينيات وبداية القرن الحالي، إلى أن بلغ الخطر مداه خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٦م) بإجراء الاختبارين النوويين الرابع والخامس، بعدما أعلنت أنها دولة نووية، قادرة حتى على تهديد أراضي الولايات المتحدة.

محتويات الدراسة وتشمل:

الخلفية التاريخية – سباق التسلح النووي والقدرات الصاروخية والبالستية للكوريتين–التهديد النووي الكوري الشمالي للدوائر المحلية والإقليمية والدولية–الخاتمة.

أولا: الخلفية التاريخية وجذور الخلاف بين الكوريتين:

بانتصار اليابان في حربها مع الصين، ظلت قوات يابانية في شبه الجزيرة الكورية –الجار اليابس المباشر للصين– إلى أن أعلنت اليابان لاحقًا ضم شبه الجزيرة الكورية إليها كمستعمرة يابانية، وذلك في أغسطس (١٩١٠م)، وظل هذا الاحتلال إلى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥م) وتوقيع اليابان على وثيقة الاستسلام الكامل دون قيد أو شرط (unconditional surrender) في (١٩٤٥/٩/٢م) وهو تاريخ استقلال شبه الجزيرة الكورية عن اليابان.

كان السبب المباشر لاستسلام اليابان هو إسقاط الولايات المتحدة لأول وآخر قنبلتين ذريتين – حتى الآن – على هيروشيما ونجازاكي، في (٦ و١٩٤٥/٨/٩م) على الترتيب، وفي نفس التوقيت الذي استغله الإتحاد السوفيتي لاحتلال الجزء الشمالي من شبه الجزيرة الكورية (كوريا الشمالية لاحقًا) وقبل أقل من شهر من استسلام اليابان رسميا باعتبار ذلك جزء من الإنتقام ورد الإعتبار للهزيمة الروسية أمام اليابان في حربيهما (١٩٠٤ و١٩٥٠م).

توقف الزحف السوفيتي جنوبا عند دائرة عرض (٣٨°) شمالًا، وهو الخط الفاصل بين الشطرين الشمالي والجنوبي،

أجهزة الطرد المركزي (centrifuges) الروسية الصنع، والمتوفرة لدى كل من كوريا الشمالية وإيران، والمنشأة تحت الأرض للحماية، بديلا للمفاعلات الكبيرة السطحية سهلة التعرض للهجوم والإصابة

طبقًا للإتفاق مع الولايات المتحدة –قطبي الحلفاء في الحرب العالمية الثانية– وحيث أن قوات الولايات المتحدة مازالت في الشطر الجنوبي (كوريا الجنوبية) وكان في إمكان السوفيت التقدم جنوبا لقلة عدد القوات الأمريكية وضعف الشطر الجنوبي عسكريًا، إلا أن السوفيت احترموا الاتفاق كنوع من التفاهمات المستقبلية المتوقعة في أوروبا الشرقية، واعتمدوا على رجلهم (كيم إيل سونج) الذي درس في روسيا، وشكل بعد ذلك الحزب الشيوعي الكوري الشمالي.

شكل الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لجنة مشتركة مؤقتة لإدارة البلاد لفترة إنتقالية حتى عام (١٩٤٩م) وفيها يحكم الكوريون أنفسهم، إلا أن كل طرف حاول أن يفرض (ايدلوجيته) على الشطر التابع، وخلال تلك الأثناء حاول زعيما الشطرين الجنوبي والشمالي (ري، و كيم إيل سونج) فرض الوحدة بالقوة على الطرف الآخر، وكان انسحاب القوات السوفيتية شمالاً، إيذانًا ببدء الحرب التي بدأتها كوريا الشمالية في (١٩٥٠/٧/٢٥م) لتحتل معظم كوريا الجنوبية، إلا أن طلب الولايات المتحدة من مجلس الأمن، كفل لها قوات أممية (تحالف من عدة دول) بقيادتها، ونجح الهجوم المضاد للقوات الأمريكية والتحالف في التقدم من الجنوب إلى الشمال وتجاوز دائرة العرض (٣٨°) في (١٩٥٠/١٠/٧م).

في اليوم التالي لعبور الحلفاء دائرة عرض (٣٨°) متجهين شمالا، لاحتلال كوريا الشمالية، أصدر (ماو تسي تونج) في (١٩٥٠/١٠/٨م) التعبئة لدخول الحرب ضد الحلفاء نظرًا لتهديد الأمن القومي الصيني، ووصول القوات الأمريكية إلى الحدود الصينية بشكل مباشر، ودخلت الصين الحرب في (١٩٥٠/١٠/١٩م) بما يسمى بجيش التحرير الشعبي، دون دعم حقيقي من الإتحاد السوفيتي.

استمر القتال لعدة سنوات في شكل أعمال قتالية متفرقة، هي أقرب لأعمال الكر والفر مع التركيز على الاحتفاظ بالمدن والمواقع الاستراتيجية، إلى أن انتهى القتال بتحديد منطقة منزوعة السلاح (demilitarized zone) تفصل بين الكوريتين، في (١٩٥٣/٧/٢٧م)، والذي وقع بإحدى القرى على الخط الفاصل بينهما، والذي أنهى الحرب ولكنه لم ينه النزاع الحدودي ولا العداء والصراع المتصاعد والمستمر لأكثر من نصف قرن، صاحبه سباق تسلح تقليدي وفوق تقليدي ونووي، وهو ما سنعرض له.

باءت محاولات الشطر الجنوبي مد يد التصالح وإنهاء العداء مع الشطر الشمالي بالفشل - والتي دعت إلى لم شمل العائلات المنقسمة عبر خط (٣٨°) وكانت أكثر تلك المحاولات جدية، هي زيارة الرئيس الجنوبي (روه مو هيون) إلى (بيونج يانج) عاصمة الشمال.

ثانيًا: كوريا الشمالية وسباق التسلح النووي:

بدأت كوريا الشمالية برنامجها النووي الجاد عام (١٩٨٠م) وبالتعاون مع الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية – قبل توحيد ألمانيا - وذلك بمفاعل صغير بمقدرة (٥) ميجاوات، مع جلب المواد الخام والأولية من الصين وبعض الدول الإفريقية، يرجح أن من بينها (النيجر) بالإضافة إلى ما لدى كوريا الشمالية من بعض المواد الخام الأولية، وإن كانت ليست عالية الجودة، مثل اليورانيوم المحلي الفقير عالي الأكسدة، وبعض أنواع الجرافيت.

إعتمد البرنامج الكوري الشمالي لاحقًا بشكل كبير على التعاون مع الصين، للحصول على الخامات الأفضل من تلك

بدأت كوريا الشمالية برنامجها النووي عام ١٩٨٠ بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية وجلب المواد الخام من الصين والنيجر

المحلية المتاحة، ثم التعاون اللاحق لإنشاء وتطوير البرنامج الصاروخي الميداني ثم البالستي، كأداة فعالة لحمل الرؤوس الحربية (war head) سواء كانت رؤوس نووية أو تقليدية، كما سيستهدفها البرنامج مستقبلًا. ومما شجع كوريا الشمالية على المضي قدمًا في مشروعها، سحب الولايات المتحدة لقواتها النووية من كوريا الجنوبية عام (١٩٩١م).

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية التنسيق مع حلفائها ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) للضغط على كوريا الشمالية للتوقيع على معاهدة عدم الإنتشار النووي (Non Proliferation Treaty) (NPT) وعدم العودة إلى تخصيب أو إثراء اليورانيوم (Enrichment of Uranium) وذلك عام (١٩٩٢م) وقد ادعت كوريا الشمالية أن برنامجها النووي هو لتوليد الطاقة الكهربائية والإستخدام السلمي، وهو ما ثبت عدم صحته، حيث لم تكتشف الأقمار الصناعية وعناصر المعلومات أي كوابل نقل للكهرباء أرضية كانت أو هوائية، خارجة من تلك المفاعلات لنقل الطاقة الكهربائية!!

بعد تفاوض شاق بين كوريا الشمالية المدعومة من روسيا الإتحادية والصين من جهة، وبين كوريا الجنوبية المدعومة من الولايات المتحدة واليابان وبعض الدول الغربية، من جهة أخرى، والذي استغرق عامي (١٩٩٣-١٩٩٤م) تم التوصل إلى تجميد البرنامج النووي لكوريا الشمالية مقابل حصولها على الامتيازات التالية:

الإمتيازات التي حصلت عليها كوريا الشمالية مقابل تجميد برنامجها النووي:

من الولايات المتحدة:

وقف العقوبات الاقتصادية (Sanctions)، وتقديم معونات بقيمة مليار دولار -الدعم بنصف مليون طن من البترول الأمريكي سنويًا- دعم الطاقة الكهربائية بقيمة (٧٥٠) مليون دولار سنويًا، ولحين بدء تشغيل المفاعل النووي الأول-لتكمل ادعائها بأنه مخصص لإنتاج الطاقة الكهربائية!!!، بالإضافة إلى إمتيازات أخرى بنكية و تجارية.

من كل من اليابان وكوريا الجنوبية وأوربا الغربية:

تمويل بناء (٢) مفاعل لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة (٢٠٠) ميجاوات، بتكنولوجيا الماء الخفيف، وبتكلفة (٥) مليار دولار تدفع كالآتي (كوريا الجنوبية (٣,٢٤) مليار، واليابان (١) مليار، وأوربا الغربية (٠,٧٤) مليار دولار)، على أن تتعهد كوريا الشمالية بالالتزامات التالية:

تعهدات كوريا الشمالية مقابل حصولها على الإمتيازات السابقة:

تتعهد بالسماح بالتفتيش على قدراتها النووية (المجمدة) وخاصة مفاعلات الجرافيت، في خليج يونج بون (Yongbyon) وما لديها من الوقود النووي (Fuel Rods) وهو ما كان يكفي تقديريًا لإنتاج (٤-٥) قنبلة نووية عيارية، أي بقدرة (٢٠ ك طن) وهي قدرة القنبلة النووية التي تم إلقاؤها على هيروشيما.

بالإضافة إلى التفتيش على الصواريخ البالستية وعدم تطوير مداها، وعدم تصديرها للخارج، خاصة دول الشرق الأوسط وإيران، والتي كانت تتم عبر مطار بكين، الأمر الذي لم تقم الصين بنفيه!!

نقض كوريا الشمالية لتعهداتها من جانب واحد والعودة إلى برنامجها النووي:

وتم ذلك سرًا، إلى أن تم اكتشافه وتأكيده خلال عامي (٢٠٠٢ و٢٠٠٣م) مما استتبعه إيقاف المساعدات الأمريكية والكورية الجنوبية واليابانية والأوروبية، والعودة مرة أخرى إلى تطبيق العقوبات الإقتصادية.

وردت كوريا الشمالية بالإنسحاب من منظمة (NPT) عام (٢٠٠٣م) كسابقة خطيرة، ورفضت الخضوع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وقامت باستئناف تخصيب وإثراء اليورانيوم من مخزونها المجمد من عام (١٩٩٤ م) مع بدء إستخداماتها من اليورانيوم المحلي الفقير، مع إزالة أكسدته، وكذلك الجرافيت المحلي، وأيضًا معالجة قضبان (اليورانيوم المستنفذ) حيث قدر الخبراء حينئذ قدرة كوريا الشمالية على إنتاج سلاح نووي قبل عام (٢٠٠٥م) وهو ما تحقق لاحقًا.

السلوك النووي لكوريا الشمالية بعد إيقاف المساعدات وعودة العقوبات:

استمرت كوريا الشمالية في تطوير برنامجها، وجندت حوالي (٣٠٠٠) عالم ومهندس وفني، مع تطوير البرنامج الصاروخي بالتعاون مع الصين، وتصدير الصواريخ إلى الخارج جوًا من خلال مطار بكين.

أعقب ذلك قيام كوريا الشمالية بتفجير نووي بقوة (١) كيلو طن عام (٢٠٠٦م) كما كان متوقعًا من حسابات الخبراء سابقًا. ثم أعلنت (بيونج يانج) نفسها قوة نووية دولية. وبتفاقم المشكلة تم تشكيل بروتوكول سداسي ضم (الكوريتين-روسيا-

الصين–الولايات المتحدة–واليابان) والذي بموجبه تم الضغط على كوريا المشكلة لقبول زيارات الوفد العلمي النووي التابع لجامعة (ستانفورد) الأمريكية، إلا أن ذلك لم يستمر، وتوقفت أعمال اللجنة العلمية، ومضت كوريا الشمالية في برنامجها المتزامن مع تطوير قدرات الحمل الصاروخية وخاصة البالستية.

أعلنت في يناير وأغسطس (٢٠١٦م) عن التجربتين النوويتين (٤،٥) وأن إحداهما هيدروجينية وهو بمثابة تصاعد في القدرات النووية.

ثالثًا : القدرات الصاروخية البالستية لكوريا الشمالية :

تمتلك كوريا الشمالية ترسانة صاروخية متدرجة المدى، من القصير إلى المتوسط، إلى بعيد المدى البالستي، ومنها ما هو عابر للقارات، وقدرت هذه الترسانة بـ (٨٠٠ – ١٠٠٠) صاروخ متدرج المدى (٤٠٠ كم - ٢٥٠ كم – ٨٠٠ كم) ومتدرج الأحمال للرؤوس النووية وغير النووية، ومع استمرار التطوير يصل المدى إلى (١٠٠٠٠ كم) ليغطي الشريط الساحلي لغرب الولايات المتحدة وبعرض حتى (١٠٠٠ كم) وهو ماتهدد به دوما.

يعتبر منشأ الصواريخ الكورية هو سلسلة (SCUD B-C-D) السوفيتية التي تم تطويرها تحت مسميات جديدة، مثل سلسلة (Rodong 1-2) والذي يعرف بـ (Nodong) أيضًا، ذو المنشأ من الصارخ السوفيتي المطور (SS-1). وقد استمرت كوريا الشمالية في تطوير قدراتها الصاروخية بعيدة المدى حتى أفصحت عنها تجاربها النووية الأخيرة خلال (يناير، ويوليو، وأغسطس ٢٠١٦م) ردا على المناورات الأمريكية المشتركة مع كل من كوريا الجنوبية واليابان، والقريبة من المياه الإقليمية لكوريا الشمالية، مع استهداف (٢٩) هدف افتراضي في كوريا الشمالية خلال المناورات.

وقد تعددت وسائل إطلاق الصواريخ الكورية الشمالية بعيدة المدى، من الإطلاق البري، إلى الإطلاق البحري (seabed) من إحدى الغواصات الهجومية الكورية، في تطور كبير لتنوع قواعد الإطلاق، كما أنها أعلنت عن إطلاق صاروخ فضائي لوضع قمر صناعي في مداره، إلا أن الولايات المتحدة، أعلنت عن عدم تلقي إشارات من ذلك القمر، مما يعني أنه ضمن سلسلة عمليات الإطلاق للصواريخ بعيدة المدى، للوصول إلى تلك العابرة للقارات.

توفر القدرات الكيميائية والبيولوجية:

حيث يمكن لتلك الصواريخ حمل رؤوس كيميائية أو بيولوجية إلى أهدافها، وتملك كوريا الشمالية ثالث أكبر ترسانة كيميائية في العالم وخاصة خامات (الخردل Mustard– الفوسيجين Phosgene –السارين Sarin) كما تمتلك القدرات البيولوجية مثل (الجمرة الخبيثة Anthrax – البوتوليزم السام Botulism– الطاعون Plague – الجدري Smallpox).

لاتمتلك كوريا الشمالية وسائل الإعتراض للصواريخ البالستية أو التكتيكية بعكس جارتها الجنوبية، والتي سنعرض لها لاحقًا.

ملاحظة:

يشكل الإنفاق العسكري وموازنات الدفاع لكوريا الشمالية عبئًا كبيرًا على موازنة الدولة محدودة الموارد، حيث تمتلك خامس أكبر قوة بشرية بين جيوش العالم، وتصل نسبة من يمكن تجنيدهم وتعبئتهم تحت السلاح إلى قرابة (١٦,٨%) وهي أعلى نسبة في العالم لدولة صغيرة يبلغ تعداد سكانها قرابة (٢٣) مليون حسب تعداد عام (٢٠١٣م) كما أن نسبة القوة العسكرية هي (٥,٥%) وهي أيضًا نسبة عالية، وتقترب من النسبة في إسرائيل وقت التعبئة. لذلك فتعتبر مخصصات التنمية في كوريا الشمالية متدنية، وتصنف ضمن الدول الفقيرة.

رابعًا: سباق التسلح النووي لكوريا الجنوبية:

بدأ البرنامج النووي الكوري الجنوبي، مع نهاية الحرب الكورية بين الشطرين عام (١٩٥٣م) وكان ذو توجه عسكري، بغرض ردع كوريا الشمالية التي لم تخف أطماعها في الشطر الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية، منذ تولي الحزب الشيوعي بزعامة (كيم إيل سونج) لزمام الأمور في الشطر الشمالي، والمدعوم من الإتحاد السوفيتي الذي درس فيه لسنوات طويلة في شبابه، وكذلك الدعم الصيني الشيوعي ذو الحدود المشتركة الممتدة مع كوريا الشمالية، واتسق هذا الدعم الشيوعي مع الإيدلوجية الشيوعية بزعامة الإتحاد السوفيتي شرقًا في مواجهة الإيدلوجية الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة غربًا، وهو ما أسفرت عنه نتيجة الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء وتشكل القوتين العظميين، وبدء الصراع على مناطق النفوذ حول العالم.

استمر نمو البرنامج النووي الكوري الجنوبي حتى عام (١٩٥٧م) حيث كان هذا التاريخ فارقًا، إذ تحول البرنامج من النشاط العسكري المستهدف، إلى النشاط السلمي لإنتاج الطاقة الكهربائية !! كما تم انضمام كوريا الجنوبية إلى الوكالة الدولية للطاقة النووية، والتوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) لاحقًا.

وقد ساعد (سول) على اتخاذ هذا القرار والتوجه السلمي، عدة اعتبارات استراتيجية، كان أهمها تواجدها تحت المظلة النووية الأمريكية على أراضيها منذ نهاية الحرب الكورية عام (١٩٥٣م)، والتي استمرت حتى عام (١٩٩١م)، وكان الإعتبار الآخر هو تفكك الإتحاد السوفيتي رسميًا في (ديسمبر ١٩٩١)

حيث خرج من حسابات القوتين العظميين، لتتجه كوريا الشمالية غربًا إلى (بكين) بديلًا عن (موسكو) التي لم تكن قد استعادت عافيتها بعد.

بدأ النشاط البحثي المكثف خلال الفترة (١٩٦٥ – ١٩٧٨م) حيث تم خلالها إنشاء أول مفاعل نووي رئيسي، ثم أعقبه، إنشاء عدد (٨) مفاعلات خلال عقد الثمانينيات، بالتعاون مع شركة (وستنجهاوس) الأمريكية، وللحصول على اليورانيوم فقد اعتمدت على كل من (استراليا – كندا – النيجر) لتوفير الوقود النووي (Fuel Rods) ثم اتجهت لا حقًا صوب بعض دول أمريكا اللاتينية.

تصنف كوريا الجنوبية – حاليًا – كإحدى الدول الكبرى المصدرة لتكنولوجيا مفاعلات الطاقة النووية السلمية، حيث تحتل المركز الرابع عالميًا بعد كل من (الولايات المتحدة – فرنسا – روسيا) على الترتيب، كما يصنفها بعض الخبراء قبل روسيا نظرًا لاستخدام (سول) لتكنولوجيا غربية متقدمة.

تشغل كوريا الجنوبية (٢٠٪) من السوق العالمي لاستخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، وتخطط لزيادة النسبة مستقبلًا، وخاصة لدول الشرق الأوسط البترولية، حيث تم بيع عدد (٤) مفاعلات لدولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ (٢٠) مليار دولار. تغطي كوريا الجنوبية (٤٠٪) من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية بعدد (٢٠) مفاعلًا نوويًا حتى عام (٢٠١٣م) وتخطط لزيادتها حاليًا بإضافة عدد (١٢) مفاعلًا جديدًا حتى عام (٢٠٢١م).

وتعتمد الدول المنتجة لهذا النوع من المفاعلات في تسويقها، على كونها طاقة نظيفة، والمفاجئ أنها طاقة رخيصة (بعد استرداد تكاليف الإنشاء) بالمقارنة بالطاقة المولدة بإستخدام الغاز في الدول الفقيرة بترولياً، وأيضًا أرخص من الطاقة المولدة من مساقط المياه، حيث تبلغ تكلفة الطاقة النووية بالمقارنة بكليهما (٧٢٪) و (٢٧٪) على الترتيب.

الدفن الآمن للنفايات النووية:

تولي كوريا الجنوبية، أهمية كبرى للدفن الآمن للنفايات النووية (N. Exhaustion) وطبقًا لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تبلغ (٨٠٠–١٠٠٠) دولار أمريكي لكل (١) كجم من النفايات، وهي تكلفة تبدو كبيرة، مما يشجع بعض الدول النووية القديمة أو الصاعدة، على الدفن غير الآمن، توفيرًا للنفقات، وهو مايضر بالبيئة وبصحة الإنسان على المدى الطويل، وقد يتم ذلك في الصحاري أو المياه لبعض الدول الفقيرة، مما يعتبر جريمة عابرة للحدود، وغير معروف على وجه الدقة كيف تتخلص كوريا الشمالية من نفاياتها النووية!!

خامسًا: القدرات الصاروخية البالستية لكوريا الجنوبية:

الإطلاق والإعتراض الصاروخي البري:

حيث تمتلك أنظمة أمريكية، تزامن وجودها ونشرها، مع امتلاك كوريا الشمالية لنظم صاروخية بعيدة المدى، وحرصت على إمتلاك قدرات اعتراض صاروخية مثل (الباتريوت)، ومع تطور القدرات الصاروخية لكوريا الشمالية حصلت (سول) مؤخرًا في يوليو (٢٠١٦م) على النظام الأمريكي المتطور (Terminal High Altitude Area Defense) والمعروف اختصارًا بـ (THAAD) والذي يمتلك نظام راداري بعيد المدى (١٥٠٠) كم وهو ما أثار إعتراض كل من الصين وروسيا، لأن هذا المدى الراداري يتجاوز كوريا الشمالية ليغطي أجزاء من أراضي الدولتين.

الإطلاق من الجو:

حيث حصلت كوريا الجنوبية على النظام الصاروخي (تورس TAURUS) الألماني الصنع والذي يبلغ مداه (٥٠٠) كم، والذي يستهدف بفاعلية، القواعد النووية في كوريا الشمالية، وهو يطلق من الجو، وخاصة طائرات (F15 K) أو أي طائرات حديثة متعددة المهام، وتم نشره على معظم القواعد الجوية.

الإطلاق من البحر:

تمتلك كوريا الجنوبية مدمرات تحمل نظم صاروخية موجهة طراز (كروز) والتي يمكن توجيهها بدقة إلى الأهداف البعيدة. بالإضافة إلى ماسبق، تتواجد قوات أمريكية داخل كوريا الجنوبية تقدر بقرابة (٣٠٠٠٠) رجل، واعتبارًا من (٢٠١٥/١٢/١م) تولى الجيش الكوري الجنوبي القيادة المشتركة الأمريكية الكورية.

سادسًا: التهديد النووي الكوري الشمالي في الدوائر المحلية والإقليمية والدولية:

التهديد للدائرة المحلية (كوريا الجنوبية):

تعتبر كوريا الجنوبية هي الدولة المعنية أولًا بالتهديد النووي الكوري الشمالي، حيث أن أطماع الشمال في الجنوب لم تتوقف

طورت كوريا الشمالية برنامجها وجندت ٣٠٠٠ عالم ومهندس وطورت البرنامج الصاروخي بالتعاون مع الصين وتصدير الصواريخ من مطار بكين

صواريخ كوريا الشمالية تستطيع حمل رؤوس كيميائية أو بيولوجية لدولة تملك ثالث أكبر ترسانة كيميائية في العالم

منذ استقلال شبه الجزيرة الكورية وتقسيمها، ومحاولة ضم الجنوب بالقوة المسلحة، وتتعلل بأن ذلك واجب وطني وقومي ووحدوي، كما أن وجود القوات الأمريكية في الشطر الجنوبي يهدد أمن وبقاء الشطر الشمالي.

ولذلك فإن القيادات الشمالية الشيوعية المتابعة منذ الإستقلال، ترفض أي مصالحة مع الجنوب، وباءت محاولات الجنوب بما فيها زيارة الرئيس الكوري الجنوبي إلى (بونج يانج) بالفشل، وسط أجواء تصاعد العداء بين الشطرين.

التهديد للدائرة الإقليمية (اليابان):

والتي تبدي قلقًا دائمًا من تنامي القدرات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، خاصة أن الأخيرة تعتبر اليابان حليفًا للولايات المتحدة، وخاصة مع تواجد قواعد أمريكية باليابان.

كما تعتبر اليابان نفسها الدولة الثانية المستهدفة بعد كوريا الجنوبية نظرًا لقرب المسافة، ولموقفها من التقارب مع كل من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، مع عدم نسيان أن اليابان قامت باحتلال وطنهم لمدة (٣٥) عامًا.

التهديد للدائرة الدولية:

وخاصة الولايات المتحدة وحلفائها، رغم استصدار العديد من قرارات الإدانة الدولية من الأمم المتحدة ومجلس الأمن وصلت هذه الإدانات، إلى أن صوتت عليه روسيا، كما صوتت عليها الصين – الداعم الرئيس لكوريا الشمالية – لأول مرة بالإدانة، عقب التجارب النووية الكورية الشمالية الأخيرة، في يوليو، وأغسطس (٢٠١٦م)، ويعتبر ذلك تغييرًا جديدًا في السلوك الصيني، حيث لم تستخدم حق الإعتراض (VETO) أو تمتنع عن التصويت بالإدانة، كما تم سابقًا.

خاتمة

بدأت كوريا الشمالية برعاية الحزب الشيوعي، لبرنامجها النووي بعد وقت قصير من نهاية الحرب الكورية وتقسيم الكوريتين، وبمعاونة الإتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية، بغرض امتلاك أسلحة تدمير شامل، تمكنها من ردع جارتها الجنوبية، ومحاولة ضمها بالقوة بدعاوى الوحدة الوطنية، وأيضًا لتهديد جارتها المقابلة (اليابان) المستعمر السابق لشبه الجزيرة الكورية لمدة (٣٥) عامًا والمحتضن للقوات الأمريكية الداعمة لكل من اليابان وكوريا الجنوبية.

بتطور إنتاج كوريا الشمالية للقدرات النووية، ومصاحبتها بتطوير القدرات الصاروخية حتى بعيدة المدى منها، كوسائل حمل للرؤوس النووية.

تم توقيع عقوبات اقتصادية عليها وتكرر التدخل الغربي بقيادة الولايات المتحدة والقوى الإقليمية، لإيقاف البرنامج النووي الكوري الشمالي، وتوجيهه للأغراض السلمية وإنتاج الكهرباء، مقابل حصولها على امتيازات مالية وبترولية، وإيقاف العقوبات، إلا أنها عادت واستمرت في برنامجها النووي سرًا إلى أن تم إكتشاف ذلك، فعادت العقوبات مرة أخرى، وتكرر ذلك في بداية التسعينيات، ثم في بداية القرن الحالي.

مضت كوريا الشمالية قدمًا في برنامجها النووي، وقامت بخمسة تفجيرات نووية، كان آخرها منتصف هذا العام (٢٠١٦م) وأعلنت أنه (هيدروجيني)، كما أعلنت أنها قد أصبحت دولة نووية، كما طورت مدى صواريخها البالستية إلى (٨٠٠ – ١٠٠٠) كم وتهدف لزيادته، ليغطي الساحل الغربي للولايات المتحدة، عبر المحيط الهادي.

تكمن الخطورة، بعد امتلاك القدرات النووية والصاروخية، في أنها تملك (إرادة الاستخدام) من قبل قيادة متهورة، مما يزيد من خطورة الموقف المحلي والإقليمي والدولي، وتساعدها الصين –الداعم الرئيسي لها– لتصعيد التوتر والإبتزاز بهدف الوصول إلى اتفاق شبيه بالإتفاق مع إيران (٥ + ١) لرفع العقوبات الاقتصادية، والحصول على امتيازات استراتيجية أخرى، ولكن ذلك يصطدم بسابق مخالفاتها لإتفاقيات مشابهة مما يزيد من دائرة التشكك، والتشكك المضاد، بينها والصين من جهة، وبين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان من جهة أخرى.

لم يبق أمام كوريا الجنوبية إلا خيارين متوازيين بالمشاركة في المساعي الدولية لإيقاف البرنامج النووي لكوريا الشمالية حتى على غرارماتم مع إيران.ثم سيناريو مجابهة التهديد الشمالي باستغلال المظلة النووية والقبة الصاروخية الامريكيتين.ونظم الاعتراض المتوفر لديها.والقدرة عتى توجيه ضربات صاروخية جوية مؤثرة ضد الأهداف النووية الكورية الشمالية.

أستاذ الأمن القومي الزائر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا – مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية – القاهرة

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:

مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+

فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+

البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧

اسم البنك: مجموعة سامبا المالية

رمز الحساب: SAMBSARI

ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧

مدينة جدة

المملكة العربية السعودية

كوريا الجنوبية لا تسعى لدور عالمي يتخطى اهتماماتها الإقليمية

العلاقات العربية ـ الكورية: الأبعاد السياسية والاقتصادية واستشراف المستقبل

لكل دولة رموز وشواهد تشير إلى تاريخها أو حاضرها، وتميزها عن الدول الأخرى. هذه الرموز قد تكون مادية مثل الأراضي المقدسة في المملكة العربية السعودية وأهرامات الجيزة في مصر وبرج إيفل في فرنسا وميدان بيكاديللي في لندن، وقد تكون أشخاص مثل جورج واشنطن أو إبراهام لنكولن في الولايات المتحدة وكونراد أديناور في ألمانيا وبينج في الصين.

د.علي الدين هلال

وفي حالة كوريا الجنوبية -واسمها الرسمي هو جمهورية كوريا، هو من الناحية المادية ملايين السيارات المنتجة فيها، والتي انتشرت في أرجاء المعمورة ونافست صناعات السيارات الأقدم عهدًا، وذلك لجودتها ورخص أسعارها. وعلى سبيل المثال، ففي عام ٢٠١٥م، كان هناك ما يزيد على ١,٢مليون سيارة كورية تجوب شوارع الأردن وطرقاته. أما أبرز رموزها البشرية فهو السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة الذي قضى عشرة أعوام في هذا الموقع الدبلوماسي الدولي الرفيع كشف فيها عن قدرات مهنية وأخلاقية عالية، فسعى دائمًا أن يكون معبرًا عن الضمير العالمي دون أن يؤدي ذلك إلى اصطدامه مع الدول الكبرى أو المؤثرة مما قد يهدد أداء المنظمة الدولية.

النموذج الكوري

تقدم كوريا الجنوبية نموذجًا فريدًا في العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية. ففي المجال الاقتصادي استطاعت في ثلاثة عقود ١٩٦٠-١٩٩٠م، أن تنطلق من مصاف الدول النامية إلى مجموعة الدول الصناعية الجديدة، وأن تصبح أحد النمور الآسيوية، وأن تشغل المرتبة الثالث عشرة ضمن قائمة أكبر اقتصادات في العالم والمرتبة السادسة على قائمة الدول المصنعة للسيارات.

تحقق هذا الإنجاز الاقتصادي من خلال تجربة تنموية جديرة بالدراسة والاعتبار. اتسمت هذه الخبرة بالجمع بين اقتصاد السوق وتدخل الدولة، فتم إدارة الاقتصاد وفقًا لقواعد المنافسة والسوق الحرة شأنها في ذلك شأن الاقتصادات الرأسمالية الأخرى، ولكنها اتسمت في ذات الوقت بدور تدخلي للدولة في تشجيع وتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو قطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية بعينها من خلال مجموعة من الحوافز. وعندما تراخى القطاع الخاص عن الدخول في مشروعات اقتصادية في مجالات حيوية لنمو الاقتصاد، تدخلت الدولة لإقامة هذه المشروعات ثم نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص.

واتسمت الخبرة التنموية الكورية بالتوزيع المتكافئ للاستثمارات في مختلف مناطق الدولة وأقاليمها، فقد وضعت نصب عينيها هدف القضاء على الفقر في الريف والحضر وخلق التوازن بين الزراعة والصناعة وكذلك بالتأكيد على مبدأ المساواة في الفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وإذا أخذنا النظام التعليمي كمثال، فوفقاً للدستور، فإن التعليم الأساسي الذي يمتد لتسع سنوات هو إلزامي ومجاني لجميع المواطنين. أما بخصوص الملكية الزراعية، فقد حدد القانون الحد الأقصى لها بما يماثل عشرون فدانًا. ولم تدخر كوريا أية وسيلة من أجل تعبئة الموارد الوطنية وتوظيفها من أجل التنمية بما في ذلك الجيش. فتم إنشاء "فرق العمل" من المجندين وذلك للإسراع بإنجاز المشروعات الضرورية كبناء السدود والكباري ورصف الطرق وإقامة المدارس.

النموذج الكوري أحدث طفرة صناعية ترتكز على إحياء الروح الوطنية والمساواة والحد من اختلالات توزيع الثروات وأن التنمية أساس الديمقراطية

وهكذا فإن النموذج التنموي الكوري استهدف أحدث طفرة صناعية ترتكز على إحياء الروح الوطنية وتحقيق المساواة والعدالة، والحد من اختلالات توزيع الثروات، والاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية واعطائها الأولوية على الحقوق السياسية في المرحلة الأولى من التنمية، وأن التنمية الاقتصادية السريعة هي أساس الديمقراطية التمثيلية.

وتبرز المفارقة عندما نقارن بين هذا الإنجاز الاقتصادي الضخم وما تحقق على مستوى التنمية السياسية، فقد مرت كوريا بظروف جد متقلبة من تاريخ حصولها على الاستقلال في ١٩٤٨م، وتعرضت لسلسلة من الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي. ففي أعقاب الاستقلال صدر الدستور الذي أقام نظامًا رئاسيًا يقوم على تعدد الأحزاب والانتخابات الدورية. في الواقع، مارس الرئيس سلطات واسعة واتسم نظام الحكم بالسلطوية وضعف الأحزاب السياسية وشيوع مظاهر الفساد والانقسام الاجتماعي مما أدى إلى نشوب المظاهرات بشكل دوري وازدياد مطالب الإصلاح السياسي. كما أدت إلى حدوث انقلابين عسكريين وانفراد العسكريين بالسلطة لفترات والنضال الشعبي من أجل عودة النظام المدني.

كان أول رئيس للجمهورية هو سيجمن ري الذي حكم لمدة اثنتى عشرة سنة واضطر للاستقالة تحت ضغوط المظاهرات الطلابية في ١٩٦٠م، وفي العام التالي قام الجيش بانقلاب تحت قيادة بارك تشونج هي الذي برر الانقلاب بأنه تحرك حاسم من جانب الجيش لإنقاذ البلاد من مخاطر الفوضى والتفكك الداخلي من ناحية، والخطر الشيوعي الخارجي من ناحية أخرى. وتم إعلان دستور جديد عام ١٩٧٢م، واستمر بارك في الحكم حتى اغتياله عام ١٩٧٩م.

وشهدت مرحلة الحكم العسكري في عهد تشونج طفرة في عملية التنمية الاقتصادية، فقد اعتقد أن الاقتصاد هو أساس البناء الاجتماعي والاستقرار السياسي، وأن المهمة الرئيسية للدولة هي الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة المواطنين وتوفير الخدمات العامة لهم، وأفصح تشونج صراحة عن اعتقاده بأن نظم الديمقراطية التمثيلية المطبقة في الدول الغربية لا تلائم الأوضاع الكورية وقتذاك، وأن تطبيقها المبكر في البلاد أدى إلى اضطراب الأمور وتدهور أحوال المواطنين، وإن ما تحتاجه كوريا في هذه الظروف هو الديمقراطية الإدارية ورفع كفاءة الجهاز الإداري في تنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلى، و في محاربة الفساد وربط بين النمو الاقتصادي وإحياء روح الوطنية الكورية بحيث يتم تعبئة جهود التنمية على أساس حب الوطن والرغبة في رفعته وازدهاره، وأن التعليم هو الأداة الرئيسية لرفع قدرات عموم الناس، وتأهيلهم للأعمال الفنية والتخصصية، واعتبر تشونج أن المساواة وتكافؤ الفرص والتقاسم في عوائد التنمية وتوزيعها على أكبر عدد من المواطنين هو ضمان استمرارها وركيزة قيام الديمقراطية.

وفي نفس عام اغتيال تشونج حدث الانقلاب العسكري التالي، واستمر العسكريون في الحكم، وفي عام ١٩٨٠م، نشبت مظاهرات جماهيرية واجهتها الحكومة في البداية بالقمع وإعلان الأحكام العرفية. ولكن مع استمرار حالة عدم الاستقرار، أعلن الجيش في ١٩٨٧م، انسحابه من الحياة السياسية، ودعا إلى انتخابات عامة. وتحت ضغوط هذه الأزمة السياسية، قام الحزب الحاكم وهو حزب العدالة الديمقراطية بالاندماج مع حزبين آخرين من المعارضة، وهما حزب التوحيد الديمقراطي والحزب الديمقراطي الجمهوري، وفاز هذا التحالف بالانتخابات. وفي انتخابات ١٩٩٢م، أُنتخب كيم يونج سام الذي يعتبر أول رئيس مدني للجمهورية الكورية بعد خمسة وأربعين عامًا من الاستقلال، وتلاها انتخابات ١٩٩٧م، التي اتسمت كذلك بالنزاهة والشفافية، وأطلق الكوريون على الحكومة التي أسفرت عنها "حكومة الشعب". ومن هذا الوقت، استمرت العملية الديمقراطية، وانعقدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بشكل دوري ومنتظم.

السياسة الكورية والقضايا العربية

منذ استقلالها كانت كوريا جزءًا من التحالف الغربي المعادي للشيوعية إبان مرحلة الحرب الباردة. وجاءت الحرب الكورية وانقسام الدولة ما بين كوريا الشمالية الموالية لموسكو وكوريا الجنوبية الموالية لواشنطن. كانت السمة الأولى للسياسة الخارجية الكورية هي التحالف العسكري والسياسي مع الولايات المتحدة، والذي بمقتضاه أصبح للأخيرة وجود عسكري مستمر حتى الآن على الأراضي الكورية. ومع تبلور القوة الاقتصادية لكوريا وانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي في حقبة التسعينيات من القرن العشرين ازداد اهتمام سيئول بإقامة علاقات إقليمية متوازنة وسلمية مع اليابان والصين وغيرها من دول المنطقة، ودافعت عن مبادئ حرية التجارة العالمية والانتقال الحر للسلع والخدمات في ظل

العولمة، وسعت إلى تحسين العلاقات مع كوريا الشمالية من خلال برنامج لم شمل الأسر، وتهدئة التوتر على الحدود بين البلدين، والاستعداد لتطبيق إجراءات لبناء الثقة مع بيونج يانج. كما برز الاهتمام بأخطار الإرهاب في الخطاب السياسي الكوري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والذي اعتبر أن انتشار التنظيمات والأنشطة الإرهابية يمثل خطرًا يهدد كل دول العالم واعتبر أن الاختلافات الدينية والطائفية والمذهبية هي السبب الرئيسي لهذا الانتشار خصوصًا عندما يتم تسييسها واستخدامها لتحقيق أهداف سياسية.

وفي هذا السياق، تنامت المصالح الاقتصادية الكورية مع الدول العربية، ومعها ازداد الاهتمام السياسي بقضايا المنطقة، واتسم دومًا بالحيطة والحذر وعدم التورط في النزاعات الداخلية، وأن تكون الأداة الأساسية للدور هي المعونات الإغاثية والإنسانية. ومن مظاهر الاهتمام الكوري بالمنطقة تنظيمها لأول مرة لمؤتمر دولي حول قضاياها في مارس ٢٠١٦م، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي شارك فيه عدد كبير من الخبراء والباحثين والمسؤولين من الولايات المتحدة وأوروبا وإيران وبعض الدول العربية.

سيئول: قضايا الشرق الأوسط تؤثر على العالم وحلها سيكون درسًا للتعامل مع قضايا شبه الجزيرة الكورية

وعبّر النائب الأول لوزير الخارجية الكورية جو تيه-يونغ عن أهمية انعقاد هذا المؤتمر بقوله "إن القضايا الراهنة في الشرق الأوسط تؤثر على العالم بأسره بما في ذلك شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا، وإن الحكمة التي يمكن استنتاجها منها تتضمن حلولًا لقضايا الشرق الأوسط ستكون درسًا لكوريا الجنوبية للتعامل مع القضايا المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا".

وإذا بدأنا بموقف كوريا الجنوبية تجاه الحرب المستمرة في سوريا، فقد اتسم بالدعوة إلى إنهاء القتال والتوقف عن قتل المدنيين وتدمير المنازل والمنشآت الأساسية من مدارس ومستشفيات وغيرها، وأن يتم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الوصول إلى حل سلمي من خلال المباحثات. واستنكر الخطاب السياسي الكوري الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وضرورة المساعدة الإنسانية والإغاثية لتحسين أحوال النازحين واللاجئين ووفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المعونة الإنسانية فحتى عام ٢٠١٤م، تعهدت كوريا بتقديم خمسة وأربعون مليون دولار كمساعدات إنسانية. ويمكن تقييم هذه المساعدة في ضوء مقارنتها مع مساعدات دول أخرى لنفس الغرض فقد ساهمت اليابان بمبلغ ١٣٥ مليون دولار والنرويج بمبلغ ٥٥ مليون دولار. كما اهتمت كوريا بدعم جهود الإعداد لإعادة الإعمار في سوريا بعد الحرب. فاستضافت الجولة الثالثة للفريق المسؤول عن إعداد خطط وبرامج الانتعاش الاقتصادي في سوريا في ديسمبر عام ٢٠١٣م، في العاصمة الكورية، وتعهدت الحكومة بتقديم خبراتها في مجال التنمية الاقتصادية في عملية إعادة البناء والإعمار والتنسيق بين الدول المانحة في هذا الشأن.

وبالنسبة للوضع في العراق، فقد انضمت كوريا الجنوبية إلى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش بهدف إضعاف قدراته العسكرية والاقتصادية وإجباره على الانسحاب من الأراضي التي استولى عليها في سوريا والعراق، وقدمت قوة عسكرية رمزية كدليل على هذه المشاركة. وفي عام ٢٠١٥م، ارسلت عددًا اضافيًا لدعم هذه القوة. كما حرصت على التعاون مع الحكومة العراقية وتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين المتضررين من العمليات العسكرية. وقدمت الدعم الاستخباراتي للولايات المتحدة لمكافحة الأنشطة الإرهابية، وساعد ذلك في كشف محاولة الإعداد لعملية استهدفت المنشآت التابعة للقوات الجوية الأمريكية داخل كوريا.

أما بخصوص القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، فقد حدث تغير نسبي في موقف كوريا الجنوبية وأصبحت أكثر حذرًا وتحفظًا بشأن القرارات المؤيدة للشعب الفلسطيني، ومن مظاهر هذا التغير امتناعها عن التصويت على العديد من القرارات التي تخص فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنها على سبيل المثال القرار بشأن إرسال بعثة دولية لتقصي الحقائق إثر العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، معتبرة أن حماس قد أخطأت بعملياتها التي استفذت إسرائيل وأن ما اقترفته إسرائيل من جرائم ضد الفلسطينيين مبرر من باب الرد و إن كانت كوريا الجنوبية قد حرصت على استمرار تقديم مساعدات اقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية. كما تؤيد كوريا قرارات الأمم المتحدة بشأن إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

في هذا السياق فمن الجدير بالملاحظة أن تنامي العلاقات الكورية العربية وزيادة المصالح المتبادلة بين الطرفين سار في خط متواز مع علاقات كوريا الجنوبية بكل من إيران وإسرائيل. فبالنسبة للعلاقات بين كوريا الجنوبية وإيران، فقد حكمتها ثلاثة محددات: أولها، التزام كوريا الجنوبية بتطبيق قرارات العقوبات الاقتصادية التي أصدرتها الأمم المتحدة وطلبت من جميع أعضاء المنظمة الالتزام بها وأثار ذلك بالطبع غضب إيران حيث كانت كوريا واحدة من أكبر أربعة مشترين للنفط

الإيراني بعد الصين والهند واليابان. وثانيها، الموقف الكوري تجاه المشروع النووي الإيراني فقد أدانت كوريا أي تطور يؤدي إلى امتلاك إيران للسلاح النووي ويشجع على انتشار الأسلحة النووية في العالم وكان ذلك، اتساقًا مع موقفها تجاه امتلاك كوريا الشمالية لهذا النوع من الأسلحة، وأعلنت كوريا عن موقفها هذا في اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة. ودعم من هذا التوجه الكوري العلاقات الوثيقة بين طهران وبيونج يانج والتعاون السياسي والعسكري والعلمي بينهما. وثالثها تطلع الشركات الكورية إلى الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة في إيران، ولذلك ففي أعقاب الاتفاق المرحلي بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا مع ايران، والمعروف باسم (خطة العمل المشترك) في يناير عام ٢٠١٤م، سعت كوريا لتحسين علاقاتها مع إيران وتخفيف التوتر معها وفي هذا السياق زار وفد كوري برئاسة السيد كانج تشونج هي رئيس الجمعية الوطنية الكورية (البرلمان) ايران في ٢٦يناير ٢٠١٤م، وكانت زيارة هذا الوفد البرلماني الكوري هي الزيارة الخامسة التي تقوم بها وفود كورية إلى إيران ، ثم افتتاح خط بحرى منتظم بين كوريا وإيران لخدمة التجارة الكورية مع دول المنطقة ويعكس هذا الاهتمام رغبة الشركات الكورية في إعادة دخول السوق الايرانية واستعادة نصيبها فيها.

وبالنسبة للعلاقات مع إسرائيل، فإنها تتسم بالعمق والتنوع في المجالات الاقتصادية والعسكرية وهو ما يفسر تغير موقف كوريا الذي أشرنا إليه سلفًا تجاه القضية الفلسطينية فكوريا الجنوبية التي ساندت قضايا الفلسطينيين وحقوقهم في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ودعت إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧م، بما في ذلك القدس الشرقية غيرت كثير من مواقفها بعد توقيع اتفاقية أوسلو.

مصالح متبادلة وعلاقات متطورة:

مع تزايد الوزن الاقتصادي لكوريا الجنوبية في العالم، تطورت العلاقات العربية الكورية، والتي كان من أبرز مظاهرها تبادل الزيارات الرسمية بين الطرفين. فقد شهدت هذه الزيارات

تزايدًا خلال العشرة سنوات الأخيرة(٢٠٠٦-٢٠١٦م). فبالنسبة للجانب الكوري، ففي عام ٢٠٠٦ قام الرئيس الكوري روه مو هيون بزيارة كل من الإمارات ومصر، وفي الإمارات سعى الرئيس الكوري الى تعميق التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة المتجددة والنظيفة. وفى مصر سعى إلى تطوير التعاون الثنائي في مختلف المجالات وخصوصًا في مجال التعليم الفني. وكان قد سبقه زيارة رئيس الوزراء لي هاي تشان إلى دول مجلس التعاون الخليجي والتي شملت السعودية و الكويت والإمارات وقطر وسلطنة عُمان في عام ٢٠٠٥م.

وفي عام ٢٠٠٩م، قام الرئيس الكوري لى ميونج باك بزيارة الإمارات، وخلال هذه الزيارة جرى توقيع عقد اتفاق خاص بتحالف الشركة الكورية للطاقة الكهربائية (كيبكو) بقيمة ٢٠,٤ مليار دولار لإنشاء أربع محطات نووية للاستخدامات السلمية.

وفي عام ٢٠١٢، كرر الرئيس الكوري لى ميونج باك زيارته إلى المنطقة، فقام بزيارة السعودية و الإمارات وقطر، اضافة إلى تركيا.

وفي نوفمبر ٢٠١٤م، قام رئيس الوزراء يونج هونج وون بزيارة لمصر، وفي أعقابها بأربعة شهور قامت الرئيسة "بارك كون -هيه" في مارس ٢٠١٥م، بزيارة أربع دولة خليجية، وهي السعودية والإمارات وقطر والكويت.

وعلى الطرف الآخر، قام عدد من قادة الدول العربية بزيارة كوريا، ففي عام ٢٠١٢م، قام كل من ملك الأردن وولي العهد البحريني بزيارة إلى كوريا الجنوبية. وأعقبها في ٢٠١٤م، زيارة أمير قطر. وفى مارس ٢٠١٦م، قام الرئيس المصري بزيارة هدفت إلى تعزيز التعاون بين البلدين وتشجيع الاستثمارات الكوريّة في مصر و مكافحة الإرهاب. وفى مايو قام رئيس مجلس الوزراء الكويتي بزيارة ورافقه فيها وفد من وزراء التعليم والإسكان والمالية والنفط، بالإضافة إلى رجال أعمال كويتيين.

وعلى مستوى وزراء الخارجية، قام وزير الخارجية الكوري يون بيونج سيه سول، في ديسمبر ٢٠١٤م، بجولة لدول المنطقة شملت الأردن وإسرائيل وفلسطين السعودية لمناقشة سبل المساعدة في حل القضايا الأمنية في المنطقة. وعلى الجانب العربي قام كل من وزيري خارجية الإمارات ومصر بزيارة كوريا عام ٢٠١٣م، وكرر وزير الخارجية المصري زيارته في نوفمبر ٢٠١٥م. كما شهدت كوريا الجنوبية ودول المنطقة عشرات الزيارات المتبادلة لوزراء الطاقة، والمالية، والصحة، والتعليم، والتجارة، والبيئة، إضافة إلى وفود رجال الأعمال وفي الاتجاه نفسه، تنامت العلاقات التجارية والاقتصادية بين كوريا الجنوبية والدول العربية عمومًا والدول الخليجية خصوصًا.

وتعتمد كوريا الجنوبية في سد احتياجاتها من الطاقة على الدول العربية بنسبة ٨٦٪ من النفط و٥٤٪ من الغاز وفى مقابل ذلك تصدر إلى الأسواق العربية السيارات والآلات الصناعية والكيماويات والأدوات والأجهزة الكهربائية إضافة إلى العمالة الفنية المتخصصة في دول الخليج وتعتبر السعودية والإمارات أكبر الشركاء التجاريين لكوريا يليهما الكويت وقطر.

بالنسبة للسعودية فقط نمت علاقاتها مع كوريا بشكل مطرد ولم تقتصر هذه العلاقات على الجوانب الاقتصادية وإنما شملت مجالات أخرى فأرسلت السعودية على سبيل المثال بعثات طلابية للدراسة في الجامعات الكورية وتم إقامة منتدى حوار الشباب السعودي-الكوري وتم دعوة كوريا "كضيف شرف" في مهرجان الجنادرية في ٢٠١٤م. وازداد التعاون بين الإمارات و كوريا تحت شعار "نحو شراكة استراتيجية كاملة" وينظم البلدان من عام ٢٠٠٣ دورات الملتقى الكوري الشرق أوسطي لمناقشة القضايا التي تهم الطرفين. وإلى جانب السلع الصناعية المتعددة التي تصدرها كوريا والمشروعات العمرانية والفاعلات النووية التي تقوم الشركات الكورية بإقامتها تقدم كوريا خبرتها في مجال الطاقة المتجددة وحماية البيئة، وتدريب الكوادر البشرية واقتصاد المعرفة.

آفاق تطور العلاقات:

في المنظور الأوسع للعلاقات العربية أو الخليجية مع الدول الأخرى تبقى كوريا الجنوبية رغم أهميتها وضرورة تطوير العلاقات معها لا تشغل مكانًا متميزًا مقارنة بالدول الكبرى الأخرى مثل الولايات المتحدة والصين والهند وألمانيا وفرنسا، وتبقى دولة لا تسعى للقيام بدور عالمي يتخطى حدود اهتماماتها الإقليمية في شبة الجزيرة الكورية في شرق وجنوب آسيا فلا يوجد في سياستها الخارجية أو خطط وبرامج تطوير قواتها المسلحة ما يشير إلى رغبتها في القيام بدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط سواء فيما يتعلق بحماية حرية التجارة البحرية أو تسوية النزاعات الاقليمية وذلك لاعتمادها على تحالفها مع الولايات المتحدة. واقتصر إسهامها على تقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية في حدود معينة. ومع ذلك سوف يظل مهمًا الاستفادة من الخبرات الصناعية والتكنولوجية الكورية وتنمية العلاقات التجارية معها في المجالات التي تتسم الصناعات الكورية فيها بميزة تنافسية.

*أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

توسع المياه الإقليمية الصينية وتنامي إنفاقها العسكري وراء توتر المنطقة

التصعيد العسكري في جنوب شرق آسيا: التأثير المباشر على أمن الخليج

ترتبط منطقة الخليج مع دول منطقة جنوب شرق آسيا وفي مقدمتها الصين واليابان وكوريا بعلاقات سياسية واقتصادية متطورة، وتعتبر عملية التنمية الإقتصادية في آسيا من أكبر محركات الإقتصاد العالمي في العقود القادمة ومن أهم القوى الداعمة لسوق الطاقة وفي مقدمتها النفط والغاز القادمة من دول المنطقة. الأمر الذي يستدعي الإهتمام الكبير بما يجري هناك من أحداث وتطورات قد تكون لها تداعيات مباشرة على أمن المنطقة وإقتصادياتها. ولعل من أهم التطورات التي شهدتها المنطقة مؤخرًا تصاعد حدة الصراع السياسي والعسكري في شرق آسيا والذي برز في أوجه عدة منها التجارب النووية والصاروخية في كوريا الشمالية، والتنافس العسكري الأمريكي-الياباني من جهة مع الصين من جهة أخرى، والزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري لدول المنطقة. هذه التطورات وغيرها كثير تثير العديد من التساؤلات عن مستقبل المنطقة وإستقرارها وديمومة عملية التنمية هناك.

د. غانم علوان الجميلي

لعل من أبرز التطورات الأمنية التي حصلت في المنطقة في الفترة الأخيرة إعلان رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي سلسلة من التشريعات الغاية منها تغيير النظرة اليابانية الى القوة العسكرية ودورها ,ومن ذلك السماح للقوات المسلحة اليابانية بلعب دور في حفظ السلام العالمي خارج الحدود، واتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي وقعها مع الرئيس الأمريكي أوباما، وهي جميعًا من الأمور التي كان ينظر لها على أنها مخالفة للدستور الياباني الذي يمنع اليابان من امتلاك قوة هجومية، أو المساهمة في النزاعات المسلحة خارج نطاق الدفاع عن النفس. جاءت هذه القوانين في الوقت الذي تشهد فيه منطقة المحيط الهادي تجاذبات عسكرية بين الصين من جهة والولايات المتحدة وحلفائها اليابان وكوريا الجنوبية وإستراليا من جهة أخرى حول حرية الملاحة وتعريف المياه الإقليمية للصين. هذه الأمور منفردة ومجتمعة تهم المنطقة، لذلك أردنا أن نقدم هذه الورقة التي تشتمل على دراسة خلفية الخطوات اليابانية وطبيعتها وآثارها المحتملة على توازن القوى في المحيط الهادي وخاصة بين اللاعبين الأساسيين هناك اليابان والصين والولايات المتحدة. لذلك كان ولابد من العودة إلى التاريخ البعيد لكي نفهم مواقف القوى الإقليمية مثل روسيا والصين وكوريا من اليابان وحساسيتها الشديدة تجاه القوة العسكرية اليابانية، وكذلك التأريخ القريب لنهاية الحرب العالمية الثانية التي خاضتها اليابان وخسرتها تلك الخسارة المدوية وما نتج عنها من خراب ودمار، ومن وضع أمني لا يريد العديد من اليابانيين التفريط فيه تحت أي مبرر.

مغامرات عسكر اليابان في القرن التاسع عشر

أخذت إصلاحات الإمبراطور الشاب ميجي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر التي وحدت اليابان وأنشأت صناعات متطورة على النموذج الأوروبي، تؤتي ثمارها فإزدادت ثقة الياباني بنفسه كما وزادت من حاجة اليابان إلى الأسواق والمواد الأولية التي هي بأمس الحاجة لها، فوجدت نفسها وجها لوجه في منافسة مع العديد من القوى الإقليمية والعالمية، وكان أول هذه القوى الإمبراطورية الصينية المتهالكة التي تمتلك العديد من الموارد الأولية التي تحتاجها الصناعة اليابانية وفي مقدمتها الفحم الحجري والمعادن، لذلك فكرت اليابان في بسط نفوذها على منشوريا وشبه الجزيرة الكورية. قامت اليابان بإعلان الحرب على الصين في عام

١٨٩٤م واستطاعت قواتها الحديثة التسليح أن تهزم القوات الصينية التقليدية وأن تفرض عليها الإستسلام والقبول بشروطها المجحفة لإيقاف الحرب، والتي كان منها تنازل الصين لليابان عن كوريا ومنشوريا وجزيرة فرموزا (تايوان)، وأن تفتح موانئها أمام السفن اليابانية وتقوم فوق ذلك كله بدفع غرامات وتعويضات حرب لليابان.

خرجت اليابان من حربها على الصين وقد ذاقت حلاوة النصر وهي أكثر ثقة بنفسها من السابق مما زاد في شهية العسكر للمزيد من المغامرات. تزامن ذلك مع ظهور منافس إقليمي آخر يطمع إلى ملء الفراغ الذي حصل باندحار الصين أمام اليابان، وهو روسيا القيصرية التي هي الأخرى أصبحت بحاجة ماسة ليس إلى الموارد الطبيعية، بل إلى الوصول إلى المياه الدافئة جنوبًا، ذلك أن الميناء البحري الجديد الذي دشنته في (فلاديفوستوك) لم يكن يصلح للملاحة في موسم الشتاء فاتجهت صوب ميناء (بورت آرثر) في منشوريا. هذ الإندفاع الروسي وضعها في جبهة صدام مع المصالح اليابانية في المنطقة وأوصل الأمور الى حالة الصراع العسكري المباشر. فشلت جميع الجهود الرامية إلى الوصول إلى حل عن طريق التفاوض بين الطرفين، فأعلنت اليابان الحرب على الإمبراطورية الروسية في شباط (فبراير) عام ١٩٠٤م، وبادر الأسطول الياباني بمفاجأة الأسطول الروسي في (بورت آرثر) وذلك من خلال القيام بهجوم مباغت قبيل إعلان الحرب بساعات وألحق به خسائر فادحة لم يستطع بعدها الأسطول الروسي الذي أفقدته الهجمة اليابانية المفاجئة توازنه، من استرجاع زمام المبادرة، واضطرت روسيا بعد خسارة عدة معارك أخرى من القبول بمبادرة السلام الأمريكية خصوصًا وأن الضغوط الداخلية في روسيا أخذت بالتزايد لأنه لم يعد هناك من يعتقد بإمكانية القوات الروسية الصمود أمام اليابان وقواتها الحديثة. كانت نتيجة المفاوضات بين الطرفين التوقيع على اتفاقية (بورتسموث) والتي تنازلت بموجبها روسيا عن نصف جزيرة ساخالين لليابان وأقرت بحق اليابان في إيجار ميناء (بورت آرثر) لمدة ٢٥ سنة. كان الانتصار الياباني غير المتوقع كبيرًا، كما وأنه يمثل المرة الأولى التي تنتصر فيها قوة آسيوية على قوة أوربية عظمى في العصر الحديث. هذا الانتصار الياباني أحدث تغييرًا بموازين القوى العالمية أصبحت اليابان بمقتضاه من القوى الإقليمية الصاعدة التي يحسب لها حساب ومهد لها الطريق لكي تصبح من القوى العسكرية العالمية التي خاضت الحرب العالمية الأولى مع الحلفاء وخرجت منها منتصرة وبأقل الخسائر. هذه الانتصارات على القوى الإقليمية المنافسة التي جاءت بعد عقود قليلة فقط من توحيد اليابان التي كانت حينها من أضعف دول المنطقة وتملى عليها الإتفاقات من جانب واحد فأصبحت هي التي تملي شروطها على الدول المجاورة، مكنت المؤسسة العسكرية في اليابان من تقوية نفوذها والإمساك بزمام الأمور داخليًا وإحكام قبضتها على العملية السياسية من خلال تغذية المشاعر الشوفينية, فأصبحت هي الحاكمة الفعلية خصوصًا مع صعود الأمبراطور (هيروهيتو) عام ١٩٢١م، بوصفه وصيًا على عرش والده، وإمبراطورًا عام ١٩٢٦م، بعد وفاة والده الإمبراطور (تايشو)، والذي شهد عهده ازدهارًا للديمقراطية والمشاركة السياسية، وهي الأمور التي لم تكن تريح العسكر.

نهاية الحرب العالمية الثانية ونزع سلاح اليابان

دخلت اليابان الحرب العالمية الثانية إلى جانب المحور المكون من ألمانيا وإيطاليا، هذه المرة، وضعت الحرب أوزارها في أوروبا بعد سنوات عجاف من الدمار وعشرات الملايين من القتلى، فعقد قادة دول الحلفاء المنتصرة لقاء قمة في مدينة (بوتسدام) القريبة من العاصمة الألمانية (برلين) في الفترة بين ١٧ يوليو (تموز) و٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥م حضره الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) والرئيس الصيني (تشانغ كاي شيك)، و(جوزيف ستالين) رئيس الاتحاد السوفيتي ورئيس الوزراء البريطاني (تشرشل) والذي خسر الانتخابات العامة في بريطانيا أثناء حضوره المؤتمر ولذلك إضطر لمغادرة المؤتمر الذي تأخرت إجتماعاته لحين حضور رئيس الوزراء العمالي الجديد (آتلي). كان اللقاء قبيل إستسلام اليابان، ولذلك أرسل القادة المجتمعون رسالة شديدة اللهجة إلى القيادة اليابانية بضرورة إنهاء الحرب أو مواجهة العواقب، كذلك قاموا بوضع شروط الإستسلام أمامها والتي من أهمها:

- يجب إزالة كل سلطات وتأثير القيادات التي خدعت وأضلت الشعب الياباني في سبيل خوض مغامرة غزو العالم, ونحن نصر على إقامة نظام مبني على السلم والعدالة والأمن وأن هذا سوف يكون مستحيلا حتى يتم إزالة النزعة العسكرية من العالم.
- وإلى أن يتم التأكد وبالدليل القاطع أن الآلة الحربية قد أزيلت، فإن اليابان سوف تبقى تحت احتلال قوات الحلفاء وذلك لضمان تحقيق البنود التي تم الاتفاق عليها.
- القوات المسلحة اليابانية بعد أن يتم نزع سلاحها سوف يسمح لأفرادها بالعودة إلى ممارسة حياة مدنية.
- على الحكومة اليابانية العمل على إزالة كل العوائق أمام الديمقراطية وحرية التعبير وحرية العبادة.
- يسمح لليابان بالحفاظ على الصناعات الضرورية لضمان إدامة الإقتصاد ودفع تعويضات الحرب ويستثنى من ذلك الصناعات التي تمكنها من إعادة التسلح.
- قوات الحلفاء سوف تنسحب من اليابان عندما يتم تحقيق هذه الشروط وسوف يتم إقامة حكومة مسالمة حسب إختيار ورغبة الشعب الياباني.

يتضح بأن إعلان (بوتسدام) الذي صدر في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥م، لم يشر بأي شكل من الأشكال إلى أن اليابان معرضة للتدمير بالسلاح الذري في حالة عدم الاستجابة لمطالب الحلفاء. يعتقد البعض بأن الرئيس (ترومان) أطلع (جوزيف ستالين) في أثناء

المؤتمر على أن الولايات المتحدة قد طورت السلاح النووي وأنها تنوي إستخدامه ضد اليابان لإجبارها على الاستسلام، حيث قامت الولايات المتحدة بإلقاء القنبلة الذرية على مدينة هيروشيما بعد صدور إعلان بوتسدام بأربعة أيام وتبعتها بقنبلة أخرى على مدينة (ناكازاكي) بعد هيروشيما بثلاثة أيام فقط لتعلن اليابان إستسلامها بناءً على إعلان بوتسدام في الخامس عشر من أغسطس (آب)، ولتصبح اليابان بعدها تحت إحتلال قوات الحلفاء بقيادة القائد الأعلى لقوات الحلفاء في المحيط الهادي الجنرال مكارثر، الذي بدوره قام بمساعدة اليابانيين على صياغة دستور جديد يضع شروط الحلفاء موضع التنفيذ، حيث جاءت المادة التاسعة من الدستور الياباني الجديد والتي نصت على نزع سلاح اليابان على الشكل التالي:

«ترنو اليابان بإخلاص إلى سلام عالمي شامل قائم على العدالة والنظام، ولذلك فإن شعب اليابان ينبذ الحرب كحق سيادي للدولة والتهديد أو إستخدام القوة في فض النزاعات الدولية، ومن أجل تحقيق ما ورد أعلاه، فإن إمتلاك أية قوات برية أو بحرية أو جوية أو أية قوات أخرى تمتلك القدرات على شن الحروب لن يسمح بامتلاكها، كما وأن حق الدولة في الإعتداء لن يعترف به أبدا».

جاءت هذه المادة بناءً على رغبة الحلفاء وأيضًا الجمهور الياباني الذي ضاق ذرعًا بالمؤسسة العسكرية اليابانية، التي في رأيهم أدخلت البلاد في مغامرات عسكرية خارجية لم تجن اليابان من ورائها إلا الخراب والدمار وسيطرت على الإمبراطور والحياة العامة وخنقت الحريات. كما وأن قادة اليابان الجدد الذين ورثوا البلاد في حالة دمار شامل وشعب جائع يبحث عن لقمة العيش، كان همهم الأول توجيه الجهود نحو تضميد الجراح وإعادة الإعمار وبناء إقتصاد متطور يوفر لليابان الموارد التي تفتقدها، كل ذلك كان يقتضي تقليص الإنفاق العسكري وتوفير الموارد نحو إعادة هيكلة الإقتصاد.

إعتمدت اليابان في هيكليتها الجديدة على مبدأين مهمين في سبيل تحقيق أمنها، وهما الاعتماد الكلي على المنظومة الأمنية الأمريكية والعمل من خلال المنظومة الدولية على تحقيق الأمن العالمي. وهي الأسس التي بنيت عليها إتفاقية سان فرانسيسكو لعام ١٩٥١م، التي اشتملت على اتفاقيتين هما:

الأولى معاهدة السلام المسماة بمعاهدة سان فرانسيسكو الموقعة بين اليابان ودول الحلفاء والتي انتهت بموجبها حالة الحرب، تعهدت بموجبها اليابان بدفع تعويضات الحرب لدول الحلفاء وللمتضررين من الأسرى الذين أساءت اليابان معاملتهم. هذه الإتفاقية بنيت على أسس ميثاق الأمم المتحدة والإعلان الدولي لحقوق الإنسان.

أما الوثيقة الثانية فهي إتفاقية التعاون الأمني بين الولايات المتحدة واليابان والتي عرفت «بنظام سان فرانسيسكو» التي منحت اليابان الإستقلال السياسي تحت الحماية الأمريكية، واحتفظت الولايات المتحدة بموجبها بحق إستخدام القوة على الأراضي اليابانية من أجل الحفاظ على السلم في منطقة شرق آسيا، وكانت الصياغة الأولية تمنح الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة لفض النزاعات الداخلية في اليابان.

بالإضافة إلى اعتماد اليابان على الولايات المتحدة في توفير الحماية العسكرية فقد عوضت عن القدرة العسكرية بالإعتماد على أنظمة السلام والأمن العالميين من خلال لعب دور نشيط في المحافل الدولية وخصوصًا الأمم المتحدة ومؤسساتها ومنها مجلس الأمن. هذه الأمور مكنت اليابان من تقليل إنفاقها العسكري الى الحد الأدنى ووفرت الإمكانيات لذلك فقد كان الإنفاق العسكري الياباني يعتبر الأقل بين الدول المتقدمة.

بناء بكين للعديد من الجزر في بحر الصين ونصب مدافع وصواريخ عليها يقلق اليابان

مراحل إعادة بناء المؤسسة العسكرية اليابانية بعد الحرب

كما أسلفنا فإن قوات الحلفاء قامت بإلغاء المؤسسات العسكرية اليابانية وتسريح العاملين فيها. ولكن سرعان ما نشأت الحاجة الى تطوير قوات الأمن الداخلي، ولذلك فقد وافق الحاكم العسكري الجنرال دوغلاس مكارثر في عام ١٩٥٠م، على قيام الشرطة الوطنية. بعد التوقيع على إتفاقية سان فرانسيسكو وضمن التفاهم الياباني-الأمريكي قامت اليابان بتطوير بعض القدرات الدفاعية في سبيل تخفيف العبء على القوات الأمريكية والتي كانت مشغولة بالحرب في شبه الجزيرة الكورية، لذلك فقد تم الإعلان في عام ١٩٥٤م، عن إنشاء «وكالة الدفاع الذاتي اليابانية» تابعة لسكرتير مجلس الوزراء. إشتملت الوكالة على قيادات القوات البحرية والبرية والجوية.

الحاجة إلى تطوير القدرات العسكرية اليابانية

-إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى العراق:

قامت الولايات المتحدة، الشريك الأمني والاستراتيجي لليابان، بقيادة تحالف دولي لتحرير الكويت بعد غزو صدام حسين لها عام ١٩٩٠م، لكن حكومة اليابان آنذاك قررت عدم المشاركة في التحالف عسكريًا مكتفية بالمساعدة المالية في تغطية بعض النفقات مما دفع بأصدقاء لوصفها بأنها «عملاق اقتصادي وقزم عسكري»، وهي القضية التي سببت الحرج الكبير لقادة اليابان خصوصًا مع الحليف الأكبر الولايات المتحدة التي كانت تتوقع دورًا أكبر من اليابان.

لكن الوقت لم يمض طويلًا حتى جاءت الفرصة الثانية عام ٢٠٠٣م، عندما قامت الولايات المتحدة بقيادة تحالف دولي لغزو العراق وإسقاط حكم صدام حسين بدعوى إمتلاكه أسلحة دمار شامل. وقد سارعت العديد من الدول خصوصًا الحليفة للولايات المتحدة مثل بريطانيا واستراليا بإرسال قوات إلى العراق. لكن اليابان لم تكن قادرة على مجاراة الحلفاء بإرسال قوات إلى مواطن النزاع بسبب القيود الدستورية، ولأن العراق كان ساحة حرب. تولدت لدى رئيس الوزراء الياباني الأسبق (جونيتشيرو كوئيزومي) بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في هذه القضية باعتبارها خطوة في طريق تطبيع أوضاع اليابان، كما وأنه لا يريد تكرار ما حصل في حرب الخليج الأولى، خصوصًا وأن الحليف الأكبر لليابان يضغط بشدة في هذا الإتجاه ليس في العراق فقط وإنما هناك رغبة عامة من الولايات المتحدة في أن ترى اليابان وهي تلعب دورًا أكبر في تطوير قدراتها العسكرية للمساهمة في حفظ السلام العالمي خصوصًا في منطقة المحيط الهادي لتخفيف العبء عنها. قام كوئيزومي بالطلب إلى مجلس النواب (الذي كان يمتلك فيه أغلبية مريحة) لإصدار قانون خاص يسمح بإرسال قوات يابانية في مهمة غير حربية للمساهمة في إعادة الإعمار وبالفعل حصلت الموافقة في جلسات لمجلس النواب شهد عراكا بين المؤيدين والمعارضين، تم إرسال القوات إلى مدينة السماوة جنوب العراق، لكن الشروط التي وضعها المجلس والتنازلات التي قدمتها الحكومة دفعت بالحكومة التي كان السيد (شينزو آبي) يشغل المنصب الثاني فيها بعد رئيس الوزراء، وهو سكرتير عام الحكومة والمسؤول المباشر عن وكالة الدفاع الذاتي اليابانية، إلى التفكير الجدي إما بتعديل المادة التاسعة من الدستور أو تغيير التفسير الرسمي الذي يحكم تطبيق المادة في الواقع.

جاءت الخطوة الأولى في هذا السبيل بعد صعود (شينزو أبي) إلى رئاسة الحكومة حيث أصدر قانونًا جديدًا في عام ٢٠٠٧م، تم بموجبه تحويل وكالة الدفاع الذاتي إلى وزارة سيادية باسم «وزارة الدفاع» وتعيين السيد (فوميو كيوما) أول وزير للدفاع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن أمد حكومة السيد آبي لم يطل حيث إضطر إلى الإستقالة لتدخل بعدها اليابان مرحلة من عدم الاستقرار السياسي انتهت في عام ٢٠٠٩م، بوصول الحزب الديمقراطي المعارض إلى الحكم في فرصة لم تتكرر في أكثر من نصف قرن سوى مرة واحدة ولفترة قصيرة جدًا في الثمانينات. جاء الحزب الديمقراطي تحت شعار التقارب مع الصين ولعب دور متوازن بين الولايات المتحدة والصين رغبة في تخفيف الصراع وعدم اللجوء إلى تنمية القدرات العسكرية خوفًا من عودة العسكر إلى السياسة. لكنه سرعان ما أكتشف القادة الجدد أن الشعارات شيء والواقع شيء آخر، ولم يستطع الحزب تحقيق تلك القفزة الكبيرة لأن الصين لم تكن مستعدة لمد يد الصداقة الى الحكومة الجديدة وإحتضان الغريم اللدود. ولذلك فشل الحزب الديمقراطي في مساعيه وسقط في الإنتخابات التشريعية سرعان ما عاد الحزب الليبرالي-الديمقراطي الحاكم إلى سدة الحكم في عام ٢٠١٢م، وبقوة كبيرة تدعمها أغلبية في مجلس النواب بقيادة شينزو آبي وكانت إعادة النظر في دور القوات المسلحة من شعارات حملته الإنتخابية.

- التصعيد العسكري في المنطقة

شهدت منطقة جنوب شرق آسيا العديد من التطورات الأمنية التي رفعت من وتيرة القلق ودفعت بالقيادة اليابانية إلى الإسراع في خططها لإعادة النظر في دور القوات المسلحة، ولعل من أهم تلك التطورات مايلي:

ارتفاع حدة الصراع في شبه القارة الكورية: قامت كوريا الشمالية في السنوات الأخيرة بعدة خطوات إستفزازية لجيرانها ومن ذلك قيامها بتطوير قنابل ذرية، حيث قامت بأربع تجارب نووية على الأقل منذ عام ٢٠٠٦م، ولحد الآن، هذه المشاريع تثير القلق الشديد لدى الشعب الياباني الذي يعتبر الشعب الوحيد الذي ذاق مرارة الأسلحة النووية في هيروشيما ونكازاكي، والذي آلى على نفسه أن يعمل على عدم تكرار تلك المآسي مهما كان الثمن. كما وأن كوريا الشمالية لا تخفي عداءها التقليدي لليابان وتجاهر بذلك وتذكر بالجرائم البشعة التي إرتكبها الجيش الياباني أثناء إحتلاله المنطقة. بالإضافة إلى الأسلحة النووية فقد قامت كوريا الشمالية بتطوير منظومة صواريخ متعددة الأغراض تثير الرعب في المنطقة، ومن ذلك العديد من أنواع الصواريخ التي تبدأ من صواريخ (سكود) المتنقلة إلى الصواريخ متعددة المراحل مثل (نادونغ-١) الذي تبلغ حمولته أكثر من ٦٠٠ كغم ويصل مداه بين ١٣٠٠ إلى ١٦٠٠ كم، كما وأن هناك الصاروخ (تايبودونغ-١) المكون من ثلاثة مراحل ويبلغ مداه ٦٠٠٠كم. كذلك تقوم كوريا الشمالية بتجارب على صواريخ عابرة للقارات حيث أعلنت في الأيام الماضية عن نجاح تجربة محرك جديد لصاروخ عابر للقارات جرت بإشراف الزعيم الكوري الجنوبي كيم جونغ إن، الذي أعلن أن الولايات المتحدة والعالم أصبحت في مرمى الصواريخ الكورية.

-توسيع الصين لمياهها الإقليمية

قامت الصين ببناء العديد من الجزر في بحر الصين الجنوبي الغاية منها توسيع المياه الإقليمية التابعة لها حيث قامت ببناء مطار ونصب بطاريات مدافع وصواريخ في بعضها. كما وأن الصين واليابان تتنافسان على بعض الجزر الصغيرة وغير المأهولة التي تسمى (جزر سنكاكو) الواقعة بين أوكيناوا وتايوان في بحر شرق الصين. وتدعي الصين بأن اليابان استولت على الجزر خلال الحرب الصينية-اليابانية عام ١٨٩٤م، ولذلك فاليابان، من وجهة

نظرها، مجبرة على إعادة الجزر إلى الصين بحسب اتفاقية سان فرانسيسكو. لكن اليابان تدعي غير ذلك، حيث قامت وزارة الخارجية اليابانية في عام ٢٠١٢م، بإنشاء موقع إلكتروني خاص يشرح الموقف الياباني من الجزر، تبعتها بعد ذلك إدارة المحيطات الصينية بوضع موقعها الإليكتروني هي الأخرى عام ٢٠١٤م، الذي يشرح وجهة النظر الصينية تجاه الجزر المتنازع عليها. وقد قامت القوات البحرية الصينية بزيارة بعض الجزر بين الحين والآخر لإثبات سيادتها عليها، وتقوم القوات البحرية اليابانية كذلك. وهناك خشية من أن تتطور الأمور فتصبح الجزر نقطة تماس بين الطرفين قد تتطور إلى ما لا تحمد عقباه.

-زيادة الإنفاق العسكري في الصين

شهد الاقتصاد الصيني نموًا كبيرًا في العقود الثلاثة الماضية، جعل من الصين ثاني قوة إقتصادية في العالم من حيث إجمالي الناتج المحلي. هذه الموارد المالية الكبيرة وحاجة الصين المتزايدة إلى الأسواق والموارد الأولية ورغبتها في حماية طرق التجارة التي تمر فيها البضائع المصنعة، دفعت بالصين إلى زيادة الإنفاق العسكري وبسرعة كبيرة، حيث أعلنت مؤخرًا زيادة الإنفاق العسكري في الميزانية السنوية بنسبة تبلغ أكثر من ١٠% ليصل إلى ١٤٤ مليار دولار، مع العلم بأن بعض المصادر تؤكد أن الموازنة العسكرية الصينية الحقيقة تبلغ ٢٠١٥ مليار دولار، لتصبح الصين الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث الإنفاق العسكري. تأتي هذه الزيادة لتؤكد نهج الصين في توسيع قدراتها العسكرية حيث بلغ معدل الزيادة السنوية على الإنفاق العسكري منذ عام ٢٠١٠م، أكثر من ١٠%. هذا وتقدر المصادر ميزانية اليابان العسكرية بحوالي ٤٠ مليار دولار.

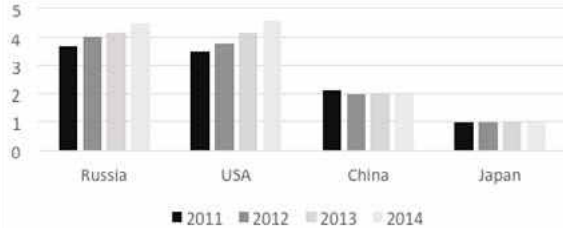

رسم بياني يوضح نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي في كل من روسيا والولايات المتحدة والصين واليابان (البنك الدولي)

يتضح من النسب أعلاه الفرق الكبير بين الإنفاق العسكري في تلك الدول، كما وأن الأرقام توضح أن اليابان حافظت على سقف منخفض للإنفاق العسكري بحدود ١٪ من الناتج المحلي ومن دون زيادة، وهي أقل من الربع مقارنة مع روسيا والولايات المتحدة، مع العلم بأن العديد من المراقبين يشككون في نسبة الإنفاق العسكري الصيني حيث يعتقد أولئك بأن النسبة الحقيقية هي أكبر من الأرقام المعلنة كما أسلفنا.

تثير مسألة عسكرة المجتمع وتنامي القوة العسكرية في اليابان حساسية شديدة لدى دول المنطقة التي لا تريد تكرار المآسي التي تعرضت لها خلال فترة الإحتلال الياباني لدول عديدة في المنطقة مثل إندونيسيا والفلبين وفيتنام بالإضافة إلى شبه الجزيرة الكورية والصين. هذه المشاعر تتناغم مع العديد من أنصار التيار المدني في اليابان الذين يخشون من صعود العسكر ثانية إلى الحكم وسيطرتهم عليه كما حصل أثناء فترة حكم الإمبراطور (هيروهيتو) قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها، تلك الفترة التي شهدت صعود القوى الشوفينية والتي قادت اليابان إلى الهلاك والدمار. هذه الذكريات هي التي دفعت بالعديد من قوى المعارضة إلى رفع الصوت ضد السياسات الحكومية مما أدى إلى حصول العراك بالأيدي بين أعضاء البرلمان الياباني المعروف بجلساته الخالية من الإثارة. لكن في المقابل هناك الرأي الحكومي الذي يرى المتغيرات السياسية العالمية الكبيرة وكثرة مشاغل الولايات المتحدة وتنامي الصراع العسكري الناتج عن صعود الصين كقوة إقتصادية عالمية وطموحها في منافسة السيطرة الأمريكية على طرق الملاحة والموارد الطبيعية العالمية. هذا الفريق هو الآخر له ذاكرته لا يريد تكرارها التي تعود إلى وصول مجموعة السفن البحرية الأمريكية بقيادة الكومودور ماثيو بيري الى موانئ اليابان عامي ١٨٥٣ و١٨٥٤م، والتي أملت على اليابان إتفاقية من طرف واحد فرضت على اليابان فتح موانئها أمام الاسطول الأمريكي، تلك الاتفاقية فتحت شهية الدول القوية التي رأت اليابان في حالة ضعف ففرضت عليها هي الأخرى إتفاقيات مهينة، وهي أيضًا مسألة لا يريد الساسة في اليابان تكرارها.

هناك أمر يبعث على الطمأنينة في خضم تلك الضوضاء، وهو أن ارتفاع حدة الصراع العسكري في المنطقة لم يؤثر على العلاقات الإقتصادية التي على عكس المتوقع شهدت تطورًا كبيرًا بين الأطراف الثلاثة، ذلك أن العلاقات الصينية-اليابانية تشبه إلى حد كبير العلاقات الصينية-الأمريكية، فعلى الرغم من حالة التنافس العسكري الظاهرة للعيان بين تلك البلدان، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين الدول الثلاث في نمو مستمر، وتعتبر الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للصين حيث وصلت التجارة البينية بينهما في عام ٢٠١٥م، أكثر من نصف ترليون دولار، في حين أن التجارة مع اليابان، وهي الشريك الثاني للصين بعد الولايات المتحدة، إذا ما استثنينا هونغ كونغ التي تعتبرها الصين مستقلة إقتصاديًا وهي ليست كذلك، والتي وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى أكثرمن ٣٠٠ مليار دولار في نفس السنة، والأمل هو استمرار تنمية العلاقات الاقتصادية بين تلك الدول، لما في ذلك من النفع الكبير لتلك الدول وللعالم.

سفير العراق لدى اليابان للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩ م، ومؤلف كتاب "جذور نهضة اليابان" الصادر عن مؤسسة العبيكان للطباعة ٢٠١٤.

ضرورة بناء شراكة اقتصادية وفق رؤية مستقبلية تعزز البنى الاقتصادية للجانبين

التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وكوريا: الواقع والمأمول

سعت دول مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيس المجلس عام ١٩٨١م، إلى تبنّي نظام الاقتصاد المفتوح الذي يتيح لها فرصة تعزيز تجارتها الخارجية وتوسيعها مع مختلف دول العالم. وتتبع سياسة تجارية حرة منفتحة على كافة الأسواق الدولية، وفي مختلف مناطق العالم.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

وشهدت العلاقات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الآسيوية تطورًا كبيرًا العقدين المنصرمين مقارنة بما كان الوضع عليه في مطلع الثمانينات عند تأسيس مجلس التعاون عام ١٩٨١م، حيث لم يتجاوز حجم التبادل التجاري آنذاك بين الطرفين (٥) مليارات دولار.

إن تنامي التبادل التجاري بين الجانبين بشكل سريع قد جعل دول مجلس التعاون تشكل ثاني أكبر شريك تجاري مع كوريا الجنوبية بعد الصين، حيث سجل التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية، اطّرادًا في معدلات التجارة، بنسبة تزيد على ٢٠٠٪، ليرتفع حجم التبادل بين الجانبين إلى ٧٨,٩ مليار دولار بنهاية ٢٠١٠م، مقابل ٢٥,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م. بعد ذلك سجل التبادل التجاري ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤م)، ليصل إلى (١٢٣) مليار دولار، ثم انخفض إلى قرابة (٩٣) مليار دولار عام ٢٠١٥م، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط والغاز.

شكل (١) التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية ٢٠١٠ - ٢٠١٥ "مليار دولار أمريكي"

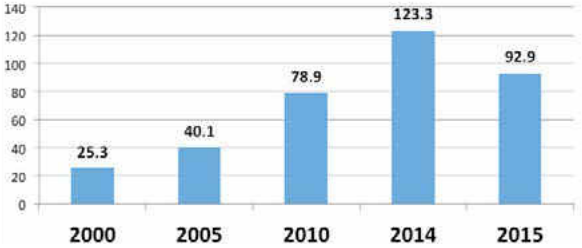

المصدر: من احتساب الباحث بالاعتماد على المواقع الإلكترونية لأجهزة الإحصاء بدول مجلس التعاون الخليجي

وتأتي المملكة العربية السعودية في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي في علاقاتها التجارية مع جمهورية كوريا، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بينهما لعام ٢٠١٥ قرابة (٢٨) مليار دولار، أي بنسبة (٢٩,٩٪)، تليها قطر بـ(٢٣) مليار دولار وبنسبة (٢٤,٧٪)، ثم الكويت (٢٢) مليار دولار، وبنسبة (٢٣,٧٪) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (١) التبادل التجاري لدول مجلس التعاون مع جمهورية كوريا الجنوبية للعام ٢٠١٥م، (مليار دولار)

الدولة	قيمة التبادل التجاري	النسبة من الإجمالي
السعودية	٢٧,٨	٢٩,٩٪
قطر	٢٣	٢٤,٧٪
الكويت	٢٢	٢٣,٧٪
الإمارات	١٤,٧	١٥,٨٪
عُمان	٤,٨	٥,٢٪
البحرين	٠,٦	٠,٧٪
الإجمالي	٩٢,٩	١٠٠٪

المصدر: تم احتساب النسب من الباحث بالاعتماد على المواقع الإلكترونية لأجهزة الإحصاء في دول مجلس التعاون الخليجي

وتمثلت أهم واردات دول مجلس التعاون الخليجي من كوريا الجنوبية في سيارات الركاب ومعدات الإنشاء وأجهزة التدفئة، والأجهزة الإلكترونية، بينما تمثلت صادرات مجلس التعاون الخليجي لكوريا بشكل رئيسي في النفط الخام والغاز المسال، وبعض المنتجات البتروكيماوية، والألمنيوم.

أما فيما يتعلق بحجم الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لجمهورية كوريا الجنوبية فقد بلغ أكثر من (٢٤) مليار دولار أمريكي وقد احتلت دولة قطر المرتبة الأولى، حيث بلغت صادرتها السلعية لكوريا الجنوبية قرابة (١٣,٥) مليار دولار، يشكل ما نسبته (٥٦,١٪) من إجمالي الصادرات السلعية الخليجية لكوريا الجنوبية تليها دولة الإمارات (٨,٦) مليار دولار وبنسبة (٣٥,٨٪) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٢) الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لجمهورية كوريا الجنوبية لعام ٢٠١٥ مليون دولار

	الدولة	الصادرات السلعية	الأهمية النسبية من الإجمالي
١	قطر	١٣,٤٨٨,٨٣٦	٥٦,١٪
٢	الإمارات	٨,٦١٣,٩١٩	٣٥,٨٪
٣	السعودية	٩٠٢,٧٤٠	٣,٨٪
٤	عمان	٥٦٥,٦٦٥	٢,٣٪
٥	الكويت	١٢,٨٤٣	٠,٠٥٪
٦	البحرين	٤٧١,٣٨٣	١,٩٥٪
	المجموع	٢٤,٠٥٥,٣٨٦	١٠٠٪

Source: International Trade Center-Trade Map

أما فيما يتعلق بالواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي من جمهورية كوريا الجنوبية للعام ٢٠١٥، فقد بلغت حوالي (١٧,٤) مليار دولار، نصفها تقريباً (٨,٧) مليار دولار كانت واردات للمملكة العربية السعودية، تليها الإمارات العربية المتحدة بواردات سلعية بلغت قرابة (٦,١) مليار دولار وبنسبة (٣٥٪)، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٤) الواردات السلعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جمهورية كوريا للعام ٢٠١٥ «مليون دولار»

	الدولة	الواردات السلعية	الأهمية النسبية من الإجمالي
١	السعودية	٨,٦٨٣,٠٩٩	٥٠٪
٢	الإمارات	٦,٠٨١,١٣٥	٣٥٪
٣	الكويت	٩٧٠,٣٥٦	٥,٦٪
٤	قطر	٨٨٨,٥٩٣	٥,١٪
٥	عمان	٥٢٩,٤٧٨	٣٪
٦	البحرين	٢٢٤,٦١٧	١,٣٪
	المجموع	١٧,٣٧٧,٢٧٨	١٠٠٪

Source: International Trade Center-Trade Map

وغني عن البيان فإن المعدات الكهربائية والإلكترونية وأجزاؤها، والآلات والأجهزة الميكانيكية وأجزاؤها، والمركبات، ومعدات النقل تصدرت قائمة الصادرات الكورية الرئيسة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وغني عن البيان، فإن دول المجلس وكوريا الجنوبية تمتلكان العديد من المميزات الاقتصادية تجعلهما شريكان طبيعيان، فالنمو الاقتصادي السريع في كوريا يعتمد اعتمادًا كبيرًا على توفر مصادر الطاقة، كما أن النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة التي يمكن أن توفرها الشركات الكورية كما أن طبيعة الاقتصادين الكوري والخليجي تشجع على التكامل بينهما.

التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية مع جمهورية كوريا:

ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة بعلاقات تجارية وثيقة مع جمهورية كوريا الجنوبية، وتتميز تلك العلاقات بالنمو التجاري المتزايد، حيث أن كوريا الجنوبية تعد من الشركاء الاستراتيجيين للدول، حيث ساهمت اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين خلال الفترة الماضية في دفع جهود التعاون وصياغة خطط وبرامج عمل محددة في القطاعات ذات الاهتمام المشترك بما ساهم في تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين الصديقين، كما أن التوقيع على اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري وتقني بين البلدين في شهر مايو من عام ٢٠٠٦م، قد ساهم في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث نصت على تشجيع الشركات والأشخاص لبحث إمكانية تنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات التعاون بما في ذلك تمويل المشاريع وتشجيع التعاون بين الهيآت المتخصصة والشركات وتبادل الخبراء وتسهيل التجارة بين البلدين وإزالة القيود المعيقة.

إن العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين البلدين شهدت تطورًا ملحوظًا في مختلف المجالات منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في العام ١٩٨٠م، وتضاعف حجم التبادل التجاري بين الإمارات وكوريا الجنوبية من(٦,٧) مليار دولار عام ٢٠٠٠م، إلى نحو (١٢,١) مليار دولار عام ٢٠١٠. وشهدت حركة التبادل التجاري بين الإمارات وكوريا زيادة ملحوظة خلال الفترة ٢٠١٠م، إلى عام ٢٠١٤ والذي وصل فيه هذا التبادل إلى (٢٣,٤) مليار دولار شكلت منها صادرات كورية للإمارات ما قيمته (٧,٢) مليار دولار، فيما استوردت كوريا من الإمارات ما قيمته (١٦,١) مليار دولار.

جدول (٥) التبادل التجاري لدولة الإمارات مع جمهورية كوريا للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥م «مليار دولار»

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥
إجمالي الصادرات	٢,٠	١٢,٩	٦,٦	١٦,١	٨,٦
إجمالي الواردات	٤,٧	٢,٩	٥,٥	٧,٢	٦,١
التبادل التجاري	٦,٧	١٥,٨	١٢,١	٢٣,٤	١٤,٧

المصدر: تم احتساب التبادل التجاري بالاعتماد على المصدر التالي:
http://www.tradeexchange.ae

ونمت صادرات كوريا للإمارات بنسبة ٢٦٪ في عام ٢٠١٤م، فيما كانت تلك الزيادة ملحوظة في صادرات كوريا للإمارات من السيارات حيث بلغت نسبة النمو ١٨٪، وكذلك زيادة في صادرات كوريا للإمارات من قطع غيار السيارات وشاشات العرض المسطحة، حيث بلغت نسبة النمو ٧٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٣م، وترجع الزيادة في المنتجات الكورية في الإمارات إلى النمو القوي في المنطقة.

وجدير بالذكر فإن صادرات الإمارات الرئيسية لكوريا تتمثل في النفط الخام والمنتجات البترولية والألمنيوم وغاز البترول المسال، فيما تشمل واردات الدولة من كوريا في أجهزة الاتصالات المحمولة وهياكل الحديد الصلب والمنسوجات والأجهزة الإلكترونية والسيارات.

إن التعاون المثمر بين الإمارات وكوريا جعل من الإمارات أكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وثاني أكبر مزوديها بالنفط، فيما تتبوأ كوريا مرتبة متقدمة بين أهم الشركاء التجاريين للإمارات عالميًا.

ويمكن القول إن المرحلة المقبلة من شأنها أن تخلق مزيدًا من فرص التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية كوريا الجنوبية في المجال الاقتصادي والتجاري لاسيما في ظل وجود العديد من القواسم الاقتصادية المشتركة المتعلقة بالقطاع الصناعي والبحث العلمي والابتكار والتوسع في استخدامات التقنيات التكنولوجية الحديثة في مختلف القطاعات الصناعية.

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية:

تُعد المملكة العربية السعودية الشريك الرابع لجمهورية كوريا، كما أن كوريا هي الشريك الخامس للمملكة، وتجاوز حجم التبادل التجاري بينهما ١٠٣ مليارات دولار عام ٢٠١٥ وهو ما يمثل زيادة بقرابة ثلاثة أضعاف عما كان عليه في العام ٢٠٠٠م، عندما كان حجم التبادل التجاري بين المملكة وجمهورية كوريا الجنوبية بحدود (٣٥) مليار ريال.

جدول (٦) التبادل التجاري السعودي الكوري للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥م، «مليون ريال»

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٥
إجمالي الصادرات	٣١٢٧٣	٧٢٥٧٠	٩٢٤٣١	٦٦٠٩٩
إجمالي الواردات	٣٨٤٦	٩٩٠٠	١٧٧٨٩	٣٧٢٥١
التبادل التجاري	٣٥١١٩	٨٢٤٧٠	١١٠٢١٩	١٠٣٣٥٠

المصدر: مصلحة الاحصاءات العامة، التبادل التجاري للمملكة العربية السعودية: ملف إحصائي، الرياض، ٢٠١٦، ص ٦٧

النمو الاقتصادي السريع في كوريا يعتمد على توفر الطاقة والنمو الخليجي يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة

إن السعودية هي رابع أكبر شريك تجاري لجمهورية كوريا الجنوبية، بينما تُعد كوريا الجنوبية خامس أكبر شريك تجاري للمملكة، وقفز حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٤,٢ مليارات دولار في ١٩٩١م، إلى نحو ٣٥ مليار دولار في ٢٠١٤م.

إن ازدهار حجم التبادل التجاري الكوري السعودي عززته زيادة التعاملات المرتبطة بالنهضة التنموية التي تعيشها المملكة، وما يجري في إطارها من تنفيذ لعدد من المشاريع الاقتصادية الحيوية والعملاقة، وتوسعة بعض المصانع والمنشآت النفطية، والبتروكيماوية والصناعية، والاستفادة من اقتصاديات المعرفة، وتطبيقات الحكومة الالكترونية التي تملك الشركات الكورية خبرات واسعة فيها. وقد أعطى المنتدى الاقتصادي والتجاري الأول بين المملكة وكوريا المنعقد ٢٠١٤م، بعدًا جديدًا في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، حيث أسهم في تعزيز التعاون في مجالات الصحة، والطب، وتنمية القوى البشرية، والطاقة النووية، والاستثمار في مختلف المجالات، خاصة الصناعي والتقني.

ومن المتوقع أن يبقى مستوى التبادل التجاري بين البلدين كبيرًا لاسيما في ظل تزايد تنظيم المعارض التجارية التي ينظمها البلدين للتعريف بمنتجاتهما ومنتديات الأعمال، وكذلك زيارات كبار المسؤولين التي تساهم في طرح مجالات جديدة لبناء شراكات استثمارية واعدة بهدف «تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين بما يرقى لمستواهما على الخريطة التجارية والاقتصادية والصناعية.

التبادل التجاري بين قطر وجمهورية كوريا الجنوبية:

ترتبط دولة قطر بعلاقات تجارية مع كوريا الجنوبية منذ فترة طويلة مع بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٧٤م، غير أنها شهدت خلال السنوات الخمس عشرة المنصرمة ارتفاعًا كبيرًا، إذ ارتفعت قيمة التبادل التجاري القطري الكوري من نحو (٣١,٩) مليارات ريال قطري عام ٢٠٠٠

السعودية الشريك الرابع لكوريا وسيئول الشريك الخامس للرياض وحجم التبادل التجاري بينهما ١٠٣ مليارات دولار بزيادة ثلاثة أضعاف عن عام ٢٠٠٠

إلى نحو (٨٣,١) مليار ريال قطري عام ٢٠١٥ محققةً بذلك ارتفاعًا بنسبة تخطت (١٦٤٪).

جدول (٧) التبادل التجاري لقطر مع كوريا الجنوبية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥م، (مليون ريال قطري)

حركة التبادل التجاري	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥
إجمالي الصادرات	٢٦٦٩٨	٤٣٧٩٠	٨٩٩٩١	٧٩٤٨٠
إجمالي الواردات	٥١٨٢	٢٦٤٢	٣٧٥٣	٣٢٣٥
إجمالي التبادل التجاري	٣١٨٨٠	٤٦٤٣٢	٩٣٧٤٤	٨٣٠٧٥

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، اعداد مختلفة

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع قيمة الصادرات القطرية لكوريا الجنوبية من حوالي (٢٦,٧) مليار ريال قطري عام ٢٠٠٠م، إلى حوالي (٧٩,٥) مليار ريال قطري عام ٢٠١٥م، محققةً بذلك ارتفاعاً بنسبة (١٩٨٪)، كما انخفضت قيمة الواردات القطرية من كوريا من حوالي (٥,٢) مليار ريال قطري عام ٢٠٠٠، إلى حوالي (٣,٢) مليار ريال قطري عام ٢٠١٥م، محققةً بذلك انخفاضاً بنسبة (٦٢,٥٪).

لقد شهت الشراكة التجارية بين البلدين تطورًا ملفتًا للنظر حتى وصلت إلى حوالي (١٦٪) عام ٢٠١٤م، من إجمالي التبادل التجاري لدولة قطر مع العالم الخارجي. كما أن نسبة الصادرات القطرية لكوريا شكلت ما نسبته (١٩٪) من إجمالي صادرات قطر لمختلف دول العالم، وتغطي صادرات قطر من النفط والغاز حوالي (٣٠٪) من احتياجات سوق الطاقة في جمهورية كوريا، في حين شكلت الواردات القطرية من كوريا ما نسبته (٣,٤٪) من إجمالي واردات قطر لعام ٢٠١٤م، وهي من ضمن مجموعة الدول العشر التي تصدر سلعًا لقطر.

وشملت الصادرات القطرية إلى كوريا: الغاز الطبيعي المسال والنفط الخام والمكثفات والبروبان والنافثا والبولي إيثلين وسبائك الالمونيوم واليوريا والألمنيوم غير المشكل والميثانول والأمونيا في محلول مائي وكلوريد الفينيل ومشتقات الإيثير. أما أهم الواردات القطرية من كوريا، فتتمثل بالسيارات والإلكترونيات، والتي تشمل كل من المركبات والمنصات الغاطسة أو العائمة وأجهزة الهواتف العادية والهواتف النقالة وآلات المعالجة الذاتية للمعلومات الرقمية المحمولة والكابلات الكهربائية والأنابيب والمواسير وجانبيات مجوفة.

العلاقات التجارية بين سلطنة عمان مع جمهورية كوريا الجنوبية:

ارتفعت صادرات السلطنة الى كوريا الجنوبية من ٨٤٢ مليون ريال في عام ٢٠٠١م، لتصل إلى مليار و٧٦٥ مليون ريال عام ٢٠١٣م، بينما بلغت واردات السلطنة من كوريا الجنوبية ٣٦٩ مليون ريال في عام ٢٠١٣ بعد أن كانت ٧٢ مليون ريال في عام ٢٠٠١م، بينما يشير المشهد الإحصائي للواردات والصادرات العمانية من وإلى كوريا الجنوبية أن صافي الميزان التجاري يميل لصالح السلطنة خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ م، حيث بلغ ١١٩٨,٦ مليون ريال على التوالي.

جدول (٨) التبادل التجاري السلعي لعمان مع كوريا الجنوبية٢٠٠٠-٢٠١٥(مليون ريال عماني)

حركة التبادل التجاري	٢٠٠٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
إجمالي الصادرات السلعية	٨٤٢	١٣٠٧	١٥٢٢	١٧٦٥	٢٧٨٩	١٤٧٠
إجمالي الواردات السلعية	٧٢	٢٠٩	٣٢٣	٣٦٩	٤١٣	٣٧١
إجمالي التبادل التجاري	٩١٤	١٥١٦	١٨٤٥	٢١٣٤	٣٢٠٢	١٨٤١

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

وتتمثل أهم السلع المستوردة من كوريا الجنوبية في وسائل نقل مختلفة الاستخدام وآلات وأجهزة ترشيح وكابلات كهربائية وكابلات البرق ومضخات سوائل وقضبان من الصلب ومفاتيح كهربائية واطارات ومحولات كهربائية ومنشآت حديدية وبولي اثيلين ومنتجات مسطحة من حديد. وتتمثل أهم السلع المصدرة إلى كوريا في زيوت نفطية وغاز طبيعي مسال وألمنيوم وميثانول وأحجار نصب وبناء ورخام ونحاس ويوريا ومقطورات وخردة وفضلات من حديد.

وجدير بالذكر، فإن التبادل التجاري بين السلطنة وجمهورية كوريا الجنوبية ما زال ضعيفًا ولا يعكس حجم الإمكانات التجارية بين البلدين، الأمر الذي يدعو لمزيد من العمل لتحسين ذلك. وهذا يتطلب تعزيز وتفعيل دور غرف التجارة والصناعة في الترويج لفرص

ومجالات التجارة والاستثمار المتاحة في البلدين واستعراض المزايا والتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين الأجانب، ومناقشة ما يعوق نمو التبادل التجاري والاستثماري بالشكل المطلوب.

التبادل التجاري بين مملكة البحرين وجمهورية كوريا الجنوبية

قدر حجم التجارة الثنائية بين البحرين وكوريا الجنوبية بحوالي (٨٤٤) مليون دولار أمريكي في ٢٠١١م. أما بالنسبة لحجم صادرات المملكة إلى كوريا الجنوبية فبلغت (٥٠٠) مليون دولار أميركي وهي تشمل المنتجات البترولية والألمنيوم في حين استوردت مملكة البحرين من كوريا الجنوبية ما تقدر قيمته بحوالي (٣٠٠) مليون دولار أميركي وتتمثل في منتجات تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسيارات، ومعدات الإنشاء ومنتجات الصناعة الثقيلة، والكهرباء ومعدات مصانع تحلية المياه والهندسة الإلكترونية.

ويقدر حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين وجمهورية كوريا الجنوبية لعام ٢٠١٥م، نحو (٦٩٦) مليون دولار أميركي إذ استوردت كوريا الجنوبية من البحرين المنتجات البتروكيماوية والألمنيوم، وصدرت إليها الإلكترونيات والسيارات والآلات الصناعية. وتعتبر شركة سامسونج الإلكترونية، واحدةً من العلامات التجارية الرائدة في صناعة تكنولوجيا المعلومات في البحرين، وتتمتع بحصة كبيرة في سوق الهواتف الذكية.

ومن المتوقع أن يرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين في ظل توجههما إلى تكوين لجنة للتعاون المشترك للاستفادة من الفرص المتاحة. وقد تم التوقيع على اتفاقية بين وزارة الصناعة والتجارة البحرينية ونظيرتها الكورية لتعزيز العلاقات التجارية المشتركة فيما يتعلق بالعديد من المشروعات التنموية بما في ذلك مشروع محطة الصرف الصحي في المحرق.

التبادل التجاري بين دولة الكويت وجمهورية كوريا الجنوبية:

يعود تاريخ التبادل التجاري لدولة الكويت مع جمهورية كوريا الجنوبية إلى منتصف ستينات القرن الماضي، مع البدء بتصدير النفط الخام الكويتي لكوريا. ومع تدشين العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٧٩م، ازدادت العلاقات تطورًا حيث توسعت مجالات التعاون لتشمل مختلف المجالات ومن بينها الاقتصاد والتجارة.

شهد حجم التبادل التجاري بين الكويت وجمهورية كوريا ارتفاعًا خلال الستة عشر سنة المنصرمة، حيث ارتفع من (١,٦) مليار دولار عام ١٩٩٩م، إلى أكثر من (٢٢) مليار دولار عام ٢٠١٥م، والشكل (٢) يبين ذلك.

وارتفعت قيمة الصادرات الكويتية لجمهورية كوريا الجنوبية من (١,٤) مليار دولار عام ١٩٩٩م، إلى حوالي (١٦,٩) مليار دولار عام ٢٠١٤م، وتتركز أغلب الصادرات في النفط الخام. وباتت كوريا الجنوبية تعتمد على الكويت في السنوات الأخيرة بنسبة تتراوح ما بين ١٥-٢٠٪ من وارداتها من النفط الخام، مما جعلها ثاني مورد للنفط الخام إلى كوريا الجنوبية وتبيعها حوالي (٤٠٠) ألف برميل يوميًا خلال الأعوام القليلة المنصرمة. وفي مطلع عام ٢٠١٤م، وقعت مؤسسة النفط الكويتية اتفاقًا طويل الأمد لتزويد مجموعة « أس كيه غروب » الكورية الجنوبية بالنفط الخام في اتفاق يعزز التحالف الاستراتيجي القائم الجانبين.

شكل (٢) التبادل التجاري بين دولة الكويت وكوريا الجنوبية ١٩٩٩ - ٢٠١٥ "مليار دولار أمريكي"

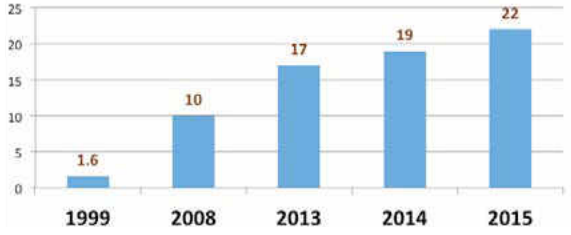

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة

أما بالنسبة لواردات الكويت من كوريا الجنوبية فقد ارتفعت من (٢٠٠) مليون دولار عام ١٩٩٩م، إلى (٢,١) مليار دولار عام ٢٠١٤م، وتركزت الصادرات الكورية للكويت في مجال الاتصالات والأجهزة الكهربائية والسيارات.

تُعد كوريا الجنوبية أكبر شريك تجاري للكويت وتحتل المركز الأول في صادرات الكويت النفطية للخارج، كما أن واردات الكويت من كوريا الجنوبية قفزت بنسبة كبيرة تصل إلى ٧٠ ٪ بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤م، نتيجة ضخامة برامج التنمية في الكويت من جهة وجودة المنتج الكوري من جهة أخرى.

ويمكن القول بأن ووجود العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والفني بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية كوريا سوف يدفع إلى تطوير آفاق التعاون مستقبلاً في ظل الكثير من الفرص المتنوعة في قطاعات التجارة والاستثمار في كلا الجانبين خاصة في قطاعات الطاقة الجديدة والتكنولوجيا النظيفة.

وفي الختام، نؤكد على أهمية التسريع في مجال المفاوضات للتوصل على اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية كوريا الجنوبية والتي بدأت عام ٢٠٠٧م. علاوة على التأكيد على أهمية بناء نموذج من التعاون والشراكة الاقتصادية الجانبين وفق رؤية مستقبلية يراعى فيها مزيد من تعزيز العلاقات والبنى الاقتصادية لمصلحة الشعب الكوري وشعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

* أكاديمي متخصص بالشؤون الاقتصادية

التجربة الكورية تؤكد أهمية دور الحكومات في إدارة الاقتصاد وقيادة التنمية

التعاون الخليجي الكوري الجنوبي من النفط إلى الشراكة التجارية

تمثل التجربة الكورية الجنوبية مثالاً يحتذى به في تحقيق التنمية الاقتصادية بخطى ثابتة، وخطط مدروسة، ذات أهداف محددة، وسياسات مرنة نجحت في سنوات محدودة في التحول ببلد فقير في موارده الطبيعية، وأعداد كبيرة من السكان إلى بلد متقدم، لديه طاقات إنتاجية متنوعة، وقدرات تنافسية عالمية.

د. محمد البنا

كانت كوريا الجنوبية بلدًا تابعًا للإمبراطورية اليابانية، وأصابها ما يصيب كل الدول التابعة والمُستعمَرة من نهب وتكريس للتخلف، قطاع زراعي بدائي، وقطاع صناعي هزيل، وتعليم متردٍ، وأحوال صحية متدنية، وخلال عقدين من الزمن، ومع مطلع الستينات، نهضت كوريا من كبوتها، وصارت أحد النمور الآسيوية، بفضل قبضة الحكم القوية، والتخطيط الإلزامي، ووضع السياسات الحصيفة، وتطبيقها بدقة، وهنا يمكن سر النهوض، والقفز باتجاه تحقيق الأهداف.

وانطلقت خطط التنمية المتعاقبة من نقاط الضعف والتحديات، حيث شكلت المشاكل والتحديات، دوافع على العمل، وكانت المشاكل نقاط قوة وانطلاق، فصارت قوة اقتصادية يحسب لها، ومثالاً يحتذى به.

من هنا تستهدف هذه المقالة استكشاف الدروس المستفادة واتجاهات التعاون بين دول مجلس التعاون وكوريا الجنوبية، انطلاقًا من الوضعية الخاصة لقطاع الطاقة في العلاقات التجارية بين الطرفين في الوقت الحالي، وانتهاءً بآفاق التعاون والاستفادة من الدروس التي أفرزتها تلك التجربة المعجزة في شرق آسيا.

أهمية قطاع الطاقة في العلاقات التجارية بين دول الخليج وكوريا الجنوبية

احتلت كوريا الجنوبية المركز الثامن على المستوى العالمي من حيث استهلاك الطاقة عام ٢٠١٥م، بعد أن كانت تحتل المركز التاسع في العام السابق، ومن ثم لا تزال تمثل أحد أهم الدول المستوردة للطاقة في العالم، نظرًا لاعتمادها الكبير على استيراد الطاقة، حيث أن ٩٧٪ من استهلاك الطاقة الأولية يعتمد على الواردات من الخارج في ظل افتقاد البلاد لاحتياطات الطاقة محليًا.

أهم الدول من حيث استهلاك الطاقة على المستوى العالمي عام ٢٠١٥

الترتيب	الدولة	٪
١	الولايات المتحدة	19.7
٢	الصين	12.9
٣	الهند	4.5
٤	اليابان	4.4
٥	السعودية	3.9
٦	روسيا	3.3
٧	البرازيل	3.2
٨	كوريا الجنوبية	2.6
٩	ألمانيا	2.5
١٠	كندا	2.3

B.P statistical Review of world Energy, June 2016

تعتمد كوريا على نفط المنطقة بنسبة ٨٤٪ واستوردت ٢,٥ مليون برميل عام ٢٠١٤ مما جعلها أكبر خامس مستورد

من ناحية أخرى تصنف كوريا الجنوبية ضمن الخمس دول الأكثر استيرادًا للغاز الطبيعي المسيل على المستوى العالمي والمنتجات المكررة. كما أنها تعتمد تمامًا على نقل البترول الخام والغاز المسيل LNG من خلال السفن، ولا تمتلك أنابيب البترول أو الغاز الطبيعي، ومع ذلك فإنها تعد موطنًا لبعض أكبر معامل تكرير البترول في العالم، والأكثر تقدمًا.

وفي سعيها لتحسين وتأمين وضع الطاقة في البلاد، سعت شركات البترول والغاز الطبيعي الكورية للبحث والتنقيب عن البترول بشكل واسع واكتشافه في أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن البترول والسوائل الأخرى بما فيها biofuels تمثل الجانب الأكبر من مجمل واردات كوريا من استهلاك الطاقة الأولية، حيث شكلت نسبتها ٣٩٪ عام ٢٠١٤م، إلا أن الملاحظ تراجع هذه الأهمية منذ منتصف التسعينات عندما وصلت إلى ٦٦٪، ويرتبط ذلك بالزيارة المستمرة في استهلاك الغاز الطبيعي والطاقة النووية التي أدت إلى تخفيض استخدام النفط في قطاع الطاقة والقطاع الصناعي بكوريا الجنوبية.

وتسعى كوريا الجنوبية نحو تحقيق التوازن والمزيج الأمثل في مصادر الطاقة والوقود لمقابلة الاستهلاك المتزايد، حيث سعت نحو تقليل توليد الطاقة النووية، مع تزايد الأخطار المتولدة عنها، ومقابلة بعض وارداتها من الوقود الحجري fossil fuel (الأحفوري)، وكجزء من هذه الجهود تشجع الحكومة تطوير إدارة جانب الطلب واتباع أساليب كفاء من استخدام الطاقة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

وتعتمد كوريا بشكل كبير على الشرق الأوسط في توفير إمداداتها من النفط الخام، بما يشكل نحو ٨٤٪ من إجمالي وارداتها من النفط الخام، وقد استوردت كوريا نحو ٢,٥ مليون ب/ي من النفط الخام ومشتقاته عام ٢٠١٤م، مما جعلها أكبر خامس مستورد للنفط في العالم.

وتمثل المملكة العربية السعودية أكبر مورد للنفط الخام إلى كوريا، بمعدل يصل إلى ثلث وارداتها، تليها الكويت بنسبة ١٦٪، لكن رفع الحظر عن صادرات النفط من إيران يزيد من فرص عودة إيران كواحدة من كبرى الدول المصدرة للنفط الخام ومشتقاته إلى كوريا الجنوبية.

الوضع الاقتصادي في كوريا الجنوبية

تعد كوريا الجنوبية واحدة من الدول المتقدمة في الوقت الحالي، وتعتمد في تمويل وارداتها من الوقود وتلبية استهلاك الطاقة، والنمو الاقتصادي، على قدرات تصديرية عالية من الإليكترونيات، وأشباه المواصلات Semiconductors، كما أنها تأتي في صدارة دول العالم من حيث تصنيع السفن.

وكغيرها من الدول المتقدمة حاليًا، تحقق كوريا معدلات نمو اقتصادي معتدلة، حيث حققت معدل نمو بلغ ٣,٣٪ عام ٢٠١٤م، ولكنه آخذ في الاتجاه الصعودي بعد أزمة ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، لكنها أعطت مثالًا للدول النامية في سبيلها لتحقيق التنمية الاقتصادية في السبعينات والثمانينات، حيث سجلت معدلات نمو اقتصادي قياسية في ذلك الوقت بلغت ١٠٪ في المتوسط.

وتمتاز صناعة تكرير البترول في كوريا بوجود ٦ معامل تكرير، ٥ منها كبيرة الحجم، وواحد صغير الحجم، وترتبط جميعها بمجمعات للصناعات البتروكيماوية، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمعامل الخمسة الكبيرة 550kbd، ونظرًا لعدم توفر أي مصدر للبترول الخام محليًا، فإن كوريا تعتمد بنسبة ١٠٠٪ على استيراد الزيت الخام من الخارج، يأتي معظمها من الشرق الأوسط.

وفي فبراير ٢٠١٢م، قام أحد معامل تكرير النفط، وهو معمل S- Oil refinly والذي تبلغ طاقته الانتاجية 669 kbd في أونسان Onsan، بتوقيع اتفاقية مع شركة أرامكو السعودية، لتزويده بالبترول، وبناء عليه ستقوم أرامكو بتوريد ١٠٠٪ من احتياجات العمل من البترول الخام لمدة ٢٠ عامًا ، وقد أصبحت أرامكو شريكة في ملكية المعمل منذ ١٩٩١م.

University of Calgary: the school of public policy. .SPP Research paper. Volume 6. Issue 8 fab 2013

الدروس المستفادة من التجربة الكورية

تمثل التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، نموذجًا لكيفية التحول من بلد فقير في الموارد والدخل، إلى بلد متقدم، وقد تميزت التجربة الكورية الجنوبية بعدد من الخصائص يمكن الاستفادة منها في تحقيق عملية التحول في الاقتصادات الخليجية، من اقتصادات تعتمد على النفط، إلى اقتصادات صناعية متقدمة، واقتصاد معرفي حديث، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- أهمية الدور الحكومي في قيادة التنمية

تؤكد التجربة الكورية في تحقيق إنجازات تنموية مشهودة على أهمية وجود دور بارز للحكومة في إدارة الاقتصاد الوطني،

وقيادة عملية التنمية وتوجيهها ومتابعة نتائجها والتحفيز عليها، وذلك من خلال وضع الخطط التنموية الملزمة، والسياسات الاقتصادية المناسبة، بشكل براجماتيك، ومرحلي، واعتمدت في تنفيذها وإقامة المشروعات اللازمة لتحقيق أهدافها على الأفراد والقطاع الخاص، حيث عمدت في الوقت نفسه إلى تحفيز الأفراد والقطاع الخاص والمنشآت على العمل والإنتاج وتشجيع المبادرات، ودعمها بالتمويل والإجراءات الميسرة، والموارد البشرية المدربة عالية الإنتاجية.

والحقيقة أنه لم يكن بوسع التجربة الكورية مثلها مثل التجربة اليابانية أن تطبق مبدأ «دعه يعمل دعه يمر» وإطلاق الحرية الاقتصادية للأفراد والمنشآت في تلك المرحلة، فالاقتصاد بدائي، والخبرات الفردية المتراكمة محدودة، ويفتقر الاقتصاد لطبقة مؤهلة من رواد العمال، أو حتى التجار الرأسماليين، الأمر الذي تطلب أن تسعى الحكومة إلى خلق طبقة جديدة من الرأسماليين ورواد الأعمال ودعمهم.

وطالما أنك تدعم المبادرات الفردية سواء من الأفراد أو المنشآت، فإنه يلزم في المقابل أن تضع لها السياسات التي تدعمهم، وتوجههم في نفس الوقت، وهو على عكس ما كان عليه الحال في التجارب الغربية الرأسمالية، مع بدايات الثورة الصناعية، حيث توفرت طبقة واعية من رجال الأعمال والرأسماليين، القادرين على قيادة الأعمال وتطبيق الاكتشافات، وتنفيذ المشروعات في ضوء خبرات متراكمة ومكتسبة، خلال مراحل التطور الاقتصادي الطويل بدءًا من حقبة التجاريين، وحتى الثورة الصناعية الأولى في بريطانيا في القرن الثامن عشر، حيث كان التجاريون يمدون الصناعات المنزلية البدائية، قبل عملية الميكنة، بالمواد الخام والمعدات، ويتحصلون على المنتجات النهائية لتسويقها.

وهكذا فإنه على عكس نجاح الرأسمالية في الغرب، في التحول الصناعي وبداية النهضة الصناعية، والتقدم الاقتصادي، الذي ارتكز على الاكتشافات الصناعية والميكنة، والطبقة الرأسمالية الجديدة، كان نجاح التنمية في اليابان وكوريا الجنوبية، وغيرها من دول شرق آسيا، قائمًا على وجود حكومات قوية، وسياسات مرنة، وخطط ملزمة، وأهداف محددة، مع وجود تعاون قوي بين الحكومة، وطبقة رجال الأعمال الناشئة، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى كيفية التحول السلس في استراتيجية التصنيع الكورية، التي بدأت بسياسة الإحلال محل الواردات، وانتهت إلى سياسة التصنيع بغرض التصدير، أو التصنيع المتوجه للخارج، والذي قاد النهضة الصناعية في كوريا في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين.

وتمثل هذه النقطة أحد الدروس المستفادة في تجربة التنمية الكورية، حيث لا يجب أن تأخذ السياسات الحمائية المقدمة للصناعات المحلية وقتًا طويلًا، كما يجب ربطها بإنجازات وأهداف تنموية وتصديرية محددة، والعمل على رفع الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية، مع الزمن.

ومن ثم تحولت استراتيجية التنمية، من سياسات جمركية حمائية، إلى سياسات داعمة للتصدير، من خلال رفع الانتاجية والسعي لاكتساب ميزات تنافسية في الأسواق العالمية، ومن خلال الرقابة على الائتمان، بل واستخدام وسائل رقابية غير رسمية بما فيها الإقناع، فضلًا عن سياسات مالية ونقدية مواتية.

ويعد نجاح تجربة قيادة الدولة لعملية التنمية في بداياتها الأولى درسًا فريدًا في تجارب التنمية الحديثة، حيث جمعت بين حكم عسكري، وحكومة متدخلة في النشاط الاقتصادي، وبين بناء اقتصاد قوي يقوم على أكتاف الأفراد والمنشآت، حيث حرية العمل والإنتاج محكومة بأهداف تنموية، ورفع الانتاجية مدعومة بنظام تعليمي حكومي حديث، استطاع أن يزود القطاع الخاص بعمالة متعلمة ماهرة، قادرة على العمل واكتساب المهارات بالتدريب والعمل، وعالية الانتاجية، الأمر الذي ساعد على ارتفاع القدرة التنافسية، خاصة في ضوء سياسات حمائية ذات توقيتات محددة سلفًا، بعدها يفتح الباب للاستيراد، مما حتم دعم القدرات التنافسية والتصديرية للصناعات المحلية، وجعل الشركات تسعى جاهدة من خلال البحث والتطوير إلى التميز، وخفض التكاليف، واكتساب ميزات تنافسية جديدة.

ويمكن القول إن التجربة الكورية الجنوبية أخذت موقعًا وسطًا بين الديمقراطيات الغربية وديكتاتورية الحزب الاشتراكي الحاكم في أوربا الشرقية، الأمر الذي يمكن معه القول إن النشاط الاقتصادي لم يكن يدار باليد الخفية التي نادى بها أدم سميث وحكمت المذهب الفردي لقرون، بل حلت محلها، يد ظاهرة، ليست باطشة لكنها قوية، تمثلت في يد الدولة، من خلال حكومة سلطوية، وخطط تنموية، وأهداف محددة، تدعمها سياسات وإجراءات داعمة ومساندة ومشجعة للمبادرات الفردية والحرية في العمل والانتاج.

واستطاعت الحكومة تحقيق هذا المزج بين حكومة موجِهة، وقطاع خاص حر، من خلال تأسيس مجالس مشاركة شعبية قادها معهد التنمية الكوري، الذي قاد عملية التنسيق بين طموحات الحكومة من ناحية، وحرية الأفراد والمنشآت من ناحية أخرى، وذلك من خلال تنظيم ملتقيات عامة جمعت بين الحكومة وبين تنظيمات الأعمال، بل والأفراد، والأحزاب السياسية المعارضة قبل المؤيدة، واستعانت بالخبرات الخاصة والجمعيات الأهلية، وسعت جميعها للوصول إلى توافقات بشأن الأهداف التنموية، وسبل الوصول إليها، وتحديد أدوار الأطراف المختلفة من حكومة، وأفراد ومنشآت ومنظمات غير حكومية، وجامعات ومراكز البحوث التنموية.

- أهمية الشركات العائلية

ومن أجل تفعيل التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وتحقيق المشاركة الفعلية في عملية التنمية، تم البناء على الشركات العائلية الموجودة، التي تشكل مجموعة من شركات الأعمال المتنوعة تحت سيطرة الشركة الأم، ولكن في نطاق عائلي، حيث قدمت الحكومة الدعم اللازم لتطوير وتحديث هذه الشركات في مجالات عملها المختلفة، بحيث شكلت تكتلات صناعية عرفت باسم chaebol، باعتبارها مجموعة أعمال مملوكة لعائلة معينة.

وتمثل الدعم الحكومي في صورة تسهيلات ائتمانية قدمتها البنوك بضمان من الحكومة وبأسعار فائدة مدعومة، فضلا عن سبل الدعم غير المباشرة، وذلك في مقابل الالتزام بتحقيق الأهداف التنموية الواردة في خطة التنمية والالتزام بالتوجه التصديري للمنتجات الصناعية.

وقد ساعد هذا التوجه في دعم نجاحات خطة التنمية، وتحقيق أهدافها فضلًا عما أفرزه من خبرات في مجال ممارسات الأعمال، وتكوين طبقة من رواد الأعمال قادوا النهضة الصناعية فيما بعد.

- الانفتاح على العالم الخارجي والتعاون الدولي

تميزت التجربة الكورية، بالانفتاح على العالم الخارجي والتعاون الدولي، خاصة مع الولايات المتحدة واليابان، حيث تدفقت رؤوس الأموال الأمريكية في المراحل الأولى للتنمية (١٩٦٢– ١٩٦٨م)، وساهمت بنسبة كبيرة وصلت إلى أكثر من ٨٠٪ من رؤوس الأموال المستثمرة في الاقتصاد الكوري خلال تلك الفترة.

ولم تقتصر سياسة الانفتاح على تدفق رؤوس الأموال بل تعدتها إلى التجارة الخارجية، ولعبت الولايات المتحدة نفس الدور، حيث مثلت وجهة التصدير الأولى للمنتجات الكورية خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٥م.

وفي الفترات التالية وحتى منتصف السبعينات احتلت اليابان مكان الصادرة بدلًا من الولايات المتحدة من حيث تدفق رؤوس الأموال الأجنبية حيث ارتفعت المساهمة اليابانية في توفير احتياجات التنمية من رؤوس الأموال إلى ٦٢٪ خلال الفترة ١٩٦٩ – ١٩٧٤م.

وترجع جذور التعاون الياباني الكوري إلى الدور الايجابي للاستعمار الياباني لكوريا (١٩١٠-١٩٤٥م). وتهيئة الاقتصاد الكوري للتحول من اقتصاد زراعي إقطاعي إلى اقتصاد صناعي، وذلك من خلال الاهتمام بإقامة عناصر البنية التحتية كالطرق ووسائل النقل والموانئ ومحطات توليد الطاقة، إضافة إلى بدايات النهضة في مجال التعليم الأكاديمي والمهني. ولم يكتف الاستعمار الياباني بوضع هذه الأسس، بل امتدت أنشطته إلى إقامة أسس التصنيع الحديث، حيث تم إقامة صناعات ثقيلة كالحديد والصلب، كأساس لعملية التصنيع الحديثة إضافة كصناعة الكيماوية.

وتتمثل أهم إسهامات اليابان في تحديث الاقتصاد الكوري في تنمية الموارد البشرية ليس فقط من خلال التعليم والتدريب

وتوفير الرعاية الصحية، ولكن أيضًا عن طريق الاهتمام بخلق طبقة من رواد الأعمال الذين قادوا عملية النمو من خلال مشاريع جديدة.

وساعدت تنمية الموارد البشرية ودعم إقامة الصناعات الثقيلة على توطين التقنية وتسريع عمليات الاستيعاب، وعمدت الاستثمارات الأجنبية اليابانية تأكيد سياسة التوجه للخارج وتصدير المنتجات بما دعم القدرات التنافسية للصناعات الكورية.

- أهمية التطور التقني (البحث والتطوير) في نجاح خطط التنمية

نأتي للدرس الخامس ويتعلق بالاقتصادي القائم على المعرفة، حيث أصبحت المعرفة (العلوم والتقنية) المدخل الرئيسي في منظومة الإنتاج في العصر الحديث، بعد أن تطورت الصناعات والمنتجات مع التطور الحضاري والنقلة النوعية في حياتنا التي صارت فيها المعرفة والمعلومات والاتصالات ومن ثم الصناعات الحديثة، هي محور الحياة العصرية (عصر المعلومات).

ومع الإدراك المبكر لأهمية المعرفة والتقنية، اهتمت الحكومة الكورية بالبحث والتطور Research Development R&D وحتى تكون النتائج في صالح عملية التصنيع ثم إنشاء معاهد بحوث متخصصة، تعتمد في الجانب الأكبر من مصادر التمويل على القطاع الخاص نفسه، بما يتيح للشركات الكبرى أن تشرف على أعمال البحث والتطوير اللازمة لتطوير صناعتها، بل وتشارك في تنفيذها قبل الاستفادة من نتائجها وجني ثمارها.

وكان من أبرز نتائج تلك البحوث مجموعة من التقنيات التي شملت الإنسان الذكي، والشاشات الرقمية، واشباه المواصلات (الشرائح وشرائح الناتو) والأدوات المنزلية الحديثة / الذكية، وبطاريات الجيل القادم، والشرائح الحيوية والأعضاء الصناعية.

وهكذا يشارك القطاع الخاص والصناعات المختلفة في تمويل وإدارة مراكز البحث والتطوير التي تتيحها الحكومة، أو التي تنتشر في الجامعات الحكومية والأهلية، وتدعم عملية البحوث بل وتشارك في وضع قائمة البحوث، وفي إجراء التجاب المعملية، من خلال مشاركة المهندسين والفنيين التابعين لها في الفرق البحثية.

وهنا يبرز دور الجامعات والمراكز البحثية، في إقامة بيئة معرفية منتجة، وتطوير الأعمال والاستثمار، ودعم الابتكار والإبداع، وتحويل الجوانب العلمية والمعرفية الإبداعية إلى منتجات وخدمات عالية التقنية؛ تدعم القدرات التنافسية لقطاعات الأعمال، وتسهم في بناء الاقتصادات الوطنية القائمة على المعرفة؛ وبالتالي يمكن القول أن هناك مهمتين أساسيتين للجامعات والمراكز البحثية،، الأولى تتمثل في تحفيز القدرات الإبداعية والابتكارية لدي الباحثين والطلاب والخريجين، والمهمة الثانية نقل الابتكارات والتقنية إلى قطاعات الأعمال، عبر مؤسسات وسيطة، وإقامة مشروعات عالية التقنية ، ومن ثم المساهمة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وقد أدركت دول الخليج العربية منذ فترة طويلة مدى الحاجة إلى نموذج جديد للتنمية الاقتصادية، ليس فقط من منطلق تنويع هيكل الاقتصاد الوطني، والبحث عن مصادر جديدة للدخل، وإنما إدراكًا لما حدث في العالم من تحولات في بيئة الاقتصاد العالمي، حيث أصبح النمو الاقتصادي مرهونًا بالتقدم التقني والابتكارات، وأصبح الاقتصاد المعرفي ركيزة نظام الاقتصاد العالمي.

وحيث تسعى دول الخليج نحو التحول من اقتصادات مرتكزة على النفط إلى اقتصادات قائمة على المعرفة، لخلق فرص تشغيل عالية الإنتاجية والأجر، واستيعاب الداخلين الجدد من الشباب، والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، فإنها تحتاج إلى استراتيجية عملية للاقتصاد المعرفي، وتحديث القطاعات ذات العلاقة خاصة التعليم الجامعي، وقطاعات الأعمال من أجل تحقق ذلك النمو، والتغلب على التحديات والأخطار التي تتعلق بالمنشآت غير القادرة على التكيف مع تلك التطورات السريعة، والتغيرات في بيئة الأعمال.

ويقتضي التحول نحو المجتمع المعرفي، نشر ثقافة الاقتصاد القائم على المعرفة وتمكين الموارد البشرية منها، ونشر الوعي ببرامج بناء مجتمع المعرفة وآلياته، من خلال الوسائل الاعلامية وورش العمل، واستثمار نتائج البحوث العلمية في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية ,وتحويل المعرفة إلى ثروة، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في إنتاج سلع وخدمات ذات محتوى معرفي.

ويتطلب ذلك بناء الثقة، ودعم القدرات، والتضامن الاجتماعي حول برامج اقتصاد المعرفة، والحاجة إلى ضرورة العمل على مختلف محاور الاقتصاد المعرفي، والحاجة إلى التواصل الجيد مع مختلف الشركاء من الجامعات والأعمال والحكومة، حول رؤية الاقتصاد المعرفي، وسبل تحقيقه.

*أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز ومستشار وكيل الجامعة للأعمال والإبداع المعرفي

السلام البارد في آسيا لن يقود إلى حرب كورية جنوبية ـ صينية

العلاقات الصينية ـ الكورية: النشأة والتطور وموجات المد والجذر

ترتبط دراسة طبيعة العلاقات بين دول متجاورة جغرافية بدراسة أبعاد وسياقات متعددة خلفها المكان والزمان أو التاريخ المشترك يزيد عليها حجم المصالح الذي قد يمتزج بالتضارب فى المصالح فى حالة تباين حلفاء كل دولة. وينطبق ذلك إلى حد بعيد على العلاقات الصينية الكورية، فالدولتان في إقليم يعاني من صراعات حدودية، وتاريخيًا كانت هناك فترات وقعت فيها الدولتان تحت حكم واحد (وفقًا للرؤية الصينية على الأقل)، كما تعرضت الدولتان لمستعمر واحد وهو اليابان أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم اعترفت الصين بكوريا في ١٩١٩م، التزامًا بإعلان مؤتمر القاهرة الذي أقر استقلال كوريا عن اليابان. وبدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ١٩٤٨م، وبعد اعتراف كوريا الجنوبية بالصين الشعبية في ١٩٩٢م، تم تبادل العلاقات الدبلوماسية ولذلك جمدت كوريا الجنوبية علاقاتها مع تايوان وأوقفت رحلاتها الجوية لتايبيه. وما بين الفترتين كان هناك حالة من الخلاف حيث تباينت المصالح والعقائد السياسية بينهما مع نشوب الحرب الكورية منتصف القرن العشرين حيث أيدت الصين كوريا الشمالية ضد الجنوبية، وساهمت بقوات لضرب قوات الأمم المتحدة وكوريل الجنوبية. عقب ذلك تحول كامل فى الرؤى عندما قررت الدولتان إقرار حالة "تعاون وشراكة" مع بداية التسعينيات من القرن العشرين لتستمر فترة من الاتفاق حتى بداية العام الجاري عندما انزعجت كوريا الجنوبية من التجارب الصاروخية لكوريا الشمالية فقررت زيادة تسليحها فانزعجت الصين وبدأ الخلاف بين الطرفين وإن بقت المصالح الاقتصادية والتجارية. وتتناول السطور التالية تطور وطبيعة العلاقات الصينية الكورية.

د. نيللى كمال الأمير

الحديث عن الصين وكوريا الجنوبية هو حديث عن قوتين اقتصاديتين وإن اختلف حجمهما. تصدر الصين منتجاتها للعالم بما يزيد عن ٢ تريليون في عام ٢٠١٥م، بنسبة أكبر من ١٨٪ من حجم الصادرات العالمية، وتذهب نصف الصادرات الصينية لشركاء الصين من الدول الآسيوية، تليها أقاليم أمريكا الشمالية وأوروبا على الترتيب. ويأتى على رأس المنتجات الصينية أنظمة حاسب آلى واتصالات ودوائر كهربائية متكاملة كسلع أكثر طلبًا بين السلع الصينية، إضافة للمنتجات الخاصة بتوليد الطاقة من مصادر متجددة، حيث بلغت الصادرات الصينية من مولدات وأجزاء مولدات الطاقة الشمسية ٣٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥م. وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر شريك تجارى للصين بصادرات صينية تتخطى ٤٠٠ مليون دولار في ٢٠١٥م، وتأتى كوريا الجنوبية كرابع شريك تجارى بصادرات صينية زادت عن ١٠٠ مليار دولار، تليها ألمانيا ثم فيتنام وتسبقها اليابان وهونج كونج.

على الصعيد الكوري، فقد بلغ إجمالي الصادرات الكورية في عام ٢٠١٥م، حوالي ٥٢٧ مليار دولار بنسبة ٣,٢٪ من إجمالى الصادرات العالمية. وبلغ نصيب الشركاء الآسيويين من تلك التجارة ٦٣٪، يليها إقليم أمريكا الشمالية والدول الأوروبية بنصيب ٢٦٪ من الصادرات الكورية مجتمعين. الصين هى أكبر مستورد لمنتجات كوريا الجنوبية ويفصل بينها وبين ثانى الشركاء (الولايات المتحدة الأمريكية) ٦٧ مليار دولار، يليها هونج كونج ثم فيتنام ثم اليابان. وقد زاد الطلب الفيتنامى على الصادرات الكورية بنسبة ١٠٦٪ خلال الفترة من ٢٠١١م، وحتى العام الماضي في إشارة واضحة لولادة شريك تجارى واستراتيجى جديد لكوريا الجنوبية خلال سنوات قليلة.

وقد كان وراء الزيادة الكبيرة فى حجم التجارة المتبادلة بين الصين وكوريا الجنوبية الدور الذي لعبته القيادة السياسية وكان

كوريا الجنوبية رابع شريك تجارى للصين بصادرات زادت عن ١٠٠ مليار دولار تليها ألمانيا ثم فيتنام وتسبقها اليابان وهونج كونج

محوريًا فى إحداث تقارب كوري مع الصين، فمع وصول الرئيسة الحالية لكوريا الجنوبية لسدة الحكم في ٢٠١٣م، كان الإعلان واضحًا بسعي كوريا الجنوبية لتعزيز العلاقات الكورية مع الصين. وبالفعل تقربت كوريا الجنوبية من الصين ورحبت الأخيرة بذلك حيث وجدت فى هذا التقارب وسيلة لحماية كوريا الشمالية، ذلك التقارب والرغبة الكورية فى توطيد الصلات مع الصين جاء بصورة واضحة من خلال عدة أحداث لم تقم بها حكومات كورية سابقة. من ذلك أن تم إرسال أول وفد بعد انتخاب الرئيسة الجديدة فى زيارة خارجية للصين وكان المتبع أن تكون أول زيارة للولايات المتحدة الأمريكية، أيضًا شاركت الرئيسة بالحضور في العرض العسكري الذي يجسد ذكرى الانتصار على المستعمر الياباني، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تشارك فيها رئيس كوري. وامتزجت تلك الأحداث الرمزية بعدة تحركات وجولات تفاوض لتعزيز الروابط الاقتصادية وتأييد الصين دوليا فكانت كوريا ضمن الأعضاء المؤسسين للبنك الآسيوى لاستثمارات البنية التحتية، كما حرصت كوريا الجنوبية على توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الصين حتى وإن خرجت فى النهاية بمكاسب كورية محدودة. كما رحبت الصين بالتودد الكوري، وصدر عن الجانب الصينى بعض الأحداث الرمزية لإظهار ذلك التقرب، ومنها زيارة الرئيس الصينى لكوريا الجنوبية قبيل زيارته لكوريا الشمالية في ٢٠١٤م، وكانت هي المرة الأولى التي يقوم رئيس صيني بالتوقف في كوريا الجنوبية قبيل زيارة كوريا الشمالية. على الرغم من ذلك، فإننا نجدها الآن وهي تتحول عن خط الاتفاق مع كوريا الجنوبية والسبب أيضًا كوريا الشمالية، ورغبة كوريا الجنوبية فى تعزيز قدراتها التسليحية كما ذكرنا.

تبين أن العلاقات بين الطرفين تشهد موجات من الانتعاش يعقبها موجة أخرى من التوتر وهكذا وإن اختلفت أسباب نشوب هذا التوتر، وبخلاف النزاعات الحدودية التى يعج بها إقليم شمال شرق آسيا فإن النزاع حول الهوية والتاريخ أيضًا يعد جزءًا من الخلاف بين دول هذا الإقليم ويعد هذا ضمن محددات العلاقات الصينية الكورية. فى هذا الصدد، يذكر أن الحكومة الصينية قامت في عام ٢٠٠٢م، ومن خلال الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية بتدشين مشروع بحثي نشر ضمن أعماله أن كوريا كانت ضمن مملكة جوجيريو الصينية التى حكمت لمدة ٦٠٠ سنة انتهت مع نهاية القرن السابع الميلادي، مما أثار جدلًا واسعًا ورفضًا شديدًا من الجانب الكوري على اعتبار أن نتائج هذا المشروع تمس الاستقلالية والهوية الكوريتين. ونشب على إثره خلاف بين الطرفين. أيضًا في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١م، تعددت أحداث اختراق سفن صيد صينية للمياه الإقليمية الكورية حتى تم استخدام القوة لإجبار إحداها على العودة إلى مكانها. أيضًا في ديسمبر ٢٠١١م، تسللت سفينة صيد صينية للمياه الإقليمية الكورية وتم استخدام القوة مما أدى إلى إصابة اثنين من خفر السواحل الكورية بجروح.

ويظل التعاون الاقتصادي والتجاري البعد الأكثر استدامة فى العلاقات الصينية الكورية. ففي نهاية عام ٢٠١٥م، شهدت دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الصين وكوريا الجنوبية حيز التنفيذ، ولكن عمليًا لا تضيف الاتفاقية الكثير فقد جاءت غير مشتملة على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية بما يجعل مساهمة تلك الاتفاقية فى تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدولتين محدودة، خاصة إذا تمت مقارنتها بالامتيازات التى حققتها حكومة كوريا الجنوبية من توقيع اتفاقيات مناطق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، فإن المفاوضات الكورية مع الشريك الصيني شهدت إقصاء العديد من الأنشطة والتركيز على توقيع اتفاق حتى وإن خلا من امتيازات كثيرة تتضمنها عادة اتفاقيات مناطق التجارة الحرة. ونذكر هنا على سبيل المثال أن التعريفة الجمركية التي سيتم رفعها بلغت ٧١٪ فقط خلال ١٠ سنوات مقابل أكثر من ٩٨٪ مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال المدة ذاتها، علاوة على استثناء السيارات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات من ذلك التخفيض على الرسوم الجمركية.

اتسع نطاق العلاقات الصينية الكورية خلال السنوات القليلة الماضية ليشمل أيضًا التعاون فى مجال المشروعات التنموية والاقتصادية الكبرى، فأيدت كوريا مبادرة الصين فى إنشاء البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية كما أيدت مشروع طريق الحرير الجديد وبدأ التنفيذ على الأراضي الكورية بالفعل. علاوة على ذلك أعلنت كوريا أن المشروع المذكور يخدم ويكمل مشروعها "المبادرة الأوراسية" الذي سيربط من خلال سكك حديدية بين الكوريتين وروسيا (خط سكة حديد سيبريا شمال روسيا)، فى دلالة على التوافق فى الرؤى ليس فقط الحالية وإنما أيضًا فيما يتعلق برسم ملامح التطوير والتنمية فى الإقليم مستقبلا.

بمعنى آخر، وبمراجعة تطور العلاقات الصينية الكورية فى مرحلتها الأخيرة، والمقصود منذ عام ١٩٩٢م، نجد أنها -إجمالا- علاقات ظلت تتطور إيجابيًا خاصة على صعيد

التجارة والاقتصاد والدبلوماسية الإقليمية. فكوريا الجنوبية والصين يتقابلان كشريكين فى عدد من الترتيبات الإقليمية مثل المؤتمر الثلاثي الذي يجمعهما باليابان وتجتمع الدول الثلاث فى ترتيبات أخرى مثل الآسيان+٣، ومفاوضات كوريا الشمالية بأطرافها الستة، إضافة إلى ذلك فالصين وكوريا إضافة إلى اليابان تجمعهم مائدة مفاوضات منذ عام ٢٠١٢م، لتوقيع اتفاقية تجارة حرة، ولم يتم إحراز تقدم رغم انعقاد ١٠ جولات ثلاثية داخل تلك المفاوضات.

لم يلغ هذا التوافق الاقتصادي حالة عدم التكافؤ بين الشريكين الصيني والكوري. فكوريا الجنوبية مصنفة قوة اقتصادية متوسطة، بينما الصين أكبر مصدر فى العالم تسيطر -كما ذكرنا- على حوالي ١٨٪ من حجم صادرات العالم. من ناحية أخرى، فإن كوريا الجنوبية عضو بمنظمة الدول الصناعية فيما لا تزال الصين تصنف نفسها على أنها دولة نامية حتى مع دخول عملتها سلة عملات الاحتياطي النقدي العالمي، مما يعني أنها على وشك أن تكمل ملامح "القوة الكبرى".

انعكس عدم التكافؤ بين الدولتين على رسم السياسة الأمنية. فالتعاون فى مجال الأمن لم يذكر على مائدة محادثات الطرفين ويبدو أيضًا أنه لن يظهر على أجندة العلاقات الصينية مع كوريا الجنوبية. ويعد هذا الوضع ضمن المؤشرات الأساسية على عدم غياب الدور الأمريكي في الإقليم وإن أخذ شكلًا مغايرًا، إلا أن كوريا الجنوبية تتمسك بالولايات المتحدة كحليف لها بجانب اليابان لمواجهة صعود كوريا الشمالية.

من هنا فإن التهديد الأمنى قد يخلق معادلة تخالف الصورة التجارية والاقتصادية بين الصين وكوريا الجنوبية، فقد يؤدي المزيد من التعاون الأمني الكوري مع اليابان إلى خلق معسكر كوري ياباني أمريكي في مواجهة أخر صيني وكوري شمالي روسي.

ولذلك لم يكن مستغربًا صدور القرار الكوري بتطوير تسليحها بالتعاون مع الولايات المتحدة فى مواجهة كوريا الشمالية وهو القرار الذي قوبل بتعنيف ومعارضة من الصين والذي تم تفسيره على أنه يهز الثقة المتبادلة بين الطرفين، وعلقت عليه الصين بأن مثل تلك الأنظمة من شأنها نقل معلومات دقيقة عن تجارب الصين بشأن الصواريخ للولايات المتحدة الأمريكية. بينما قوبل بتأكيد أمريكي على سرعة إرسال النظم الدفاعية المطلوبة لكوريا الجنوبية في رد سريع على استمرار كوريا الشمالية إجراء تجارب لصواريخ.

ونتيجة لهذا القرار الذي عكّر صفو العلاقات الصينية الكورية يمكننا توصيف العلاقات الكورية الصينية حاليًا بأنها علاقات تشهد حالة من إعادة الحسابات لدى الطرفين أو هى علاقات لا تمر بأحسن حالاتها كما كان الوضع عليه خلال السنوات القليلة الماضية. والسبب فى هذا التحول ليس كوريا الجنوبية وإنما كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية حيث دفع تهديد الأولى وضغط الثانية بقرار من كوريا الجنوبية بشراء نظم حماية متقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو قرار هدفت كوريا الجنوبية منه إلى تعزيز أوضاعها الأمنية إلا أنه يشكل -من وجهة النظر الصينية- تهديدًا أمنيًا، علاوة على أنه يكشف عن حالة من عدم الثقة بين الطرفين، خاصة وأن التعاون الكوري الياباني في مجال الأمن يشهد إزديادًا مطردًا في مواجهة مشتركة لتهديد كوريا الشمالية التي قامت بإرسال صاروخ وصل للمياه اليابانية فى سبتمبر الماضي.

تطوير التسليح الكوري يلقى اعتراضاً شعبيًا ويجرها إلى سباق نووي مع جارتها الشمالية

في الوقت ذاته، فإن التسليح الذي تسعى كوريا لتطويره له تحدياته أيضًا فهو من ناحية يلقى اعتراضًا شعبيًا نسبيًا، وهو من ناحية أخرى قد يجر كوريا الجنوبية لسباق تسليحي فى كل مرة تطور كوريا الشمالية من تسليحها وتقوم بإجراء تجربة صاروخية جديدة، خاصة وأن الأخيرة استطاعت تطوير صواريخ متعددة المدى. وهذا التطوير يخلق مواجهة جديدة بين الصين والولايات المتحدة فى الإقليم إضافة للمواجهة القائمة بالفعل بين الدولتين خلال اجتماعات محادثات الأطراف الستة، وهي الآلية للتفاوض وتعقد بصفة غير دورية ونشأت في عام ٢٠٠٣م، بمشاركة كوريا الشمالية واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتحدة وترأسها المضيفة لها الصين، للتعامل مع التسليح النووى لكوريا الشمالية.

ونعود للعلاقات الصينية الكورية الاقتصادية، وعلى الرغم من أن فصل التجارة عن السياسة أصبح نمطًا راسخًا للعلاقات الدولية، وبالتالي فنتوقع استمرار حالة الاعتماد المتبادل بين الصين وكوريا الجنوبية حتى وإن تصاعد الخلاف بشأن كوريا الشمالية، وحيث تفرض أرقام التبادل التجارى بين البلدين نوعًا من الحذر والحرص على صانع القرار فى إدارة أى أزمة تنشب بين الصين وكوريا الجنوبية، إلا أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر على تلك العلاقات. فبالنظر لكل دولة على حدة نجد أن هناك بعض التحديات الاقتصادية والاجتماعية ومنها العجز المتوقع في العمالة فى ظل زيادة نسبة كبار السن إلى الشباب، هي مشكلة تواجهها كل من الصين وكوريا الجنوبية، وكذلك تباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، وزيادة الإنفاق العسكري.

في الوقت ذاته، كان للقرار الكوري بشأن التسليح له آثاره الاقتصادية أيضًا، حيث وجدنا أن شركات كورية كبرى تعمل في مجال الإعلام وذات تواجد قوي في السوق الصينية تعرضت لخسائر كبيرة في سوق المال والبورصة بعد القرار الكوري بشأن تطوير نظم تسليح مع الولايات المتحدة الأمريكية. تزامن ذلك مع تراجع حجم الاستثمار الكوري في الصين، والذي شهدت معدلاته تراجعًا في ضوء تراجع معدلات النمو بصفة عامة، وارتفاع تكلفة تنفيذ مشروعات كوريا في الصين علاوة على المناخ التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تفرضه الحكومة الصينية على الشركات الأجنبية بصفة عامة، نتيجة إصلاحات ضريبية خفضت معدلات الضريبة على الشركات المحلية مقابل رفع المعدلات الضريبية على الشركات الأجنبية العاملة في الصين. وبعد أن كانت الصين تستحوذ على حوالي ٤٠٪ من الاستثمارات الكورية في الخارج وكان ذلك في عام ٢٠٠٥م، أصبح النصيب الصيني حوالي ١٠٪ فقط في عام ٢٠١٥م. وتتحول كوريا تدريجيًا من الصين إلى قوى اقتصادية صاعدة كدول الآسيان التي استثمرت فيها ٤ مليارات دولار في ٢٠١٥م، مقابل ٢,٨ مليار فقط في الصين. وهو تراجع عام تعاني منه الصين حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بنسبة ٧٪ في عام ٢٠١٥م، نتيجة مواقف دول عدة بخفض استثماراتها بالصين وشملت تلك الدول الولايات المتحدة واليابان.

أدى تراجع التواجد الكوري في الصين فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى ظهور أطراف أخرى جديدة جاذبة للأموال الكورية، فبعد أن كانت الصين ساحة جديدة على مدار عشر سنوات تقريبًا، تصل كوريا الجنوبية الآن لساحات أخرى جديدة داخل إقليم جنوب شرق آسيا وفيتنام تحديدًا، والتي يشهد ميزانها التجاري مع كوريا زيادات مطردة خلال السنوات القليلة الماضية، كما سبقت الإشارة.

لقد فرض القرار الكوري بتطوير التسليح والنظم الدفاعية لمواجهة الصواريخ الكورية الشمالية حالة من الارتباك في العلاقات الصينية الكورية، خاصة وأن استقرار كوريا الشمالية أولوية صينية تسبق تخليها عن السلاح النووي فالصين ترى أن انهيار كوريا الشمالية يعني احتمال نشوب أزمة لاجئين. وهنا فالصين أمام خيارين الأول بطبيعة الحال الضغط على كوريا الشمالية لصالح كوريا الجنوبية وهنا قد تهتز علاقتها مع كوريا الشمالية أو الضغط على كوريا الجنوبية لصالح كوريا الشمالية وهنا سيتم تعزيز التعاون الكوري الأمريكي. وتحاول الصين تحقيق التوازن بالتظاهر بالتدخل لصالح كوريا الجنوبية من خلال التزام الصمت عند الحديث عن فرض عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية، لكن الأزمة الحقيقية بالنسبة لكوريا الجنوبية تدور في التجارب الصاروخية وهي القضية التي ربما تنتظر الضغط الصيني عليها لفترات طويلة.

وختامًا، فإن الحديث عن العلاقات الصينية الكورية هو حديث عن تفاعل آسيوى فى نهاية المطاف، وتحليل تطورها أو التنبؤ بمستقبلها لا ينفصل عن الحديث عن مجموعة من القيم الآسيوية. وهنا يمكننا القول أن العنف والمواجهة ليست ضمن القيم الآسيوية، فى حين أن الحذر والاحتياط والالتزام قيم أصيلة في منظومة القيم الآسيوية. وبالتالي لم تواجه اليابان أو كوريا الجنوبية كوريا الشمالية مباشرة.

صحيح أن العلاقات الصينية الكورية هى مثال لعلاقات بين دول متجاورة تشترك فى العديد من المصالح، دائما كانت كوريا ترى الصين وصعودها فرصة وليس تهديدًا، كما ربحت الصين شريكًا تجاريًا كبيرًا بتطوير علاقاتها مع كوريا الجنوبية، إلا أن معادلة تلك العلاقة تتضمن دائمًا دولا أخرى ثبت أن لها تأثير واضح في تشكيل طبيعة هذه العلاقات. تلك الدول حسب أهميتها هى كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. فكوريا الشمالية منذ الحرب الكورية وهي تحت رعاية صينية في مواجهة كوريا الجنوبية وحلفاءها من الغرب ولم يتغير الموقف الصيني من رعاية كوريا الشمالية حتى مع التوجه نحو التعاون مع كوريا الجنوبية. الولايات المتحدة هي حليف أمني محوري لكوريا الجنوبية حتى وإن لم يشارك في مواجهات مباشرة إلا أن التمسك الكوري به لا يزال شديدًا خاصة مع تلويح كوريا الشمالية باستخدام القوة من خلال ما تقوم به من تجارب صاروخية. بمعنى أن الدور الأمريكي المباشر في الإقليم ربما تراجع ولكن استراتيجية الولايات المتحدة كحليف أمني حتمي لن تتغير على الأقل خلال الفترة القادمة سواء بالنسبة لكوريا الجنوبية أو اليابان. الطرف الخارجي الثالث في معادلة العلاقات الصينية الكورية هنا اليابان وهي تشترك مع كوريا الجنوبية في التحالف الأمني مع الولايات المتحدة في مواجهة كوريا الشمالية، وفي ضوء علاقات اقتصادية وطيدة مع الصين لا تقوم اليابان عادة بمواجهة صينية أو الضغط عليها لتخفيف الدعم لكوريا الشمالية.

يبقى أن البيئة التي تزدهر أو تتراجع فيها العلاقات الصينية الكورية هى بيئة غير مستقرة أمنيًا تضع صانع القرار في حالات كثيرة في موقف صعب للاختيار بين بدائل أصعب، ولكنها لا تشير إلى نية أي من أطرافها استخدام القوة حتى ذهب البعض بتوصيف الوضع الحالي في شرق آسيا بالحرب الباردة الآسيوية، وإن كان من الأفضل تسميته سلام بارد آسيويا لأن الروابط الاقتصادية خلقت حالة من الاعتماد المتبادل ودفعت الدول الأطراف لصيانة مستوى معقول من العلاقات التعاونية حتى وإن كان عمق هذه العلاقات به العديد من الرؤى الخلافية.

*باحثة في العلاقات الدولية ومتخصصة في جنوب شرق آسيا

مستقبل العلاقات الثنائية على ضوء متغيرين: الطاقة والتوجه العالمي

التنافس الدولي يتطلب موقف خليجي موحد ويفرض ٣ سيناريوهات تجاه كوريا الجنوبية

يرجع التواجد الإسلامي في كوريا إلى قبل سبعمئة عام حين بدأ التجار العرب الوصول إليها ليطلقوا عليها أيام مملكة قوري إسم كوريا. إلا أنهم لم يمكثوا طويلا هناك. ومع بداية الحرب الباردة وحرب انفصال الكوريتين ١٩٥٠-١٩٥٢م، التي سبقها احتلال لكوريا من قبل اليابان الذي استمر قرابة ٣٥ عامًا، ساندت القوات التركية كوريا الجنوبية في حربها ضد الجزء الشمالي الشيوعي من كوريا الذي يعرف الآن بكوريا الشمالية. ومنذ ذلك الوقت بدأ الإسلام ينتشر هناك. حيث تقدر الجالية المسلمة بها اليوم بعدد بـ ٢٠٠ الف مسلم. (آل الشيخ، ٢٠١٦).

د. هيثم بن حسن لنجاوي

وبسبب حرب الاستقطاب بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، مالت دول الخليج العربي إلى التعاون الاقتصادي مع كوريا الجنوبية وليست الشمالية التي انضمت للمعسكر الشرقي كانضمام أيديلوجي - عسكري.

ومع ظهور النفط في منطقة الخليج بكميات تجارية في ستينيات القرن الماضي، بدأت كوريا الجنوبية والخليج العربي الدخول في علاقات إقتصادية أسست إلى ظهور العلاقات التجارية بينهم فيما بعد لتستمر وتتنوع وتقوى إلى أن وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى ١١٢ مليار دولار في عام ٢٠١٢م. حيث تمثل المملكة العربية السعودية وحدها نسبة ١٠,٥ ٪ من الشركاء التجاريين الرئيسيين في كوريا الجنوبية في ذلك العام.

إن المهتمين بدراسة الشأن السياسي- الاقتصادي الكوري الجنوبي و الخليجي، غالبًا ما يتناولون دراسة العلاقة فيما بينهما من خلال عدة مستويات تحليلية. أولًا، من خلال مستوى إطارها القاري آسيا تلك القارة التي تعتمد كثيرًا على الطاقة التقليدية: النفط والغاز. ثانيًا، من خلال مستوى علاقات كوريا الجنوبية مع الدول المجاورة لها وخاصة مع كوريا الشمالية وعدم عزلها عن سياسات و علاقات دول الجوار حين الدراسة. ثالثًا، من خلال مستوى المجتمع الدولي و تأثير التنافس الدولي فيه على سياسات كوريا الجنوبية الاقتصادية والسياسية وخاصة فيما يتعلق بالتحالفات الأمنية معها. ولكن يظل، جوهر تلك العلاقات هو النفط الذي أسس لهكذا علاقات في المقام الأول ويعتبر أيضًا مقدمة جيدة لفهم تلك العلاقات.

فالباحث في العلاقات الاقتصادية بين كوريا الجنوبية ودول الخليج العربي، لابد أنه سيدرك أن المصلحة النفطية وما أرتبط بها من صناعات بتروكيمياوية دون سواها من المصالح الاقتصادية الأخرى، تقف بعمق تاريخي طويل وراء تلك العلاقة الاقتصادية المتينة بينهم اليوم. فالنفط الذي تمتلكه دول الخليج العربي، تحتاجه كوريا الجنوبية الصناعية. هذه هي المعادلة الأساسية في تلك العلاقات. وهي نفس المعادلة التي يجب أن يبنى عليها تحليل تطور العلاقات الاقتصادية في الحاضر والمستقبل.

حيث قامت العلاقة النفطية -الصناعية بينهما على مبدأ(حقق لي شراء النفط أحقق لك الصناعة) وهي لاشك علاقة نفعية - تكاملية تقدم بها المصلحة الاقتصادية. ولكنها علاقة تتأثر الآن أيضًا بمتغيرات التي من ضمنها: سوق الطاقة والتنافس الدولي على منطقة: المحيط الهندي و المحيط الهادي. فدراسة وتحليل العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الخليج العربي وكوريا الجنوبية وبناء سيناريوهات مستقبلية حولها، يجب أن يولي تلك المتغيرات المستوى التحليلي المطلوب بجانب المستويات التحليلية الأخرى في محاولة لمعرفة الاتجاهات المستقبلية وطبيعتها وما يجب أن تكون عليه.

وترجع العلاقات الاقتصادية بين كوريا الجنوبية ودول الخليج العربي إلى السبعينيات من القرن الماضي. قامت حرب عام

١٩٧٣م، بين الدول العربية وإسرائيل. اتخذت المملكة العربية السعودية موقفًا نفطيًا يتمثل بقطع تصدير النفط عن أوروبا مع تخفيف تصديره للولايات المتحدة الأمريكية ويعرف هذا الموقف بسياسة الحظر النفطي (Oil Embargo). أثرت تلك السياسة على أسعار النفط فيما بعد، لترتفع إرتفاعًا كبيرًا مقارنة لما كانت عليه قبل ذلك العام. استفادت الدول المصدرة من ارتفاع أسعار النفط من زيادة في دخلها ومن ضمن تلك الدول دول الخليج العربي. انعكست زيادة أسعار النفط على إقتصاديات دول الخليج.

حيث بدأت البرامج الاقتصادية التنموية المختلفة حيز التنفيذ ومن ضمن تلك البرامج المشاريع العقارية والبنية التحتية. زمنيًا، يسجل التاريخ هنا تواجدًا فعليًا للشركات الكورية الجنوبية في دول الخليج العربي. حيث ساهمت الشركات الكورية الجنوبية في تطوير البنية التحتية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ومملكة البحرين. ولكن، قبل دخول تلك الشركات للمنطقة، فإن كوريا الجنوبية عاشت تجربة تنموية أهلتها بأن تستقطب من قبل دول الخليج العربي للمساهمة في تنميتها العقارية وبنيتها التحتية. والتجربة جديرة بأن تبرز ربما لتكون حافز ومحفز في العلاقات المستقبلية فيما بينهما.

التجربة الإنمائية لكوريا الجنوبية

أعتبرت كوريا الجنوبية ثاني أفقر دولة في العالم في ستينيات القرن الماضي. " بلدًا متخلفًا من جميع الوجوه كما تدل بعض المؤشرات الاقتصادية حينذاك (نصيب الفرد من الدخل القومي ٨٢ دولار، ٢,٩ ٪ نسبة الزيادة السكانية ٣,٣ ٪ نسبة التوفير القومي، ٣٣٥,٥ مليون دولار عجز في الميزان التجاري". (محمود، ١٩٩٠).

أتبعت كوريا الجنوبية سياسات إنمائية اعتبرت نموذجًا اقتصاديًا فيما بعد. حيث قامت بتقديم العلم والتكنولوجيا على رأس السياسات الإنمائية ليتغير معهما نمط الاقتصاد الكوري الجنوبي ولتخرج كوريا الجنوبية من مستنقع الفقر لتضعها في مصاف نمور آسيا. مستعينة بالتكنولوجيا وأسس البحث العلمي، قامت صناعة كوريا الجنوبية بداية بتقليد صناعة المنتجات. ومع مرور الوقت، أصبح لديها منتجاتها الخاصة بها. وفي محاولة لرفع جودة منتاجتها وبهدف استراتيجي بدافع اللحاق بدول صناعية قريبة منها اليابان مثلًا، قررت في خطتها الاستراتيجية تقليص الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول الصناعية. وقد تضمنت الخطة الاستراتيجية في ستينيات القرن الماضي، بعض البنود الأساسية التي ذكرها محمود محمد كامل في " الارتقاء التكنولوجي كمدخل هام من مداخل التنمية الاقتصادية والاجتماعية " صفحة ٤٤ و٤٥ نذكر منها:

١. التوسع المتزامن في الصناعات الاستراتيجية (الالكترونيات-الهندسة الميكانيكية-السيارات) والخدمات الموجهة للانتاج (الاتصالات-البنوك-شركات-التأمين-البحوث-التعاقدية-مؤسسات التسويق).
٢. الاستيراد الانتقائي لأحدث التكنولوجيا المجربة عالميًا.
٣. التوسع السريع في إنشاء وحدات البحث العلمي والتطوير في الشركات الكبيرة.
٤. التوسع وتقوية معاهد البحث العلمي التي تخدم الصناعة خدمة مباشرة.
٥. وضع أهداف محددة للبحوث في القطاعات الاستراتيجية للصناعة مثل تطوير المواد نصف الموصلة، طرق التصنيع المرنة، التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية.
٦. استقطاب العلماء الكوريين الذين شغلوا وظائف كبرى في الشركات ومؤسسات البحث العلمي الأمريكية.
٧. التوسع في نظم حوافز البحوث والتطوير في الشركات.
٨. المراقبة المستمرة من الحكومة لجهود البحث والتطوير في الصناعة.
٩. التشاور المستمر الوثيق بين الحكومة والصناعة ومعاهد ومراكز البحوث.

العلاقات الاقتصادية السعودية الكورية بلغت الشراكة ولابد أن يواكبها تعاونًا استراتيجيًا

بالطبع، إن هذه الاستراتيجية تزامن معها إصلاح سياسي واجتماعي كوري ساهمت في نجاحها. ولكن، هذه الاستراتيجية الشاملة - والرأي لمحمود - لم تنجح في سد الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول الصناعية إلا في الصناعة وبالتحديد في التكلفة التنافسية. وبعيدا عن رأي محمود فالحقيقة التي تعاملت معها دول الخليج العربي بشكل واقعي-عقلاني ووفق آليات العرض والطلب الخاصة بسوق النفط، أن كوريا الجنوبية أصبحت في ذلك الوقت دولة صناعة محتاجة دائمًا للنفط الذي يحرك مكائن صناعتها. ومن هذه العقلانية، أصبحت العلاقات الاقتصادية تخضع لمعادلة النفط الخليجي لمقابلة الصناعة الكورية الجنوبية المترامية.

تطورات مهمة في العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج العربي وكوريا الجنوبية منذ ٢٠١٢م

يعتبر عام ٢٠١٢م، عامًا فارقًا في عمر العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج العربي وكوريا الجنوبية. حيث قام رئيس كوريا

العلاقات الاقتصادية الكورية الجنوبية الخليجية العربية الاستراتيجية

يجب أن تضع بعين الاعتبار متغير الطاقة النظيفة — المتجددة

الجنوبية بزيارة شملت دول الخليج. وفي تفضيل اقتصادي مهم، حصلت كوريا الجنوبية على اتفاقية امتياز النفط من المملكة العربية السعودية. حيث بموجب اتفاقية الامتياز، تقوم كوريا الجنوبية بتطوير حقل تافولا النفطي البحري. ليس هذا فحسب بل "فضلا عن اثنين من الامتيازات البرية. كما أن (إس – أويل)، ثالث أكبر شركة لتكرير النفط البري (S-Oil) وقعت صفقة طويلة الأجل لمدة ٢٠ عامًا لشراء النفط من المملكة العربية السعودية". (شحادة، ٢٠١٢).

إن الجديد في هذا التطور، وجود رغبة من كوريا الجنوبية في زيادة التعاون الاقتصادي وقابله رغبة سعودية في ذلك أيضًا. إن الإشارة الملتقطة من هكذا تفضيل اقتصادي، يدل أن العلاقات الاقتصادية قد ارتقت إلى مرحلة الشراكة فيما بينهما. فالتعاون الاقتصادي بمثل هذه الامتيازات لابد أن يواكبه تعاونًا استراتيجيًا تعدى التعاون النفطي العقاري التقليدي ومعادلة النفط مقابل الصناعة. ولاشك، أن كوريا الجنوبية رغبت في منافسة نظرائها مثل الصين واليابان على النفط والفرص الاستثمارية في منطقة الخليج العربي. فاليابان، كانت بالفعل حظيت في وقت مبكر من خمسينيات القرن الماضي بحق امتياز الخفجي المنطقة المقسومة ما بين السعودية والكويت.

والجديد أيضا، أن كوريا الجنوبية وقعت مع السعودية في تلك الزيارة على عدد من عقود الصناعة والدفاع وتعتبر شركة هونداي للهندسة والبناء أحد الرابحين من تلك العقود. لم تنته تلك الزيارة بحق الامتياز وصفقة الامتياز النفطي طويل الأجل وعقود الدفاع، بل حازت شركة كورية على صفقة قدرت بنحو ١,٥ مليار دولار لبناء مصفاة لتكرير الألمنيوم في السعودية. (شحادة، ٢٠١٢). ولهذا، شهد هذا العام زيادة غير مسبوقة في حجم العلاقات التجارية بين الخليج العربي وكوريا الجنوبية.

وفي تطور مهم في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين وبحلول ذلك العام، أن دول آسيا بصورة عامة وكوريا الجنوبية بصفة خاصة تحاول منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، ملء التراجع النفطي–التجاري الذي أحدثته كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مع دول الخليج العربي. "بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي تشكل نحو ٨٥ ٪ من إجمالي حجم التجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨٠م، تقلص هذا الرقم كثيرًا ليصل إلى ٢١٪ بنهاية ٢٠١٢م... تشير الإحصائيات إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون ودول شرق آسيا (تحديدًا كوريا الجنوبية، واليابان، وتايوان، والصين) من ٤٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م، إلى ٨١٤ مليون دولار في عام ٢٠١٢م، أي أنه تضاعف خلال ٤ سنوات فقط". (غالي، ٢٠١٤).

الأرقام الإحصائية الاقتصادية المرتفعة بين الجانبين، تدل على أن مستوى العلاقات الاقتصادية المستقبلية بينهما آخذه نحو توثيق العلاقات بشكل متدرج – استراتيجي. ولكن، إن الحكم العلمي على إمكانية وصول تلك العلاقات إلى علاقات استراتيجية متقدمة بحاجة ماسة لدراسة المتغيرات التي تؤثر في حجم العلاقات الاقتصادية وعدم الاكتفاء بتلك الأرقام وتطورها التي ربما خضعت لظروف سياسية–اقتصادية معينة قد لا تتكرر في المستقبل.

متغير سوق الطاقة

حسنًا صنعت المملكة العربية السعودية من توقيع حق الامتياز وإمداد كوريا الجنوبية بالنفط لمدة عشرين عام في عام ٢٠١٢م. وحسنًا صنعت حكومة أبوظبي من توقيع مذكرة تفاهم مع كوريا الجنوبية في قطاع النفط والغاز في ٢٠١١م. تلك المذكرة التي تحولت إلى منح شركة بترول أبوظبي الوطنية " أدنوك" "مؤسسة النفط الكورية الجنوبية عقدًا للتنقيب عن النفط مدته ٣٠ عامًا، تبلغ حصة الشركة الكورية ٤٠٪". (غالي، ٢٠١٤).

إن مدة العشرين أو الثلاثين عامًا هي مدة العمر الافتراضي الاقتصادي المتبقي للنفط من قبل الكثير من خبراء الطاقة. النفط الذي سيطر على أسواق الطاقة منذ الستينيات، يلقى مقاومة ومزاحمة شرسة من الزيت الصخري الذي يعتبر متمم لعصر النفط. ولكن، فإن الأعين كل الأعين تنظر لمرحلة ما بعد النفط. فالاهتمام كل الاهتمام تجاه الطاقة النظيفة – المتجددة. إن عصر ما بعد النفط، بدأت ملامحه في الظهور مع كل سياسة طاقة تطلقها إحدى الدول من وقت إلى آخر ابتداءً من الطاقة الشمسية وإلى أنواع جديدة من الطاقة المتجددة التي ستساهم التكنولوجيا بتقليل تكاليف انتاجها. فبسبب التكنولوجيا وفي أخر اختراع بشري في موضوع توليد الطاقة ظهرت الطاقة الكهربائية من خلال الفيروسات ويطلق عليه (M13).

إن الطاقة المتجددة–النظيفة وظفت لها أوروبا وبخاصة ألمانيا مساحة كبيرة في خططها التنموية. ليست أوروبا فقط، بل معظم دول العالم بما فيها الدول المصدرة للنفط والغاز بدأت تتجه نحو الطاقة الوليدة – القديمة والصديقة في نفس

الوقت للبيئة. وربما يرجع ذلك التفضيل إلى الجدوى الاقتصادية الجيدة للطاقة المتجددة، حيث أن عدد من أنواع الطاقة مثل الطاقة الشمسية والرياح والمائية وغيرها " قدرت الإمكانيات الإنتاجية لهذه المصادر بنحو ٧٢ تيراوات ... ويمكن لخمس هذه القدرة الإنتاجية المكنة أن يفي بكل الطلب العالمي على الطاقة" (سوفاكول، ٢٠١٢).

إن العلاقات الاقتصادية الكورية الجنوبية والخليجية العربية الاستراتيجية المستقبلية، يجب أن تضع بعين الاعتبار و بشكل جدي في حساباتها الإستراتيجية متغير الطاقة النظيفة – المتجددة. وحين دراسة كوريا الجنوبية بإعتبارها دولة تقع في قارة آسيا وعلاقتها مع دول الجوار ونظرًا لتنافسها التقليدي مع اليابان ، فإنها فعليًا بدأت الاتجاه نحو الطاقة المتجددة كما فعلت اليابان.

فكوريا الجنوبية بما لديها من التكنولوجيا والمراكز البحثية، قد دفعت سياستها للطاقة نحو الطاقة المتجددة والنظيفة. حيث أنها في عام ٢٠٠٨م، شرعت كوريا الجنوبية في تدشين مصنع ضخم للطاقة الشمسية بالقرب من سول يقدر إنتاجه ٢٠ ميغاوات ويعد الأكبر في العالم. وسعت كوريا الجنوبية بأن تشكل الطاقة المتجددة نسبة ٥٪ من مجموع الطاقة المستهلكة في ٢٠٠٦م. (الجزيرة، نت). لا شك من أن نزعة كوريا الجنوبية التقليدية في استيراد التكنولوجيا بشكل انتقائي ومن توطينها كما خطط له في فترة الستينيات من القرن الماضي، قد ساعدت كوريا الجنوبية بأن تصبح رابع دولة في العالم في الاعتماد على الطاقة النووية اليوم.

فكوريا الجنوبية ملتزمة بخططها الاستراتيجية المبنية على العلم وعلى التكنولوجيا. حيث نجحت في الماضي وقد تنجح في المستقبل. وعلى دول الخليج العربي أن تتعامل بشكل عقلاني مع مصالح كوريا الجنوبية المتعلقة بالطاقة المتجددة بل وتنظر إلى تجربتها في الستينيات لتستفيد من تلك التجربة وفق احتياجيتها الفعلية المبنية على عقول أبنائها وبناتها.

التنافس الدولي على منطقة: المحيط الهندي و المحيط الهادي

منذ زيارة الملك عبدالله ملك السعودية الأسبق للصين والهند في أوائل عام ٢٠٠٠م، و الحديث في أدبيات العلاقات الدولية عن تقارب بين دول الخليج العربي وشرق- جنوب آسيا. هذا التقارب، كان من أحد أهم أسبابه تقليص التواجد الغربي وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة في المجال التجاري منذ عام ٢٠٠٧م، حينما أعلنت رغبتها البحث عن مصادر بديلة للطاقة غير النفطية كإشارة واضحة عن رغبتها في تقليص حجم العلاقات مع دول الخليج العربي.

ولكن، إن دول الخليج العربي قد إلتقطت تلك الإشارة من خلال النظام الدولي في وقت مبكر بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م. حيث بدأت في تنويع التحالفات الاستراتيجية وفق مصالحها السياسية الاقتصادية. توالت التقارير والدراسات المختلفة إليها من قبل مراكز البحوث والجامعات ومن قبل الوكالات الدولية للطاقة من أن هناك زيادة في النمو الاقتصادي من قبل آسيا الصناعية وخاصة لكل من: الصين والهند وكوريا الجنوبية. أدركت القيادة الخليجية أن ذلك النمو يتطلب المزيد من الطاقة خاصة من النفط الذي توفره بكميات كبيرة. ولهذا، بدأت مرحلة علاقات اقتصادية استراتيجية مع دول آسيا منذ ذلك الوقت لتترسخ في عام ٢٠١٢م، وخاصة مع كوريا الجنوبية.

وليس بعيدًا عن آلية العرض والطلب للنفط التي تربط كوريا الجنوبية مع دول الخليج العربي، فإن كوريا الجنوبية ليست بمعزل عن الدول المجاورة وخاصة كوريا الشمالية. إن كوريا الشمالية والجنوبية تمر بعلاقات في الوقت الحالي أبسط ما يطلق عليها بالمتوترة. فهناك في كوريا الشمال يقف اليوم رئيس شاب يتحدى النظام الدولي من وقت إلى آخر بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الرئيس لكوريا الجنوبية ويختبر قوتها من خلال التجارب النووية التي يطلقها من وقت إلى آخر. فكوريا الجنوبية بالنسبة للسيد كيم ماهي إلا صنيعة غربية صنعت خلال الحرب الباردة لتقف أمام الزحف الشيوعي. وأن الصراع معها تاريخي- ايديولوجي.

واليابان بالرغم من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لم تنظر دومًا بعين الرضا لجارها الكوري بل تعتقد أنها منافس استراتيجي لها. إن علاقة كوريا الجنوبية مع كل من اليابان وكوريا الشمالية، يجب أن تكون محور تركيز دوائر القرار السياسي- الاقتصادي والاستراتيجي لدول الخليج العربي. تلك الدوائر عليها دومًا مراقبة تطور العلاقات بين الكوريتين واليابان والتوقع بمستقبلها لمعرفة الاستراتيجيات المثلى للتعامل من هكذا توقع.

وليس بعيدًا عن تلك العلاقات ومدلولاتها الاستراتيجية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت الإقتراب من أي وقت مضى من منطقة المحيط الهندي والهادي. هذا التقارب من مناطق النفوذ الاستراتيجي الصيني لا شك أنه أزعج ليس فقط الصين بل والهند تلك الدول التي تسابقت من أجل تعميق العلاقة الإستراتيجية مع دول الخليج العربي لضمان انسياب النفط. إن كوريا الجنوبية أيضًا كانت في حلبة السباق الاستراتيجي فأمن إمدادات النفط يظل مطلبًا لها الذي ما زال يعتبر شريانها الصناعي.

إن التنافس الدولي اليوم، بدأ يتجه رويدًا رويدًا نحو المحيط الهادي والهندي. فالكثير من محللي العلاقات الدولية،

يرون أنه يوجد "تحول مركز النشاط الاقتصادي والسياسي والعسكري العالمي في الفترة القادمة صوب كل من منطقة المحيط الهادي الآسيوية ومنطقة المحيط الهندي الكبرى، في ضوء ما تتمتعان به من أهمية جيواستراتيجية واقتصادية تجعلهما مسرحًا لتحديد خريطة القوى العالمية خلال القرن الواحد والعشرين". (غالي، ٢٠١٤).

هذا التنافس الدولي، يجب أن يقابله موقف خليجي استراتيجي موحد تجاه شراكتها الاستراتيجية مع كوريا الجنوبية. وهناك على الأقل ثلاثة سيناريوهات قد تساعد في بلورة ذلك الموقف. **أولا**، أن تتعامل دول الخليج مع كوريا الجنوبية كأساس"شريك حوار" كما فعلت مع الهند. ولكن، عليها الأخذ بعين الاعتبار قبل اتخاذ ذلك القرار معايير موازين القوى لكوريا الجنوبية وصراعها مع كوريا الشمالية و تنافسها مع اليابان. في هذا الصدد، الهند لديها صراع مع الباكستان أيضًا ولكن يعتبر متوازن استراتيجيًا إلى حد ما بسبب امتلاكهما للسلاح النووي. كما أن الهند دولة مسالمة إلى حد كبير وترجح العلاقات الهادفة نحو السلام أكثر من الصراع.

ثانيًا، أن تتعامل دول الخليج العربي مع كوريا الجنوبية بوضعها الحالي و وفق المعطيات الحالية من حيث موقعها الجغرافي في قارة آسيا وعلاقاتها مع جيرانها والتنافس الدولي. وهنا، تصبح العلاقة مع كوريا الجنوبية رهينة للتطورات التي تحدث في علاقتها مع كوريا الشمالية واليابان وما سيسفر عنه التنافس الدولي في منطقة المحيط الهادي والهندي. و وفق هذا السيناريو ستصبح علاقة دول الخليج العربي تجاه كوريا الجنوبية براجماتية قائمة على مبدأ حقق لي أحقق لك كما كانت عليه قبل عام ٢٠١٢ م. في الحقيقة، العلاقة البراجماتية هذه إن اتبعت مع كوريا الجنوبية لن تطول كثيرًا. حيث يبدو أنها ستحسم في وقت مستقبلي قريب وذلك وفق التطورات المشاهدة الخطيرة التي تحصل الآن في المجتمع الدولي وعلى دول الخليج العربي أن تدرس تلك التطورات دراسة عقلانية واقعية استراتيجية لتخرج بتصور للشكل الأمثل للعلاقات الاستراتيجية مع كوريا الجنوبية في المستقبل.

ثالثًا، أن تتعامل دول الخليج العربي مع كوريا الجنوبية من خلال الواقع السياسي اليوم وعلاقة تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية مع تقليص المخاوف من صراعها مع كوريا الشمالية وتنافسها مع اليابان و تعاملها بتحفظ مع الصين ومع إبعاد عملية التصادم التي قد تقع بين الصين والولايات المتحدة في المحيط الهادي والهندي.

حيث يمكن القول لو أخذ بهذا السيناريو المتفائل في ظل ظروف دولية حرجة للغاية، نجد أن كلما خف الصراع الكوري- الكوري وخف تنافسها مع اليابان و التنافس الدولي على المحيط الهادي والهندي، كلما أدى ذلك إلى تأمين خطوط الإمداد النفطي لكوريا الجنوبية وإلى تعميق علاقتها الاستراتيجية مع دول الخليج العربي بشكل أكبر. والمشكلة التي ستواجه دول الخليج العربي مع هذا السيناريو هو في عملية المفاضلة الإستراتيجية للمصالح المختلفة لكل من: الصين واليابان و الهند و وكوريا الجنوبية فطبور المصالح المختلفة طويل والخيارات الاستراتيجية محدودة. ولنركز على كوريا الجنوبية هنا ونترك الدول الأخرى لمقالات استراتيجية أخرى.

تستطيع دول الخليج العربي الاستفادة من التكنولوجيا والتقنية الكورية ويجب عليها توطينها كما فعلت كوريا الجنوبية بناءً على احتياجاتها وخططها الإستراتيجية. ويمكن أيضًا لدول الخليج، الدخول في علاقات إستراتيجية أكثر مع الشركات الكورية الجنوبية في مجال التعليم والتدريب والاستثمارات والطاقة النووية - الشمسية. ولكن، قبل كل ذلك لابد لها الاستفادة من تجربة كوريا الجنوبية الإنمائية نفسها ككل وتعتبرها نموذجها التنموي وبخاصة صناعة التكنولوجيا والاهتمام بالعلم من خلال المراكز البحثية وإشراكها في برامجها الإنمائية وجعل العلم والعلماء والتكنولوجيا الركيزة الأساسية لمشاريعها وخططها التنموية.

في الختام، لا شك أن هناك سيناريوهات أخرى قريبة الأجل وقد يقدم فيها الاقتصاد على المخاوف الجيو- سياسية للتنافس الدولي على المحيط الهادي والهندي. ولكن، يجب أن يأخذ فيها تطورات أسوق الطاقة وظهور الطاقة المتجددة والنظيفة كمنافس للنفط. فماذا ستفعل السعودية وحكومة أبو ظبي مثلًا بعد انتهاء الثلاثون عامًا في علاقاتها الاستراتيجية مع كوريا الجنوبية؟ كيف يمكن أن يذهبا مع كوريا الجنوبية في علاقة جديدة لمرحلة ما بعد النفط وهي علاقة لا شك ستعتمد ليس على القاعدة التقليدية النفط مقابل الصناعة؟ كل تلك الأسئلة بحاجة لدراسات أعمق حتى تصل إلى صيغة معادلة جديدة في العلاقات الاقتصادية لمرحلة ما بعد النفط. إن إجراء المزيد من المقالات والأبحاث والكثير من مراقبة تطور الصراعات الدولية، قد تكون مهمة نحو إيجاد قاعدة علاقات إستراتيجية جديدة بين الطرفين.

*رئيس مكتب البوابات الأربعة للاستشارات الاستراتيجية

دول الخليج مطالبة بالاستفادة من اتفاقية التجارة بين كوريا وأوروبا

بين أوروبا وكوريا الجنوبية: ما هو دور الخليج؟

فرضت كوريا الجنوبية نفسها في الآونة الأخيرة كشريك اقتصادي هام لكل من أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي. ليس ذلك فحسب، بل أضحت كذلك حليفًا سياسيًا أكثر أهمية على عدد من الجبهات. ولذلك كرست أوروبا ودول الخليج الكثير من الجهد في سبيل ترسيخ وتعزيز علاقاتهما مع تلك الدولة القابعة في شرق آسيا. والنظرة السطحية قد ترى في ذلك نوعًا من التنافس بين أوروبا ودول الخليج حول التعاقدات والاتصالات السياسية مع كوريا الجنوبية، غير أنه من المرجح أن تتسم العلاقات المستقبلية بين تلك الأطراف بالتكامل أكثر من التنافس، غير أن أوروبا تمتلك ميزة إضافية، وهو نجاحها في بناء علاقات قوية مع كوريا الجنوبية، سواء كانت تلك العلاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، بينما كانت العلاقات الثنائية هي الطراز السائد بين دول الخليج وكوريا الجنوبية.

د. كريستيان كوخ

هيمنة الجانب الاقتصادي

بخلاف ما كان بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي من توقف للمفاوضات منذ عام ٢٠٠٧م، توصل الاتحاد الأوروبي بالفعل إلى عقد اتفاق مع كوريا الجنوبية، وتم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة (FTA) بين الطرفين في عام ٢٠١١م. وتتابعت الفوائد الواضحة لهذه الاتفاقية بمرور خمسة أعوام على بدء تنفيذها. فعلى سبيل المثال، ارتفعت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى كوريا الجنوبية بنسبة ٥٥٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة، ويُقال إن الاتحاد الأوروبي قد وفر خلالها ما يقرب من ٢,٨ مليار يورو نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية أو الإعفاء منها. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين ٩٠ مليار يورو في عام ٢٠١٥م، مما دفع بسيسيليا مالمستروم، المفوضة التجارية للاتحاد الأوروبي، إلى القول "بأن الأرقام تتحدث عن نفسها".

وقد كانت اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية أول اتفاق تعقده أوروبا مع دولة من دول آسيا، وتعتبر واحدة من الصفقات التجارية الأكثر طموحًا إلى يومنا هذا. فبالإضافة إلى التقليص الضخم أو الإعفاء التام من التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية والزراعية والثروة السمكية، عالجت تلك الاتفاقية أيضًا العوائق التجارية الأخرى مثل: القوانين التنظيمية والقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والشفافية، بما جعلها تذهب إلى أبعد من الالتزامات الحالية لمنظمة التجارة العالمية. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى نجاح اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي كنموذج يُحتذى به في غيرها من المفاوضات العالقة. وقد اقترحت المفوضة التجارية للاتحاد الأوروبي ، مالمستروم، أن تكون الذكرى السنوية الخامسة لعقد تلك الاتفاقية فرصة " تمنحنا العديد من الأسباب لنشمر عن سواعدنا ونستأنف العمل على كافة الاتفاقيات التجارية العالقة والمطروحة على طاولة البحث أمام الاتحاد الأوروبي".

وقد بلغ حجم الميزان التجاري بين كوريا الجنوبية ودول مجلس التعاون الخليجي ما يزيد قليلًا عن ١٢٠,٥ مليار دولار، أي ما يعادل حوالي ١١٠ مليار يورو (وذلك وفقًا لأحدث البيانات المتاحة والتي وردت في عام ٢٠١٤م). ولا تزال الصادرات الهيدروكربونية الضخمة الواردة من الخليج تهيمن على العلاقات التجارية بين الطرفين حيث تبلغ صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى كوريا الجنوبية ١٠٠,٧ مليار دولار من حجم الميزان التجاري بينهما. وفي هذا السياق فإن التبادل التجاري بين كوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي يعد أكثر اتزانًا وتنوعًا من مثيله مع دول الخليج، أضف إلى ذلك عدم تمكن دول الخليج وكوريا الجنوبية من عقد اتفاقية للتجارة الحرة، إذ بدأت المفاوضات بشأنها في عام ٢٠٠٩م، وتم عقد العديد من المباحثات منذ ذلك الوقت، إلا أنه، وعلى غرار

مصير اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليج والاتحاد الأوروبي، لم يتم استكمال تلك المحادثات، وبذلك ظل عقد اتفاقية تجارة حرة بين دول الخليج وكوريا الجنوبية أمرًا بعيد المنال. وجاء عام ٢٠١٦م، دون ظهور دلائل جديدة على سعي دول الخليج بشكل أقوى لإتمام تلك المفاوضات والوصول إلى اتفاق.

لقد نجحت كوريا الجنوبية، بتركيزها على التنمية الاقتصادية، في الانتقال من كونها واحدة من أفقر دول العالم في الخمسينيات، بأن أصبحت تحتل المكانة الحادية عشر وسط الكيانات الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم، مما جعل منها شريكًا جذابًا لكل من دول الخليج وأوروبا. فهي ثامن أكبر مورد للاتحاد الأوروبي وتاسع أكبر سوق لصادراته، ومن جهة أخرى يعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مورد لكوريا الجنوبية وثالث أكبر سوق لصادراتها، فضلًا عن كونه المستثمر الأكبر فيها، إذ تبلغ نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية ٣٥٪ من مجموع كافة الاستثمارات في كوريا الجنوبية. ومن جهة أخرى شهدت الاستثمارات الكورية في أوروبا في عام ٢٠١٤م، زيادة بنسبة ٣٦٪، بما يدل على أن آفاق النمو الاقتصادي لكلا الجانبين لا تزال متسعة.

وبينما تظل أوروبا هي الوجهة الأكثر أهمية للسلع والخدمات في كوريا الجنوبية، برزت كذلك منطقة الخليج بوصفها وجهة رئيسية للشركات الكورية الجنوبية المستعدة والراغبة في التوسع في منطقة الشرق الأوسط على نطاق أكبر. وقد اتسعت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين انطلاقًا من الركيزتين الأساسيتين وهما الطاقة ونقل التكنولوجيا، لتمتد إلى مجالات أخرى مثل مجالات التصميم والتوريد والتشييد (engineering, procurement and construction EPC)، وعلى غرار التجربة الأوروبية، يمكننا القول بأن الروابط الاقتصادية بين كوريا الجنوبية ودول الخليج لديها أيضًا آفاقًا واسعةً للنمو.

كوريا الجنوبية بوصفها قوة سياسية صاعدة

سعت أوروبا وكوريا الجنوبية إلى تطوير علاقاتهما لتتجاوز النطاق الاقتصادي، وذلك استنادًا إلى مصالحهما المتشابكة فيما يتعلق بمجموعة من القضايا العالمية. فمن ناحية تتشارك كوريا الجنوبية مع أوروبا في الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما تشاركها سوقًا اقتصاديًا أضحى جوهريًا لقيم الاتحاد الأوروبي. وقد كان ذلك أساسًا للعلاقة المتنامية بينهما في السنوات الأخيرة. ومن ناحية ثانية، يتبنى الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية نفس الرؤية لنطاق عريض من قضايا الأمن والسلام العالمي. ويشمل ذلك قضايا مثل حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب، والتغير المناخي، وأمن الطاقة والمساعدات الإنمائية. وكذلك يتشارك الجانبان في الالتزام بتعزيز مؤسسات فعالة متعددة الأطراف، فضلًا عن خلق نظام عالمي جديد على الصعيد الاقتصادي والمالي، وذلك في إطار مجموعة العشرين.

ثالثًا، برزت كوريا الجنوبية باعتبارها شريكًا لا غنى عنه لأوروبا، وذلك فيما يتعلق ببعض التحديات السياسية والأمنية المتعلقة بقارة آسيا، والتي تعد أكثر إلحاحًا وصعوبة. وتأتي في طليعة تلك القضايا بطبيعة الحال قضية تصاعد الخطر النووي والصاروخي لكوريا الشمالية، إذ أنها لا تشكل تهديدًا للمنطقة الآسيوية فحسب، بل لها كذلك تداعياتها المؤثرة على بقية العالم. وفي اجتماع تم عقده في بروكسل في أكتوبر ٢٠١٦م، اتفقت كلا من كوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي على حشد كافة الوسائل الممكنة للمساعدة في إنهاء البرنامج النووي لكوريا الشمالية. وقد أكد الجانبان على ضرورة قيام مجلس الأمن بتشديد العقوبات ضد كوريا الشمالية، ودعتا إلى تنفيذها بشكل دقيق وصارم.

وثمة قضايا أخرى تشهد توافقًا عامًا وتبادلا مستمرًا لوجهات النظر بين الطرفين: كالتطورات العامة للأوضاع في شبه الجزيرة الكورية واحتمال إعادة توحيدها في المستقبل، والدور الذي تلعبه الصين في المنطقة والتوجه الاستراتيجي العام لمنطقة شرق آسيا ككل، وعلى صعيد استمرار تقسيم كوريا، اتخذت العلاقات بين كوريا الجنوبية وألمانيا أهمية إضافية بالنظر إلى الخبرات التي تم اكتسابها من تجربة إعادة توحيد ألمانيا. وفي ذات الوقت، ثمة مخاوف مشتركة حول الصعود المستمر للصين والقومية الصينية المتنامية، خاصةً فيما يتعلق بقضايا بحر الصين الجنوبي وأثرها على الملاحة الدولية. وفي الوقت الذي لا تنظر فيه كوريا الجنوبية إلى التهديد القادم من الصين بنفس القلق الذي يغشى اليابان، إلا أنها تعي جيدًا كيف أن تصاعد المنافسة بين الصين والولايات المتحدة داخل آسيا سيكون أيضًا على حسابها. والحقيقة أن حجم تجارة كوريا الجنوبية مع الصين لهو أكبر من حجم تجارتها مع كل من اليابان والولايات المتحدة معًا، رغم أنهما يمثلان ثاني وثالث أكبر شريك تجاري لها على التوالي. وفي هذا السياق، فمن صالح كوريا الجنوبية الحفاظ على علاقات ودية مع الصين، وكذلك بسبب نفوذ الصين المحتمل على كوريا الشمالية، دون أن يمنع ذلك من بقائها على أهبة الاستعداد للاستجابة إلى ما يطرأ من تحديات صينية أخرى. وهكذا تبقى العلاقة مع الاتحاد الأوروبي أمرًا حيويًا لكوريا الجنوبية فيما يتعلق بهاتين الجبهتين، حيث يتبنى الاتحاد الأوروبي وجهة نظر مشابهة فيما يخص التعامل مع الصين.

النقطة الرابعة والأخيرة تتمثل في قيام أوروبا بتنمية علاقات ثقافية واجتماعية واسعة النطاق مع كوريا الجنوبية، لا سيما في

مجالات التعليم والعلوم والتكنولوجيا: فعلى صعيد التعليم، قدم الاتحاد الأوروبي العديد من مبادرات التعاون العملية وآليات التبادل الثقافي مثل التوسع في برنامج إيراسمس + الموجه لطلاب كوريا الجنوبية، وبرامج الماجستير والدكتوراه المشتركة، وبرنامج التعاون التعليمي المشترك (ICI-ECP). وقد تم تأسيس لجنة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وكوريا للتعاون العلمي و التكنولوجي المشترك منذ عام ٢٠٠٦م، وتُجري اجتماعاتها مرتين كل عام. وتهتم بالبحث في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والنانو تكنولوجي والخدمات الصحية والطاقة ونظم الملاحة باستخدام الأقمار الصناعية.

وخلاصة القول إن العلاقات بين أوروبا وكوريا الجنوبية اتخذت بالفعل سمات الشراكة الاستراتيجية مثلما أعلن رئيسي الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية في عام ٢٠١٠م. وبشكل عام ثمة تنسيقًا وتعاونًا قويًا في معظم القضايا الهامة الإقليمية والعالمية. ومن المقرر عقد اجتماع قمة بين رئيسي الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية في عام ٢٠١٧م. كما قدم الاتحاد الأوروبي اتفاقية إطارية لمشاركة كوريا في عمليات إدارة الأزمات في الاتحاد الأوروبي والتي تأمل كوريا الجنوبية في التصديق رسميًا عليها في أسرع وقت ممكن.

دور الخليج في معادلة الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية

لم تتخذ أوروبا بشكل عام والاتحاد الأوروبي بشكل خاص موقفًا سلبيًا من توسع العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية، إذ لم يؤثر ذلك على أي من المصالح الأساسية لأوروبا. بل أن استمرارية توريد صادرات الطاقة إلى كوريا الجنوبية يعد أمرًا جوهريًا للإبقاء على حيوية اقتصادها، وهو بذلك يمثل حجر الأساس لمزيد من التوسع في الروابط الاقتصادية بين كوريا الجنوبية وأوروبا. إنها المعادلة التي تكون فيها كافة الأطراف فائزة. ومن ناحية أخرى، فإن تطور كوريا الجنوبية يساهم في تنمية منطقة الخليج وأوروبا كلتيهما، وذلك انطلاقًا من إيمان أوروبا بأن اقتصاد السوق المتنامية يسهم في التنمية الاجتماعية والسياسية على مستوى الدولة المعنية، وأيضًا على المستوى الإقليمي. وعليه فإن أوروبا تنظر بشكل عام إلى مشاركة كوريا الجنوبية في اقتصادات دول الخليج بوصفها عاملًا إيجابيًا.

بالإضافة إلى ما سبق، فثمة اتفاق عام بين الأطراف الثلاثة حول تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، ويشمل ذلك: الحاجة إلى إنهاء الصراع في سوريا واليمن وليبيا، وإعادة الاستقرار والأمن إلى العراق ومصر، والتصدي لصعود التطرف بكافة صوره وأشكاله. غير أن ثمة ما يدفع أوروبا إلى القلق من مشاركة كوريا الجنوبية في دعم الأمن الداخلي لدول الخليج، حيث تزال هناك فجوة بين كوريا الجنوبية وأوروبا على صعيد حقوق الإنسان ومدى أولويتها. وثمة قضية أخرى تثير قلق أوروبا، وهي بيع مفاعلات نووية من كوريا الجنوبية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. ويرجع ذلك إلى عدم رغبة أوروبا في انتشار التكنولوجيا النووية إلى المناطق المضطربة من العالم، فقرار الإمارات باختيار كوريا الجنوبية لتكون موردًا لبرنامجها النووي المدني، تم بالطبع اتخاذه من وجهة نظر سياسية نظرًا لمحدودية القيود المرتبطة بذلك الاتفاق. وبالإضافة إلى خسارة الشركات الأوروبية في المنافسة على تلك المفاعل النووية، تظل أوروبا متخوفة من أن ينتهي الأمر بتلك المفاعلات في الإسهام في انتشار التكنولوجيا النووية في مختلف أنحاء المنطقة.

وعلى الرغم من بعض تلك المخاوف، وعوضًا عن اعتقاد دول الخليج بأن آراء أوروبا حول علاقاتها المتنامية مع كوريا الجنوبية تنطوي على درجة من التشكك، ينبغي لهم النظر إلى العلاقات الأوروبية الكورية الحالية من منطلق الدروس المستفادة منها. فثمة فوائد يمكن جنيها وتعاونا يمكن تحقيقه بالنظر من منظور أوسع الى الروابط التي تجمع بين الخليج وكوريا الجنوبية وأوروبا.

وقد تستوحي دول الخليج من نموذج كوريا الجنوبية ونجاح اتفاقية التجارة الحرة بينها وبين أوروبا، ما يجعلها تراجع الموقف الراهن لمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة الخاصة بها، ودراسة جدوى بذل مزيد من الجهود في سبيل إنجاح تلك المفاوضات. ففي ضوء انخفاض أسعار النفط واحتمالية استمرار التذبذب في أسواق الطاقة العالمية، أصبح إحداث تنوعًا في اقتصاد دول الخليج ضرورة تتصدر أولويات العواصم الخليجية. وتعد وثيقة" رؤية السعودية ٢٠٣٠" أحدث مثال على ذلك. وانطلاقًا من هذا المنظور، تبدو اتفاقيات التجارة الحرة أداة ممكنة لتحقيق أهداف سياسات دول مجلس التعاون الخليجي، إذ من شأنها إزالة الحواجز التجارية القائمة. إن استراتيجية السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي التي تم إعلانها في خريف ٢٠١٥م، تحت شعار "التجارة للجميع" تقدم مزيدًا من الفرص لإعادة دراسة ذلك الأمر، مع الأخذ في الاعتبار رغبة الاتحاد الأوروبي في إتمام الصفقات التجارية مع الشركاء الاستراتيجيين من أجل دعم النمو الاقتصادي في أوروبا أيضًا.

وعلى صعيد المساعدات الإنمائية، أضحت كوريا الجنوبية أحد الأعضاء والجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). أما الاتحاد الأوروبي فهو بالفعل أكبر جهة إنمائية مانحة على مستوى العالم، اذ يساهم بأكثر من ٥٠٪ من المساعدات الإنمائية العالمية. وبذلك يكون للتعاون بين الجانبين على هذا الصعيد آفاقًا هامة. وفي هذا السياق يكون لدول الخليج كذلك دورها بالغ الأهمية، نظرًا إلى التزام دول مجلس التعاون الخليجي بتقديم المساعدات والمعونات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، تأتي المملكة العربية السعودية في المركز الرابع كأكبر

الدول الموردة للمساعدات الإنمائية الخارجية (ODA) في عام ٢٠١٤م، كما جاءت في المركز السابع بين الدول المانحة للمساعدات الإنسانية في الفترة بين عامي ٢٠٠٥، و٢٠١٤م. كذلك أعلنت الإمارات العربية المتحدة في مايو ٢٠١٦م، اعتزامها زيادة دعمها المالي الموجه للمساعدات الإنسانية بنسبة ١٥ ٪ من ميزانيتها السنوية بحلول عام ٢٠٢٠م، كما صرحت الإمارات باعتزامها تنفيذ "صندوق الأثر الإنساني الدولي" بحلول عام ٢٠١٧م.

وبالتعاون معًا قد تصبح الشراكة الموسعة بين الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال المساعدات الإنمائية معلمًا هامًا على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة للأمم المتحدة. وقد أكد الدكتور أشوك نيغام، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم للأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية على أهمية الشراكات في تحقيق تلك الأهداف.

بالإضافة إلى ما سبق، ينبغي أن يكون هناك تبادلًا أوسع لوجهات النظر وتعاونًا مشتركًا فيما يتعلق بالقضايا الأمنية التي تؤثر في الوقت الحالي على منطقة الشرق الأوسط. وتعي كوريا الجنوبية جيدًا أن مزيدًا من التدهور في استقرار منطقة الشرق الأوسط يجلب معه تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية وآفاقه المختلفة، فقد تتعرض الروابط التجارية إلى التوقف وخطوط إمداد الطاقة إلى الخطر. ومع الاعتماد الشديد لكل من كوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي على واردات الطاقة، سيكون للانقطاع المحتمل لتلك الواردات، إلى جانب ارتفاع التكلفة نتيجة لتذبذب أسواق الطاقة، تداعياته المباشرة على اقتصاديهما. ولطالما كانت دول الخليج تصر على إبقاء خطوط التوريد مفتوحة، وعلى أن يتم توريد الطاقة إلى المستهلك بالأسعار المعقولة للسوق. وعلى الرغم من انهيار أسعار النفط منذ نهاية عام ٢٠١٤م، نتيجة لوفرة المعروض من النفط في الأسواق العالمية، إلا أن استمرار الحروب والصراعات في منطقة الشرق الأوسط قد ينتج عنه ارتفاع في أسعار الطاقة في المستقبل القريب، نظرًا للأهمية المركزية للمنطقة من حيث صادرات الطاقة. ومن هذا المنظور، فإن التعاون الأوثق بين الأطراف الثلاثة – كوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي- حول القضايا الأمنية في الشرق الأوسط أمرًا مطلوبًا لإنهاء تلك الصراعات أو التخفيف من حدتها.

وخير مثال على ذلك هو العلاقات الناشئة بين كوريا الجنوبية وإيران، إذ قامت رئيسة كوريا الجنوبية، بارك جيون هاي، بزيارة رسمية إلى طهران في مايو ٢٠١٦م، حيث التقت مع الرئيس روحاني وكذلك مع آية الله خامنئي. وقد سلطت تلك الزيارة الضوء على الفرص الاقتصادية التي يمكن لكلا الجانبين الاستفادة منها، عقب تخفيف العقوبات المفروضة على إيران طبقًا لخطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) بشأن البرنامج النووي الإيراني. غير أن العلاقة بين الجانبين يمكن لها أن تحمل كذلك بعدًا سياسيًا هامًا لم يتم تداوله بشكل موسع حتى الآن. فمن ناحية، تهتم كوريا الجنوبية اهتمامًا بالغًا بتقييد علاقة إيران مع كوريا الشمالية، خاصةً تقليص التعاون الصاروخي بين بيونغ يانغ وطهران على وجه الخصوص. وقد تكون هذه هي الفرصة الملائمة في ضوء خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA)، لأن تقوم كوريا الجنوبية بالضغط على إيران لإيقاف أي نوع من التعاون النووي بينها وبين كوريا الشمالية.

ومن جهة أخرى يمكن لكوريا الجنوبية أن تستغل قوتها الدبلوماسية الناعمة لحث إيران على أن تكون شريكًا مسؤولًا في أمن الشرق الأوسط. ولا ينبغي أن يكون ذلك محط اهتمام كوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي وحدهما، بل ثمة حاجة إلى وجود أكبر إجماع ممكن بين تلك الدول التي تربطها بالشرق الأوسط علاقات اقتصادية وسياسية على أنه لا يمكن لدائرة الصراع الحالي أن تستمر. وعند الوصول إلى هذه المرحلة، فإن كوريا الجنوبية مثلها مثل بقية الدول الآسيوية كاليابان، تفضل أن تبقي سياستها الاقتصادية بمنأى عن جهودها السياسية والدبلوماسية. وبرغم ذلك فإن التناقض الناجم عن ذلك النهج يجعل من الصعب مواصلته، بل قد يأتي أيضًا بنتائج عكسية. وعوضًا عن ذلك، ومع تطلع إيران إلى تعزيز روابطها الاقتصادية والمالية مع سيئول، ينبغي لكوريا الجنوبية استغلال نفوذها ذلك لاستفار طهران نحو سلوك أكثر مسؤولية تجاه الوضع الأمني في المنطقة.

وفي ضوء إحجام الولايات المتحدة عن مواصلة دورها المعهود في الحفاظ على أمن الخليج، ينبغي على الدول الأخرى أن تتدخل وتستأنف المهام الأمريكية العالقة. فإلى جانب الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي، والتي لديها تاريخ طويل من العلاقات مع الدول في منطقة الخليج، وهي بالتالي أكثر تعمقًا داخل قضايا الأمن في الخليج، يجب على الدول الأخرى من خارج المسرح الأوروبي أو الأمريكي أن توسع من دائرة مشاركتها، وذلك لضمان عدم وقوع مزيد من التفكك في البيئة الأمنية الحالية في منطقة الخليج. فينبغي على كوريا الجنوبية بالنظر إلى وضعها الاقتصادي القوي ولكونها واحدة من مجموعة العشرين ، أن تشرع في النظر إلى الخليج من منظور أكثر اتساعًا، وألا تقتصر رؤيتها له على تلك العلاقة البسيطة بين البائع والمشتري. إن مصالح كوريا الجنوبية ودول الخليج والاتحاد الأوروبي لا تكمن فقط في الحفاظ على علاقاتهم الثنائية مع بعضهم البعض، بل والسعي لإيجاد طرق لتعزيز ودعم التعاون الثلاثي فيما بينهم.

*مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث ـ جنيف سويسرا

شركة محمد عبدالله شربتلي المحدودة

المركز الرئيسي: صندوق بريد ٤١٥٠ – جدة ٢١٤٩١ – المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٠٠٠ ٦٧٩ ١٢ ٠٠٩٦٦ البريد الإلكتروني: jeddah@sharbatlyfruit.com
فاكس: ٢٩٢٩ ٦٩٣ /٢٢٠٠ ٦٧٨ ١٢ ٠٠٩٦٦ الموقع: www.sharbatlyfruit.com

شراكات مرتقبة بين أرامكو وشركات كورية في مرحلة ما بعد النفط

استعداد كوريا الجنوبية لنقل تقنية الصناعات للمملكة وتقليل الاعتماد النفطي

تمتلك المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن خطة تحول وطنية جادة، وهي تبدو أكثر جدية بشأن سعيها نحو التطوير والتنمية والتحديث، وهي تحاول تخفيض مستويات الأيديولوجيا في صالح التحديث لفتح الاقتصاد نحو الداخل والخارج خصوصًا بعدما أبدت السعودية استعدادًا للاكتتاب العام لشركة أرامكو النفطية الوطنية العملاقة من أجل أن تثبت للمستثمرين الأجانب قدر غير مسبوق من الشفافية والمساءلة. أتت خطة التحول الاقتصادي في المملكة في أجواء محاطة بعدم اليقين، خاصة حين تظل أسعار الفائدة قريبة من الصفر، كيف يمكن أن يؤثر الاستثمار في مستقبل أوربا في وقت الخروج؟، وكيف يمكن أن يؤثر الاستثمار في الشرق الأوسط حيث تتفكك دولة؟

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

حيث أن الاقتصادات المتقدمة تواجه تحديات أصعب مع نضجها وتباطؤ نمو إنتاجيتها، فمن غير المحتمل أن يكون بمقدورها الاستغناء عن مكاسب التجارة، وبالمثل سيظل عالم الأسواق الصاعدة يعتمد على التجارة ورأس المال والتكنولوجيا التي تشكل مقومًا أساسيًا في الترابط العالمي حتى تحافظ على نموها المرتفع وصولًا إلى معدلات نمو أسرع وتقارب مأمول في مستويات المعيشة.

المملكة العربية تبحث عن تنويع نسيجها الاقتصادي الذي يستوعب المهارات التي ترغب في البحث والتطوير من أجل تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، وتشير التجارب التنموية الناجحة في آسيا كما في مناطق أخرى إلى إعطاء الأولوية القصوى لإنتاج الموارد البشرية ذات الجودة العالية، خصوصًا في مجال العلوم والتكنولوجيا، حيث يعتبر عامل أساسي يساهم في النمو الاقتصادي عبر تطوير الأهلية العلمية الوطنية في استيعاب التكنولوجيا بشكل متواصل.

وهو ما فعلته السعودية خلال أكثر من عقد من الزمن المتمثل في برنامج الملك عبد الله ابن عبد العزيز الذي استطاع تطوير الأهلية العلمية الوطنية استعدادًا للمرحلة المقبلة التي نعيشها في الوقت الحاضر وجني ثمارها في ظل انخفاض أسعار النفط والخروج من الاقتصاد الاحتوائي الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي الذي يخضع للمعايير الدولية التنافسية، بدلًا من الاعتماد المستمر على الدولة التي ضخت حسب الإحصاءات في عام ٢٠١٥ م، نحو ١٠٧ مليار دولار لدعم الطاقة.

ولا يمكن أن يستمر الاقتصاد السعودي رهينة لمداخيل النفط المتذبذبة، بينما الإيرادات في تصاعد، وتستمر الدولة في تقديم الدعم من دون تحديد مدد زمنية من أجل دعم النمو الصناعي، والقطاع الخدمي، بينما يفترض أن يقتصر الدعم على قطاعات اجتماعية مستحقة لمثل هذا الدعم، كما يتضح ذلك في جدول رقم (١).

جدول رقم (١) يوضح الإيرادات والنفقات والفوائض أو العجز مليار ريال

السنة	فائض/ عجز	النفقات	الإيرادات
2007	177	465	643
2008	581	520	1101
2009	-87	595	510
2010	88	654	742
2011	291	827	1118
2012	374	873	1247
2013	180	976	1156
2014	-66	1110	1044
2015	-367	975	608
2016	-325	840	514

من إعداد الباحث إحصاءات سنة ٢٠١٦ تقديرية

تشير تجربة كوريا الجنوبية خلال العقود الخمس الأخيرة دروسًا قيمة يمكن أن تفيد المملكة العربية السعودية، وهي دولة كانت أوضاعها الاقتصادية متردية في مطلع الستينات من القرن الماضي بعد حرب أهلية مدمرة سبقتها عقود من الهيمنة الاستعمارية، وكيف أن كوريا الجنوبية الفقيرة تحولت من المعونات الدولية التي شكلت طوق النجاة لدعم الاقتصاد، إلا أن استراتيجية التنمية في كوريا الجنوبية الفقيرة على مستوى الموارد الطبيعية، سرعان ما توجهت نحو التعليم الفاعل والتدريب الفني والعمل على الاستفادة من قدرات الموارد البشرية لتحويل اقتصادها من وضعه البدائي الهش إلى اقتصاد يقوم على التصنيع والإنتاجية العالية، واختار البلد طريق خطط اقتصادية متتالية ومنسجمة، استراتيجية تنمية الصناعات الخفيفة والكثيفة العمال بما يتناسب مع ظروفها في كثافة عدد السكان، بهدف امتصاص القوة العاملة الفائضة من القطاع الزراعي، وتركيز اهتمام الحكومة على استيعاب التكنولوجيات الأجنبية المستوردة عن طريق تطبيقها ثم اعتمادها في تطوير منتجات جديدة تنمي الصناعات المحلية البديلة للواردات، هدفت هذه الخطة إلى جعل كوريا مكتفية ذاتيًا في مجال الحاجات الأساسية.

وفي مرحلة ثانية سنت الحكومة سياسات صناعية لدعم الصادرات واكتساح الأسواق الأجنبية، وفي المرحلة الثالثة ركزت على الصناعات الثقيلة والكيمائية من خلال استيعاب التكنولوجيا المستوردة وتكييفها، وتحويل السلع الاستهلاكية إلى سلع معمرة ذات قيمة مضافة عالية وبأسعار شديدة التنافسية، حتى توسع الاقتصاد نحو الصناعات كثيفة التكنولوجيا لتصبح كوريا الجنوبية في مصاف الدول الأكثر ابتكارًا في العالم.

حتى أصبحت كوريا الجنوبية تحتل المركز الحادي عشر من حيث الناتج المحلي العالمي المقدر بنحو ١,٣٨ تريليون دولار عام ٢٠١٥م، وكذلك احتلت المركز الحادي عشر من حيث نصيب الفرد الذي وصل إلى ٣٤,٧ ألف دولار، وناتجها المحلي الإجمالي هو أكثر من روسيا واستراليا ويقترب من الناتج الإجمالي المحلي لكندا والبرازيل وإيطاليا.

حققت كوريا الجنوبية معجزة اقتصادية خصوصًا في صناعة السيارات التي بدأت بتجميع السيارات بمساعدة شركة نيسان اليابانية ثم تعثر المصنع حتى تأسست شركة هونداي عام ١٩٧١م، وذلك بمساعدة شركة فورد ثم دخلت في شراكة عام ١٩٨٧م، في اتفاق مع كل من فورد الأميركية ومازدا اليابانية، وتبنت الشركة نظم شركة تويوتا وميتسوبيشي في إنتاج بوني بتكلفة أقل من إنتاج سيارات دايو شريك جنرال موتورز الأميركية وكيا شريك مازدا اليابانية، ونتيجة لانخفاض تكاليف هيونداي واعتمادها على الميزة التنافسية المتمثلة في انخفاض تكلفة العمل أن استأثرت الشركة بمبيعات كبيرة في السوق المحلية، وفي أعقاب نجاح الشركة محليًا اتجهت إلى الأسواق العالمية لتصدير الفائض.

ودعت كوريا لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة التقليدية والمتجددة والمساهمة في تنمية قطاعي الكهرباء والشراكة النووية، حيث تعتبر كوريا السعودية من بين أهم أسواق المشاريع للشركات الكورية في المنطقة وما يقدمه السوق السعودي من فرص كبرى لتلك الشركات لنقل خبراتها وتقنياتها، بما ينعكس إيجابا على تنمية التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين البلدين لنقل البلدين من التعاون إلى الشراكة.

كوريا من الشركاء العشر الأوائل للمملكة ويوجد في السعودية ١٢٠ مشروعًا مشتركًا بينها ٢٠٪ صناعية

بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ١٧٠ مليار ريال عام ٢٠١٤م، بلغت صادرات المملكة إلى كوريا ١٣٣ مليار ريال، فيما بلغت الواردات من كوريا ما قيمته ٣٧ مليار ريال، وتعتبر كوريا من الشركاء في المراتب العشر الأوائل استيرادًا وتصديرًا من وإلى المملكة، ويوجد في المملكة ١٢٠ مشروعًا سعوديًا كوريًا مشتركًا بقيمة تقارب مليار دولار ٢٠ في المائة منها مشاريع صناعية والباقي غير صناعية.

بينما المملكة تخطط لاقتصاد متنوع ومزدهر يقوده القطاع الخاص ويوفر فرص وظيفية، اعتمادًا على استراتيجية وطنية صناعية تهدف إلى مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي إلى ٢٠ ٪ بنهاية ٢٠٢٠م، مما سيضاعف القاعدة الصناعية في المملكة ثلاث مرات على ما هو قائم عليه الآن.

تعمل المملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الصناعية والخدمية ذات القيمة المضافة في مجال الطاقة والبتروكيماويات وتحلية المياه والخدمات المالية وغيرها، حيث تعتبر كوريا الجنوبية إحدى أهم الدول المستهدفة لجذب استثماراتها.

وتنفق السعودية ٢٠ مليار ريال سنويًا على قطاع الرعاية الصحية، وتنفق حوالي ٤١٪ من هذا المبلغ على وارداتها من أجهزة ومعدات ومستحضرات وأدوية، وقد تم تحديد حوالي ٤٠ فرصة استثمارية واعدة في مجال الصحة وستسهم في توفير فرص استثمارية بقيمة ١٩ مليار دولار تشمل تصنيع الأجهزة الطبية والأدوية واللقاحات وإدارة المستشفيات والمختبرات والأبحاث والتمويل والتأمين الصحي وغيرها.

كما أن هناك فرصًا كبيرة في مجال النقل التي يبلغ عددها ٣٦ فرصة استثمارية تصل قيمة استثماراتها إلى ٢٤,٥ مليار دولار تشمل تصنيع الحافلات وعربات القطار وقطع الغيار وخدمات الدعم الفني والتقني وإنشاء وتشغيل البنية التحتية والصيانة والتدريب، ويتجاوز حجم سوق المعدات الصناعية وقطع الغيار نحو ١٥ مليار دولار في المملكة.

وشهد الملك سلمان ورئيسة كوريا الجنوبية توقيع على مذكرة تفاهم حول برامج التعاون النووي لبناء الشراكة الذكية والبناء المشترك للقدرات البشرية النووية والبحث العلمي، خصوصًا وأن نمو نسبة الطلب على الطاقة في المملكة بشكل كبير حيث تصل النسبة ٨ في المائة سنويًا، وتقوم المملكة بتحلية المياه ما يقارب ٥ ملايين متر مكعب من المياه سنويًا.

الاتفاقية لها شقان، الأول يتعلق بتطوير (سمارت)، وهي المفاعلات السلمية عالية السلامة، أما الشق الآخر فهو تطوير الكوادر البشرية والبحث العلمي مع أفضل الجامعات في جمهورية كوريا الجنوبية.

فضلت السعودية اختيار الجانب الكوري للتوقيع على مذكرة التفاهم حول برامج التعاون النووي بسبب قدم العلاقة بين الطرفين، خصوصًا وأنهم أثبتوا كفاءة مثل هذه المشاريع للاقتصاد الوطني، كذلك أن المفاعلات لدى الجانب الكوري يمكن تطبيقها في الأراضي السعودية، والتي تحتاج إلى مدة زمنية تستغرق لبناء مفاعل نووي تتراوح بين ٧ – ١٠ سنوات، كما أن هذه المفاعلات تبلغ سعتها ٣٠٠ ميجا واط حراري.

وسبق أن قطعت الشراكة بين أرامكو السعودية والشركات الكورية الجنوبية شوطًا كبيرًا يمتد لأكثر من ٢٠ عامًا، كما أن ثمرتها الأولى مشروع (إس أويل) كنتيجة للشراكة مع مجموعة سيانج يون، وأصبحت الشركات الكورية شريكًا استراتيجيًا مهمًا في مشاريع التطوير والتوسع التي تنفذها أرامكو السعودية والتي تنتشر على مساحة الخارطة السعودية.

لكن الشراكة في مجال الأبحاث والتقنية، تمثل الجانب الأحدث من هذه العلاقة والتي توجت، بتأسيس مركز أبحاث ثاني أكسيد الكربون بالشراكة مع المعهد الكوري المتقدم للعلوم والتقنية (كايست) خاصة فيما يتعلق بإدارة الكربون، خصوصًا وأن (كايست) تعد نموذجًا ناجحًا في مجال البحوث، أطر لأهمية تكوين شراكة فاعلة بين أرامكو ومعهد (كايست) التي لها باع طويل في توظيف التقنيات المتقدمة، وهي شراكة سيكون لبرامجها آفاق أرحب في أعمال وبحوث كل من هاتين المؤسستين العريقتين.

إنفاذا لبرنامج التحول الاستراتيجي المتسارع في أرامكو السعودية، من أجل أن تكون شركة أرامكو وشركائها المحليين في موضع الصدارة في تطوير تقنيات الطاقة، ولتعزيز قدراتها في مجال البحوث والتطوير، ما جعلها تتوسع في عقد الشراكة والتعاون مع المعاهد العلمية العالمية في مجال التقنية مثل (إم آي تي) وغيره من المراكز الرائدة حول العالم، وكذلك الاستثمار من خلال الشراكة الرأسمالية للبدء في تأسيس شركات خاصة لتصنيع التقنية.

تأسيس مركز أبحاث ثاني أكسيد الكربون بالتعاون مع معهد (كايست) تأخذ على عاتقها إجراء الأبحاث العلمية في العديد من المجالات، أهمها الفيزياء، والروبوتات، وكذلك صناعة السيارات والشاحنات الكهربائية، بالإضافة إلى إيجاد تقنيات مبتكرة لمعالجة الكربون وتحويل ثاني أكسيد الكربون الضار إلى منتجات مفيدة يمكن أن يستفيد منها الإنسان ليس في كوريا والمملكة فقط وإنما في أرجاء العالم ككل.

تعمل أرامكو السعودية بدأب لرفع مستوى قطاع البحث والتطوير لديها لمستويات عالمية، وذلك من خلال افتتاح عدد من مراكز الأبحاث والتطوير في مختلف أنحاء العالم، حيث دشنت مركز البحوث الخارجي في جامعة دلفت للتقنية في هولندا في سبتمبر ٢٠١٢، ويركز هذا المركز، الذي يعد جزءا من شركة أرامكو فيما وراء البحار التي تركز على الأبحاث الجيوفيزيائية المتخصصة في وصف خصائص الطبقات القريبة من سطح الأرض والمعالجة السيزمية القائمة على البيانات، بجانب المجموعة البحثية الثانية التي دشنت في ديسمبر ٢٠١٢ في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست) التي تتولى تنفيذ مشاريع بحثية ذات صلة بالاستخلاص البيولوجي والروبوتات وتقنيات الوقود والكيميائيات والأغشية المتطورة.

دخلت المملكة في الصناعات البتروكيمائية بقوة، وهي في نفس الوقت تطور مرافق النفط والغاز في وسط الصحراء مثل شيبة، كما بنت مصفاة في ينبع، ومدينة اقتصادية ومصفاة وفرضة بحرية في جازان بجنوب غرب المملكة، كما تبني الشركة واحدًا من أكبر مرافق الكيميائيات المتكاملة في العالم وأكبر مرفق من نوعه يتم بناؤه في مرحلة واحدة في مدينة الجبيل الصناعية على ساحل الخليج العربي، وهو مشروع صدارة، وكذلك مشروع بترورابغ ٢ في غرب المملكة، حيث تشارك عدد من الشركات الكورية في تنفيذ هذه المشاريع.

ونجحت الشركات الكورية في تنفيذ المشاريع الكبرى في المملكة منها برنامج تطوير حقل منيفة الذي اكتمل قبل الموعد المحدد له، وهو من المعامل الكبيرة التي استخدمت التقنيات المتقدمة المستخدمة فيه، وكثير من المشاريع التي تنجزها شركة أرامكو تعمل بها شركات كورية، التي تتميز تلك المشاريع بالتميز

جدول رقم (٢)

المشاريع الرئيسية لشركة أرامكو بمشاركة كورية					
اسم الشركة	اسم المشروع	مالك المشروع	قيمة (مائة مليون دولار)	مدة التنفيذ	ملاحظات
شركة جي إس للهندسة والإنشاءات	المرحلة الثانية من مشروع مجمع رابغ الصناعي للتكرير والبتروكيماويات PKG 3&4	شركة أرامكو وشركة سوميتومو اليابانية	12.2	06-2012 06-2015	
شركة إس كي للهندسة والإنشاءات	مشروع «واسط» للغاز PKG 1	شركة أرامكو	12.8	07-2011 03-2014	
	مشروع مصفاة جازان PKG 09	شركة أرامكو	19.0	12-2012 02-2017	استئناف أعمال الإنشاء بعد استكمال C/O
شركة [illegible] الصناعية	مشروع «رابغ 2» وحدة كبريتات الكوبالت، وحدة نايكونات	شركة أرامكو وشركة سوميتومو اليابانية	2.2	05-2013 09-2016	
	مشروع إنشاء وحدة البنزين بمصفاة ينبع للتصدير (PKG(EPC)-1A	شركة أرامكو	20.1	07-2010 05-2014	مناقشة تغيير C/O
شركة داو للهندسة والإنشاءات	مشروع مصفاة جازان والقرية البحرية PKG 12	شركة أرامكو	5.2	12-2012 04-2016	مناقشة تغيير C/O
شركة سامسونج للهندسة	مشروع الكبة لسوائل الغاز الطبيعي	شركة أرامكو	27.6	05-2011 10-2015	المرحلة النهائية للتفاوض حول C/O
	مشروع «واسط» للغاز PKG 2	شركة أرامكو	4.8	08-2011 03-2014	
	مشروع [illegible] بالرياض	شركة أرامكو	2.1	07-2013 04-2016	
	مشروع التوليد المشترك للكهرباء لشركة أرامكو السعودية	شركة أرامكو	4.8	03-2014 07-2016	
شركة يوسكو للهندسة والإنشاءات	مشروع مرفق شركة أرامكو السعودية لتحميل وتفريغ الخام [illegible]	شركة أرامكو	3.8	02-2015 06-2017	
شركة هيونداي للصناعات الثقيلة	مشروع مصفاة جازان والقرية البحرية PKG 2	شركة أرامكو	2.9	12-2012 04-2016	مناقشة تغيير C/O
شركة هانوا للهندسة والإنشاءات	مشروع مصفاة جازان PKG 14	شركة أرامكو	5.9	04-2016 12-2012	مناقشة تغيير C/O

المصدر: الاقتصادية: ٢٠١٦/٤/١٧

توجت الشراكة السعودية-الكورية في الأبحاث والتقنية بتأسيس مركز أبحاث ثاني أكسيد الكربون مع المعهد الكوري للعلوم والتقنية

والجودة وفق مبادرة كفاءة رأس المال التي هي ضمن برنامج التحول الاستراتيجي المتسارع لشركة أرامكو.

شركة أرامكو ستشرع في تنفيذ خطط وبرامج تشييد مشاريع ضخمة في المملكة في المستقبل تماشيًا مع التحول الوطني ٢٠٢٠ ورؤية المملكة ٢٠٣٠ خاصة مع وجود البرنامج الشامل في استكشاف وصناعة الغاز في شمال وشمال وسط المملكة، وتطمح شركة أرامكو أن تكون أكبر شركات المعالجة والتكرير، وأن تتبوأ مركزًا مرموقًا في صناعة البتروكيمائيات في العالم، من خلال برامج المشاريع المشتركة أو عمليات الاندماج مما يمهد لفرص واعدة وكبيرة للتعاون.

وحسب رؤية برنامج الشركة التحول الاستراتيجي ٢٠٢٠ والتي لن تطمح فقط أن تكون شركة مصنعة شاملة للبتروكيمائيات فقط، ولكن أيضًا سوف تكون الشركة الأكثر فاعلية في فضاء شركات الطاقة حول العالم، التي تغطي الغاز والطاقة والتكرير والتسويق والتوزيع وبالطبع البتروكيمائيات والصناعات التحويلية اللاحقة، ولفعل ذلك تركز الشركة على تطوير الموارد البشرية في الشركة ليس على مستوى الوظائف الهندسية فقط، ولكن أيضًا على المستوى التجاري، من أجل تحقيق التوجه للعالمية، وهو ما يفرض عليها بناء القدرات الذاتية التي تصب في بناء القدرات والإمكانات التي تحقق امتلاك التقنيات المتقدمة والتوسع في دائرة البحوث والتطوير، وفهم فكر وثقافة البلدان التي تتعامل معها من أجل نمو الاستثمارات وتنفيذ المشاريع، والتحفز لاقتناص فرص العمل الممكنة بأفضل الأساليب المهنية والاحترافية.

تمكنت شركة دونج آه العربية السعودية خلال الأعوام الماضية من الحصول على ثقة كبرى شركات الاتصالات في المملكة مثل شركة الاتصالات السعودية وشركة موبايلي وشركة الاتصالات المتكاملة وشركة بن لادن لتنفيذ مشاريع التمديد والتركيب والصيانة لبنية هذه الشركات، ونفذت الشركة مشاريع عدة من أهمها ربط مدينتي جدة والمدينة المنورة بكيابل ألياف بصرية بطول ٤٦٠ كم بين المدينتين، كما تقوم الشركة بتنفيذ مشاريع FTTH لتوصيل الألياف البصرية إلى المنازل في مدن الرياض وجدة ومكة المكرمة لشركتي الاتصالات السعودية وموبايلي.

جدول رقم (٣)

المشاريع الرئيسية التي تنفذها الشركات الكورية (باستثناء مشاريع أرامكو)

اسم الشركة	اسم المشروع	مالك المشروع	قيمة (مليون دولار)	تاريخ توقيع العقد
شركة هيونداي للصناعات الثقيلة	مشروع إنشاء محطة توليد الشقيق البخارية	الشركة السعودية للكهرباء	32.6	2013.8
	مشروع محطة توليد جنوب جدة البخارية	الشركة السعودية للكهرباء	31.9	2012.10
شركة سامسونج للإنشاءات والتجارة	مشروع مترو الرياض	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض	22.2	2013.10
	مشروع رابغ 2 المستقل لإنتاج الكهرباء	شركة المرجان لإنتاج الكهرباء	11.9	2013.11
شركة هيونداي للهندسة والإنشاءات	مشروع بناء مصفاة للألومينا لشركة معادن	شركة معادن للبوكسايت والألومينا (MBAC)	16.4	2012.3
شركة سامسونج للهندسة	المرحلة الثالثة لمشروع محطة التحلية وتوليد الطاقة الكهربائية بينبع	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	15.1	2012.12
شركة دوسان للصناعات الثقيلة	مشروع إنشاء محطة التحلية برأس الخير	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	14.6	2010.11
	المرحلة الثالثة لمشروع محطة التحلية بينبع التي تعمل بتقنية التبخير الوميضي (MSF)	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	10.2	2012.12

alegt.com

المصدر: الاقتصادية: ٢٠١٦/٤/١٧

وتسعى شركة بوسكو للهندسة والإنشاءات مملوكة بنسبة ٣٨ في المائة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، مقابل ٥٢ في المائة من شركة بوسكو الأم الكورية، تشتمل على تنفيذ نوعين من مشاريع الإسكان فلل ومدن ذكية من أجل توفير منتجات سكنية متنوعة في مدينة الرياض ومستقبلا في جدة والدمام. حيث تستهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ رفع نسبة تملك المواطنين للمساكن من ٤٧ في المائة إلى ٥٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ والتي تركز على مساكن الطبقة الوسطى.

لدى كوريا الجنوبية ٧٢ شركة تعمل في السعودية، منها شركات تنفذ عدة مشاريع متعلقة بالتكرير والبتروكيمائيات بالتعاون مع شركة أرامكو، التي بدأت منذ بداية منتصف عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٧ يبلغ نحو ١٣ مشروعًا بقيمة ١٢ مليار دولار، وتنفذها ثماني شركات كورية أبرزها شركة سامسونج للهندسة والإنشاءات، ولم يتم التوصل إلى الآن الاتفاق لتنفيذ مشاريع سكنية في السعودية، رغم أنه تم الإعلان عن فوز تحالف شركات كورية بإنشاء مشروعات سكنية في الرياض حيث تجري شركتا دايو وهانوا دراسة الجدوى لهذه المشاريع وإعداد خطة رئيسية في وقت لاحق، بل تطمح كوريا الجنوبية إلى المزيد من المساهمة في مشاريع جديدة.

* أستاذ بجامعة أم القرى بمكة

العلاقات الاقتصادية الكورية ـ الخليجية لم تنعكس على قضايا المنطقة

كوريا الجنوبية والقضية الفلسطينية: مواقف إيجابية نظريًا وأقل تأثيرًا عمليًا

تؤكد الدراسة التحليلية والمتابعة المتواصلة لموقف كوريا الجنوبية إزاء الصراع العربي / الإسرائيلي بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة أن هناك فجوة كبيرة في طبيعة العلاقات الاقتصادية بين كوريا الجنوبية والدول العربية ومدى انعكاسات هذه العلاقات على موقف كوريا من القضايا العربية ولاسيما القضية العربية المحورية وهي القضية الفلسطينية حيث يمكن القول بأن موقف كوريا الجنوبية من القضية الفلسطينية لا يتناسب بأي حال من الأحوال مع الدور المأمول منها والذى من المفترض أن تلعبه بما لها من ثقل اقتصادي دولي في منطقة الشرق الأوسط .

اللواء محمد إبراهيم

ولعله من المفارقات التي تلفت الانتباه أن العلاقات الكورية الجنوبية مع إسرائيل بدأت في نفس العام الذى تم فيه إقامة علاقات دبلوماسية بين كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية (عام ١٩٦٢م) ولم يسبقها أي دولة عربية سوى مصر بعام واحد فقط (عام ١٩٦١م، وبدأت على مستوى العلاقات القنصلية) الأمر الذى يشير إلى أن الدول العربية لم تترك لإسرائيل مساحة زمنية طويلة لتتحرك فيها بمفردها وتوطد علاقاتها مع كوريا الجنوبية بل سارت العلاقات العربية مع كوريا في نفس المسار الزمني مع إسرائيل ليؤكد ذلك أن معضلة الغياب العربي عن الساحة الكورية لم يكن متواجدًا في هذه الحالة.

ومن المهم أن نشير إلى أن العلاقات بين الكوريتين الجنوبية والشمالية وطبيعة الصراع القائم بينهما والتوتر القائم في شبه الجزيرة الكورية كان بمثابة أحد العوامل التي طرحت تأثيراتها المختلفة على طبيعة العلاقات الخارجية لكوريا الجنوبية سواء مع الدول العربية أو مع إسرائيل لا سيما في ظل عاملين رئيسيين حيث تمثل العامل الأول في الموقف الأمريكي أساسًا ثم الموقف الدولي الذى اتخذ مواقف مضادة تجاه كوريا الشمالية نتيجة سياساتها المتشددة، أما العامل الثاني فهو ذلك النهج السياسي والعسكري الذى انتهجته كوريا الشمالية بمفردها متحدية المجتمع الدولي مما ساعد على توفير مناخ أفضل أمام إقامة علاقات أكثر عمقًا مع كوريا الجنوبية من جانب الدول العربية والعديد من دول العالم بما في ذلك إسرائيل.

ولا يمكن لنا ونحن نتحدث عن مواقف كوريا الجنوبية تجاه الصراع العربي/ الإسرائيلي بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة إلا أن نؤكد على أنها مواقف إيجابية تتمشى بشكل عام مع المواقف الدولية المعروفة، والتي يمكن الإشارة إليها من خلال ما يلي:

- ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب يونيو عام ١٩٦٧م.
- حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة على حدود ١٩٦٧م.
- ضرورة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية بما في ذلك حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.
- عدم شرعية سياسة الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة.
- تأييد مبدأ حل الدولتين الذي يقضي بإنشاء دولة فلسطينية تعيش في أمن وسلام واستقرار بجوار دولة إسرائيل.
- أن حل القضية الفلسطينية يتم من خلال المفاوضات وبالتالي يجب العمل على استئناف المفاوضات السياسية.

كما سعت كوريا الجنوبية إلى تطوير مواقفها تجاه الفلسطينيين سواء من الناحية السياسية وذلك من خلال فتح مكتب لها في مدينة رام الله بالضفة الغربية وكذا الزيارات المتبادلة على مستويات عالية بين مسؤولي الجانبين (زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لكوريا في بداية العام الحالي ٢٠١٦م) أو من الناحية الاقتصادية حيث اتجهت سيول إلى

إسرائيل نوعت علاقاتها مع كوريا وصدرت لها صواريخ سبايك الإسرائيلية وتطوير الطائرات بدون طيار

تقديم العديد من المساعدات المادية إلى السلطة الفلسطينية من أجل إحداث تنمية اقتصادية وإدارية وبشرية في الضفة الغربية مستهدفة أن يساهم ذلك في رفع مستوى معيشة الشعب الفلسطيني، كما شاركت في مؤتمرات إعادة إعمار قطاع غزة التي عقدت في مصر.

وهنا لابد أن نشير إلى أنه بالرغم من هذه المواقف الجيدة من جانب كوريا الجنوبية تجاه الفلسطينيين إلا أنه تلاحظ أن الجانب الكوري الجنوبي اتخذ مواقف سلبية من القضية الفلسطينية وتحديدًا بالنسبة لبعض القرارات التي تم طرحها للتصويت في الأمم المتحدة ، ومن الأمثلة التي يمكن الإشارة إليها في هذا الشأن امتناع كوريا الجنوبية عن التصويت على قرار يطالب بإرسال بعثة تقصي حقائق إلى قطاع غزة للتحقيق في نتائج الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٩م، الأمر الذي عكس مدى التأثير الإسرائيلي على الموقف الكوري في هذا الشأن، كما يعطي دلالات سلبية عن إمكانية تكرار مثل هذه النماذج في التصويت خلافًا لموقف المجتمع الدولي تجاه مثل هذه القضايا.

ومما لاشك فيه أن إسرائيل حرصت منذ أن نجحت في إقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا الجنوبية في إبريل عام ١٩٦٢م، أن تتجه إلى تنويع وتطوير علاقاتهما الثنائية في كافة المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية والأمنية ومن أهم الصفقات العسكرية في هذا الشأن كان اتفاق كوريا على شراء عدد من الصواريخ طراز سبايك من إنتاج شركة رفائيل الإسرائيلية عام ٢٠١٣م (عدد ٦٧ صاروخ وأربع منصات إطلاق صواريخ - الاتفاق بين الدولتين على تطوير نوعيات جديدة من طائرات الاستطلاع بدون طيار) ، بالإضافة إلى التعاون في مجالات أخرى متنوعة مثل الزراعة والري ونقل التكنولوجيا (إنشاء صندوق لدعم تكنولوجيا المعلومات)، كما ركزت على التعاون معها في موضوع الإرهاب وعرض الخبرات الإسرائيلية في هذا الموضوع بدعوى أن إسرائيل تواجه موجات من الإرهاب الدولي الموجه ضدها في الداخل والخارج .

كما حرصت إسرائيل على أن تتوافق بشكل كامل مع كوريا الجنوبية في مواقفها المضادة لكوريا الشمالية وخاصة في موضوع معارضة التجارب النووية التي تجريها (بيونج يانج) بين فترة وأخرى باعتبار أن ذلك يشكل تهديدًا للسلام الدولي والاستقرار العالمي والمطالبة بضرورة التصدي لهذه الإجراءات خاصة بعد أن أجرت كوريا الجنوبية تجربتها النووية الخامسة خلال شهر سبتمبر من العام الجاري ٢٠١٦م، إضافة إلى معارضة موقف كوريا الشمالية في تصدير بعض النوعيات المتقدمة من الصواريخ إلى بعض دول منطقة الشرق الأوسط ، وهو الأمر الذى أدى إلى مزيد من التطور الإيجابي والتوافق في العلاقات بين كوريا الجنوبية وإسرائيل.

وقد حرصت كوريا الجنوبية على أن يكون لها مواقف محددة وواضحة إزاء القضايا والأزمات الأخرى التي تمر بها المنطقة، فقد تبنت مبدأ الحل السياسي لكافة المشاكل في سوريا وليبيا والعراق واليمن انطلاقًا من قناعتها بأن تفاقم هذه الأزمات من شأنه أن يعرض المنطقة لمرحلة طويلة من عدم الاستقرار مما سيؤثر على المصالح الاقتصادية لكافة الدول المتعاملة مع دول الشرق الأوسط، كما سعت كوريا لأن تؤكد رفضها التام لكافة العمليات الإرهابية التي تزيد من معدل تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة بالإضافة إلى المطالبة بمعالجة دولية موضوعية لمشكلة اللاجئين التي تفاقمت في أعقاب الأحداث الأخيرة في المنطقة.

وإذا انتقلنا إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية بين كوريا الجنوبية والدول العربية تبرز لدينا بوضوح العلاقات الكورية مع المملكة العربية السعودية باعتبارها أكثر العلاقات قدمًا وتميزًا وهو ما يمكن أن نوضحه على النحو التالي:

- هناك زيارات تمت على أعلى المستويات بين الجانبين من أهمها زيارة الرئيسة الكورية (باك جون هيه) للسعودية عام ٢٠١٥م، وزيارة رئيس الوزراء الكوري الجنوبي (هوانج كيو آهن) للمملكة في مايو ٢٠١٦م، ونشير في هذا المجال إلى أن أول زيارة تمت على أعلى مستوى سعودي كانت من جانب العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله عندما كان وليًا للعهد ، ثم تطورت الزيارات بعد ذلك .

- تعتبر كوريا الجنوبية من أكبر دول العالم استيرادًا للنفط من المملكة السعودية وتعد السعودية هي سادس أكبر شريك تجاري في العالم لكوريا الجنوبية والأول على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

- هناك العديد من الاتفاقات التجارية الهامة الموقعة بين الدولتين من بينها اتفاق التبادل الثقافي الموقع عام١٩٧٥م، واتفاقية تبادل الإعفاء الضريبي والجمركي الموقعة عام ١٩٩٠م.

- وصول حجم التبادل التجاري بين الدولتين عام ٢٠١٥م، إلى ٢٩ مليار دولار وهناك اتفاقات أخرى يسعى إليها الطرفان من شأنها أن تؤدي إلى مضاعفة هذا الرقم.

- تأييد كوريا للخطة السعودية للتنمية طويلة المدى ٢٠٣٠م، وإبداء الاستعداد للمساهمة في إنجاحها.

– إرسال العديد من البعثات الطلابية السعودية إلى كوريا الجنوبية سواء كان ذلك للتعلم أو للتدريب.

– افتتاح المنتدى الاستثماري الخليجي الأول الذي ينظمه اتحاد الغرف الخليجية بالتعاون مع رابطة الأعمال الدولية الكورية (كيتا) وذلك عام ٢٠١٣م.

وارتباطًا بنفس التوجه في العلاقات يتضح لدينا أيضًا نموذج جيد للعلاقات الكورية الجنوبية مع دولة الإمارات العربية المتحدة وهو ما يمكن إيضاحه فيما يلي:

– إتمام زيارات متبادلة بين الجانبين على مستويات رفيعة كان من أهمها زيارة رئيسة كوريا الجنوبية للإمارات في عام ٢٠١٥م.

– هناك سعيًا حثيثًا من الجانبين نحو إقامة شراكة استراتيجية كاملة بينهما خاصة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية.

– فوز كونسرتيوم تقوده كوريا الجنوبية بعقد بناء أربعة مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية سلميًا ومن المقرر بدء العمل بهذه المفاعلات في عام ٢٠٢٠م.

–توقيع العديد من الاتفاقات التجارية والاقتصادية الهامة بين الدولتين منذ عام ٢٠٠٩ مما أدى إلى ارتفاع حجم وقيمة الاستثمارات المتبادلة بين كلتا الدولتين.

– وصول حجم التجارة غير النفطية بين الإمارات وكوريا الجنوبية إلى حوالي عشرة مليارات دولار العام الماضي ٢٠١٥ م.

– افتتاح أول مركز ثقافي كوري في دول مجلس التعاون الخليجي في مدينة أبو ظبي عام ٢٠١٦م.

وفي نفس الوقت حدث نوع من التطور الإيجابي في العلاقات الكورية الجنوبية مع مصر وذلك في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سيول في مارس من العام الحالي ٢٠١٦م (أول زيارة رئاسية منذ عام ١٩٩٩م) حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات في المجالات المختلفة بقيمة بلغت حوالي ثلاثة مليارات دولار الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم الاستثمارات الكورية في مصر.

وفي ضوء ما سبق وبتقييم موقف كوريا الجنوبية من القضية الفلسطينية ارتباطًا بالعلاقات الاقتصادية بينها وبين كل من الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي وإسرائيل (كل على حده) نوضح الأبعاد التالية:

– أن الموقف الكوري الجنوبي من القضية الفلسطينية يعتبر موقفًا إيجابيًا من الناحية النظرية ولكنه أقل كثيرًا من الناحية العملية.

– أن كوريا الجنوبية ساندت لفترة كبيرة المواقف العربية من القضايا المختلفة إلا أنه قد تلاحظ حدوث تغيير في مواقفها في المرحلة الأخيرة وضحت ملامحه في بعض عمليات التصويت في بعض القرارات لصالح إسرائيل في الأمم المتحدة.

– أن الثقل الاقتصادي الذي تتمتع به كوريا الجنوبية على المستوى الدولي يؤهلها للقيام بدور أكبر مما تقوم به حاليًا سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية أو فيما يتعلق بالقضايا الأخرى المثارة في المنطقة.

– أن حجم العلاقات الاقتصادية بين كوريا الجنوبية والدول العربية ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي لم ينعكس بالشكل المأمول على الموقف الكوري من القضية الفلسطينية.

– أن هناك ضرورة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج وكوريا الجنوبية مما يعود بالفائدة على كلا الجانبين وهو أمر طبيعي ومطلوب ولكن من الضروري أن يتم استثمار هذه العلاقة ونتائجها في دفع كوريا الجنوبية لتطوير مواقفها تجاه القضية الفلسطينية لا سيما مع تميز العلاقات الكورية/ الإسرائيلية وقدرة سيول على أن تمارس دورًا أكثر تأثيرًا مع كافة الأطراف المباشرة والمعنية.

*رئيس قسم الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمجلس المصري للعلاقات الخارجية

توجه روسيا شرقًا ومستقبل التحالفات الجديدة

تناقضات الشرق الأوسط بين موسكو وواشنطن تلقي بظلالها على تفاهمات شبه الجزيرة الكورية

فرضت الحرب الكورية منتصف الخمسينات من القرن الماضي خريطة تحالفات مازالت مهيمنة على منطقة شرق آسيا، ففى خضم الحرب العالمية الثانية والمواجهة بين اليابان والحلفاء قُسمت الأمة الكورية إلى جزئين، شمالي بنفوذ شيوعي، وجنوبي بنفوذ أمريكي. وما أن حطت الحرب أوزارها حتى برزت التناقضات بين حلفاء الحرب، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، في ضوء التناقضات الأيديولوجية والتنافس العالمي بين الجانبين، ليزداد الانقسام الكوري بتحالفاته الخارجية عمقًا. ومع بدء الحرب بين شطري كوريا عام ١٩٥٠م، تبلور توازن القوى بين كوريا الشمالية تدعمها بكين وموسكو من ناحية، وكوريا الجنوبية تدعمها واشنطن واليابان من ناحية أخرى. وقد استمر هذا التوازن، وتكرس الانقسام والتباعد بين الجانبين على مدى العقود الأربعة التالية.

د. نورهان الشيخ

وعقب تفكك الاتحاد السوفيتى ساد الاعتقاد بإمكانية إحتواء كوريا الشمالية بعد أن تراجع أحد حلفائها الرئيسيين، وبدأت المفاوضات بين واشنطن وبيونج يانج للحد من طموح الأخيرة النووي، وسمح هذا الإنفراج فى شبة الجزيرة الكورية بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وكوريا الجنوبية عام ١٩٩١م.

وقد مثلت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لسيول في فبراير ٢٠٠١م، بداية التطور فى العلاقات بين البلدين، وإطلاقها نحو مزيد من التعاون الاقتصادي، وعكست زيارة بوتين لكوريا الجنوبية عام ٢٠١٣م، ثبات التوجه نحو دفع التفاهم بين الجانبين، والذي يأتي في إطار توجه روسي متزايد نحو عمقها الآسيوي في الشرق. فقد أصبح الأخير المصدر الواعد للاستثمارات، على الأقل بالنسبة لروسيا، التي تراجعت بالنسبة لها الفرص في الاقتصادات الغربية نتيجة أزماتها الداخلية من ناحية، والعقوبات الغربية المفروضة عليها من ناحية أخرى، لتبقى الفرص في الاقتصادات الشرقية، ومنها كوريا الجنوبية، هي الأوفر حظًا. ومن المعروف إنه في عام ٢٠١٣م، احتلت روسيا المركز الثالث عالميًا من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها، حيث ارتفع حجم هذه الاستثمارات في الاقتصاد الروسي بنسبة ٨٣٪، بقيمة ٩٤ مليار دولار، إلا أن توتر العلاقة مع الغرب ألقى بظلال واضحة على حجم الاستثمارات المتدفقة لروسيا خلال عام ٢٠١٤م، مما دفع روسيا إلى الاتجاه شرقًا لفضائها الآسيوي وذلك في إطار رؤية الرئيس الروسي بوتين حول "إعادة التوازن" بالتوجه شرقًا نحو آسيا حيث ثاني وثالث أكبر اقتصاد عالمي ممثلاً في الصين واليابان على التوالي، وعشرة من أكبر عشرين اقتصاد في العالم، وأجيال متتابعة من "النمور الآسيوية" باقتصاداتها الصاعدة سريعة النمو في جنوب شرق آسيا.

في هذا السياق، تسعى موسكو لوضع منطقة الشرق الأقصى الروسي على خريطة الاستثمار العالمي رغم العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، وجعل المنطقة محط أنظار المستثمرين خاصة من دول الجوار الآسيوي لروسيا، ويفسر هذا اتساع مستوى المشاركة في منتدى الاقتصاد الشرقي (EEF) الثاني الذى عُقد يومي ٢و٣ سبتمبر٢٠١٦م، بجزيرة روسكي قرب مدينة فلاديفستوك الواقعة على خليج القرن الذهبي بالمحيط الهادي في أقصى الشرق الروسي، مقارنة بمنتدى العام الماضي حيث حضر المنتدى ثلاثة آلاف مشارك من ٦٠ دولة منهم ٢٤٠ من رؤساء الشركات الروسية، و٥٧ من رؤساء الشركات الأجنبية، ويعادل هذا إجمالي عدد المشاركين في العام الماضي

احتلت روسيا المركز الثالث في الاستثمارات الأجنبية بكوريا وارتفع حجمها في الاقتصاد الروسي بنسبة ٨٣٪ بـ ٩٤ مليارًا

مرة ونصف. هذا إلى جانب ارتفاع مستوى التمثيل حيث شارك في افتتاح المنتدى كل من رئيسة كوريا الجنوبية، ورئيس وزراء اليابان، على سبيل المثال. وكذلك في حجم الوفود الآسيوية المشاركة في المنتدى حيث كان الوفد الياباني، ثم الوفد الصيني يليه وفد كوريا الجنوبية هي الوفود الأوسع تمثيلاً في المنتدى.

ويهدف المنتدى إلى حث دول العالم على المشاركة في تطوير منطقة الشرق الأقصى الروسي، وتعريف المستثمرين الروس والأجانب بالتسهيلات الجديدة الداعمة للاستثمار في المنطقة، والتي تتضمن تسهيلات جمركية وضريبية تُمنح حصرًا للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في الشرق الأقصى الروسي، الذي يعد منطقة بكر غنية بمصادر الطاقة والمعادن الثمينة والهامة، غير المستغلة بالكامل. كما تهدف الحكومة الروسية إلى توطين الاستثمارات الروسية في الداخل الروسي والحد من تدفقها للخارج من خلال إتاحة فرص مجدية وهامة لرأس المال الروسي للاستثمار في روسيا. وتعتبر موسكو هروب رؤوس الأموال الروسية للخارج تحدٍ يعوق تنمية الاقتصاد الروسي خاصة في وقت يواجه الأخير مشكلات حادة نتيجة الانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط، ففي عام ٢٠١٥م، بلغ حجم رؤوس الأموال الروسية التي خرجت من روسيا ٥٧ مليار دولار، بينما غادرها ١٥١,٥ مليار دولار عام ٢٠١٤م. وتتخذ موسكو العديد من الاجراءات لتشجيع الاستثمار في منطقة الشرق الأقصى منها تطوير البنية الأساسية اللازمة، وتقديم الدعم الحكومي المباشر للمستثمرين لتطوير خطوط النقل وإمدادات الطاقة وغيرها من البنى التحتية التي تعد متطلب ضروري لبدء المشروعات الانتاجية المختلفة في المنطقة. وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أن روسيا ستقدم للمستثمرين أفضل الشروط لتنفيذ الأعمال لتمكين منطقة الشرق الأقصى الروسية من المنافسة بنجاح مع مراكز الأعمال الرئيسية في روسيا والعالم.

ومن المشروعات الطموحة التي طرحتها روسيا لتشجيع الاستثمارات الروسية والأجنبية على السواء في المنطقة، ومنها تلك الخاصة بكوريا الجنوبية، مشروع الميناء الحر في فلاديفوستوك، الذي يعد المشروع الأكثر طموحًا لتحفيز التنمية الاقتصادية في الشرق الأقصى الروسي، وتحقيق اندماج روسيا في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث قرر الرئيس بوتين، للمرة الأولى في ديسمبر ٢٠١٤م، منح عاصمة إقليم بريمورسكي "فلاديفوستوك" وضع ميناء حر بنظام تسهيلات جمركية متقدم. ويهدف المشروع إلى تعزيز حركة التجارة مع العالم، وتطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، وإدراج إقليم بريمورسكي في طرق الملاحة البحرية العالمية، فضلاً عن خلق شبكة من مراكز الخدمات اللوجستية تتمتع بظروف ومزايا خاصة للنقل والتخزين والمناولة الجزئية للبضائع، وتنظيم الصناعات الموجهة للتصدير غير المعتمدة على الموارد الطبيعية، وزيادة الإنتاجية في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

وتتركز فرص الاستثمار في الشرق الأقصى الروسي في قطاع الطاقة بالأساس حيث تتعطش اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا وتتزايد احتياجاتها من الطاقة لتلبية متطلبات النمو الاقتصادي السريع بها. وأكد الرئيس بوتين على استعداد روسيا لتزويد بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادي بالطاقة بأسعار تنافسية، واقترح تكوين مجموعة عمل حكومية بين هذه البلدان خاصة بمشروع "دائري الطاقة الآسيوي Asian energy ring"، الذي يهدف إلى ربط أنظمة الطاقة في روسيا واليابان وكوريا الجنوبية والصين ومنغوليا معًا.

وتم الاتفاق بين عملاق الغاز الروسي "جازبروم" وكوجاز الكورية الجنوبية على زيادة إمدادات الغاز الطبيعي الروسي المسال إلى كوريا الجنوبية. وعبرت شركة ميتسوي اليابانية عن رغبتها في ضخ استثمارات تفوق البليون دولار في مشروع النفط والغاز سخالين٣، ومن المعروف أن كوريا الجنوبية واليابان تفتقر إلى موارد الطاقة وتسعى إلى تنويع وارداتها من النفط والغاز الطبيعي، وتعتبر روسيا مصدر أكثر قربًا وأقل تكلفة بالنسبة لسيول وطوكيو، يتزامن هذا مع رغبة روسيا في الانفتاح على كوريا الجنوبية واليابان كسوق كبيرة وهامة للطاقة، وكمصدر للاستثمارات. وهناك استثمارات لشركة ميتسوي اليابانية في مشروع سخالين٢، ويتم تصدير ٧٠٪ من إجمالي إنتاج سخالين من الغاز الطبيعي المسال إلى السوق اليابانية. ولا يقتصر الأمر على قطاع الطاقة، فقد طرح الرئيس بوتين مبادرة "الاقتصاد الرقمي"، التي تقوم على خلق فضاء إلكتروني مشترك يجمع دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتعزيز التعاون والتواصل المباشر بين المؤسسات والشركات في هذه البلدان، والاستفادة من الفرص التي يتيحها التطور السريع لتكنولوجيا الاتصالات الرقمية، وتوظيفها لخدمة النمو والتعاون الاقتصادي.

إن تباطؤ حركة الاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية التي بدأت عام ٢٠٠٨م، والذي عمق من تداعياتها السلبية التدهور

الحاد في أسعار النفط على مدى العامين الماضيين، فرض على مختلف الدول تطوير مبادرات غير نمطية لمواجهة التحديات الاقتصادية والحفاظ على قدرتها على تلبية الاحتياجات المتصاعدة لشعوبها، وجعلت الأبعاد الاقتصادية تتقدم على ما سواها في العديد من الحالات، وأصبح الاقتصاد هو الذي يقود العلاقات الدولية ويحكم حركتها خاصة في شرق آسيا. إن عالم المال والأعمال ذات المصالح الحقيقية والضخمة يبني جسور قوية بين روسيا وجوارها الآسيوي، ويجعل موسكو أكثر استعدادًا للتعاون وبناء الثقة، وتجاوز الخلافات السياسية مع بعض الدول لتحقيق مكاسب اقتصادية. وهناك فضاء اقتصادي جديد يتشكل بثبات وجدية في الشرق ؛ تمثل الطاقة العمود الفقري له، وينطلق منها إلى آفاق أرحب وأعمق من التعاون بين روسيا ودول شرق آسيا خاصة كوريا الجنوبية واليابان، دون المساس بشراكات روسيا التقليدية والاستراتيجية مع كوريا الشمالية والصين.

وتحاول روسيا أن تبني جسور برجماتية بين الكوريتين وأن تكون حلقة وصل بينهما من خلال مشروعات تسهم في تهدئة التوتر في شبه القارة الكورية، من أبرزها مشروع خط السكة الحديدي راجين-خاسان الذي يمتد على طول ٥٤ كيلومترًا، ويربط مدينة راجين الساحلية في شمال شرق كوريا الشمالية ببلدة خاسان الروسية المجاورة. وكان قد تم الاتفاق بين الرئيس بوتين والزعيم الكوري الشمالي الراحل كيم جونج-آيل عام ٢٠٠٠م، على مشروع تطوير راجين-خاسان للربط بين خط السكة الحديد الكوري وخط السكة الحديد الروسي، واقيمت شركة مشتركة "راسونكون ترانس" في اكتوبر ٢٠٠٨م، لإقامة المشروع الذي تبلغ تكلفته ٣٤٠ مليون دولار. وبلغت حصة خطوط السكك الحديدية الروسية المملوكة للدولة في الشركة المشتركة ٧٠٪ بينما امتلكت بيونج يانج الحصة المتبقية. وفي عام ٢٠١٣م، تم توقيع مذكرة تفاهم بين موسكو وسيول تسمح لثلاث شركات كورية جنوبية بالمشاركة في المشروع من خلال الاستثمار في الحصة الروسية. ويمهد انضمام الشركات الكورية الجنوبية الثلاث للمشروع الطريق أمام توسيع استثمار سيول في كوريا الشمالية، رغم الحظر الذي فرضته سيول على الاستثمار في الأخيرة والمعروف بعقوبات ٢٤ مايو. وكانت كوريا الجنوبية قد فرضت عقوبات ضد نظيرتها الشمالية منذ عام ٢٠١٠م، عندما غرقت السفينة الحربية تشيونان التابعة لقوات البحرية الكورية الجنوبية في المياه قبالة حدودها البحرية الغربية واتهمت سيول بيونج يانج بقصف السفينة بطوربيد.

إن روسيا معنية باستقرار شبة الجزيرة الكورية، على النحو الذي يساهم في تحقيق عدد من المشاريع الاقتصادية المشتركة الهامة لمختلف الأطراف، ومن الملاحظ أن تطوير العلاقات بين موسكو وسيول لم يؤثر على الروابط القوية بين روسيا وكوريا الشمالية، حيث تحتفظ موسكو بعلاقات دافئة مع بيونج يانج، وكانت كوريا الشمالية من أوائل الدول التي زارها الرئيس بوتين في يوليو ٢٠٠٠م، عقب توليه السلطة، كما رحبت روسيا بزيارة زعيم كوريا الشمالية في أغسطس ٢٠٠١م، والتي تم خلالها توقيع إعلان موسكو الذي يعتبر إطارًا هامًا للتعاون بين البلدين إلى جانب عشرين اتفاقًا جرى توقيعها عام ١٩٩٦م، منها معاهدة الصداقة والتعاون بينهما. وعلى حين تعد علاقات روسيا مع كوريا الجنوبية اقتصادية بالأساس، يغلب على علاقات موسكو وبيونج يانج الطابع الاستراتيجي، وتظل التجارة بينهما هامشية وضئيلة حيث تقدر بحوالي ١٠٠ مليون دولار أي أقل بحوالي ٦٠ مرة من التجارة بين الصين وكوريا الشمالية.

موسكو تشجع الاستثمار في الشرق الأقصى لتمكين المنطقة من المنافسة عالميًا

فقد أعادت خطة الولايات المتحدة لنشر درع صاروخي في كوريا الجنوبية الأهمية لكوريا الشمالية، وأبرزت أهمية استمرار الشراكة الاستراتيجية بين الأخيرة وموسكو. وكانت وزارة الدفاع الأمريكية أعلنت عن نشر منظومة" ثاد" للدفاع الصاروخي الأمريكية في مدينة سونج-جو في إقليم كيونج سانج الشمالي بكوريا الجنوبية بحلول نهاية عام ٢٠١٧م، وذلك للرد على أي صواريخ باليستية قد تطلقها كوريا الشمالية مستقبلاً. ومن المعروف أن الولايات المتحدة تحتفظ بنحو ٢٨٥٠٠ جندي في كوريا الجنوبية، وأعلن وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر في كلمة ألقاها أمام أفراد طاقم حاملة الطائرات "كارل فيلسون" في قاعدة "سان ديجو" البحرية الأمريكية بولاية كاليفورنيا، نهاية سبتمبر الماضي، موافقة سيول على نشر منظومة "ثاد" للدرع الصاروخية في أراضي كوريا الجنوبية، وأن ٦٠٪ من القوات البحرية والجوية المرابطة خارج أمريكا سيتم نشرها بحلول عام ٢٠٢٠م، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار إلى أن البنتاجون خصص عشرات المليارات من الدولارات لإعادة تسليح قواته المرابطة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على مدى الأعوام الخمسة القادمة، وأن وزارة الدفاع ستخصص ما يزيد عن ٤٠ مليار دولار لتطوير البحرية الأمريكية مركزة على الغواصات الذاتية القيادة (الروبوتات البحرية) التي بوسعها السير في البحار غير العميقة التي تعجز الغواصات الكلاسيكية عن عبورها، إلى جانب ١٢ مليار دولار مخصصة

طرح بوتين مبادرة "الاقتصاد الرقمي" لخلق فضاء إلكتروني مشترك لدول آسيا والمحيط للاستفادة من التطور السريع لتكنولوجيا الاتصالات

لتصنيع القاذفات الاستراتيجية من طراز "بي – ٢١" وتوظيف ٥٦ مليار دولار في نشر مقاتلات "أف – ٣٥" للجيل الجديد.

وقد انتقدت روسيا، ومعها الصين، تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا، ونشر منظومة "ثاد" في كوريا الجنوبية، واعتبرته استكمالاً لنشر الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا بهدف تطويق روسيا وتهديد الصين، خاصة وأن لهذه المنظومة رادارات قوية تقوض أمن الدولتين. وأبدت موسكو على لسان سفيرها لدى كوريا الجنوبية، ألكسندر تيمونين، في ٢٢ أغسطس، معارضتها الشديدة لنشر الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ في شبه الجزيرة الكورية. من ناحية أخرى، أجرت روسيا والصين في أكتوبر ٢٠١٦م، مناورات عسكرية مشتركة تتضمن صد الهجمات الصاروخية. وتعتبر روسيا والصين أن نشر هذه المنظومات هو انتهاك للاستقرار الاستراتيجي في العالم ويصعد التوتر في المنطقة، تزامن ذلك مع بيان أصدره الجيش الكوري الشمالي أكد فيه أن بيونج يانج "ستتخذ التدابير اللازمة فور تحديد مكان وموعد نشر منظومة "ثاد"، وتوجيه ضربة انتقامية قاسية".

ولا يعني هذا التأييد المطلق من جانب موسكو وبكين لبيونج يانج، فالتطور في البرنامج النووي لكوريا الشمالية يثير قلقًا متزايدًا لدى روسيا والصين، خاصة عقب إجرائها خامس تجربة نووية مطلع سبتمبر الماضي، والتي اعتبرت الأقوى منذ بدء البرنامج. ودعت الخارجية الروسية كوريا الشمالية لوقف "مغامراتها الخطيرة"، وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي، والتخلي تمامًا عن الصواريخ والبرامج النووية. وتدعو روسيا إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، وتؤكد التوافق بين موسكو وكوريا الجنوبية على رفض إعلان كوريا الشمالية نفسها "دولة نووية". وبدأت كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية واليابان، فضلاً عن الصين وروسيا والولايات المتحدة، محادثات ما أطلق عليه "السداسية" عام ٢٠٠٣م، لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، إلا أن هذه المحادثات توقفت بعد إجراء بيونج يانج تجارب نووية عام ٢٠٠٦م.

إن الحراك الروسي باتجاه كوريا الجنوبية يظل محدود التأثير على التحالفات الاستراتيجية التي ترسخت في شرق آسيا لعقود ممتدة، خاصة مع التوجه الأمريكي للحفاظ على تحالفها الوثيق مع كوريا الجنوبية من ناحية، والتوتر الذي يخيم على العلاقات الروسية الأمريكية من ناحية أخرى. كما يظل تأثير هذه التطورات محدودًا نسبيًا على منطقة الشرق الأوسط، وربما يكون التأثير عكسي، بمعنى أن التناقضات الواضحة بين موسكو وواشنطن حول الملفات الشرق أوسطية وخاصة سوريا، قد تلقي بظلال واضحة على مجمل التفاهمات في مناطق أخرى ومنها شبة الجزيرة الكورية.

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة

قانون جاستا يدفع الاستثمارات الخليجية للتوجه شرقًا وكوريا وجهة مناسبة

التقارب السياسي بين دول الخليج وكوريا الجنوبية: المزايا والتحديات

إن كوريا الجنوبية تمثل حالة نادرة في النمو الاقتصادي فهي اليوم قوة اقتصادية عالمية والدور السياسي مرتبط بالاقتصاد، فهي رابع دولة اقتصاديًا على مستوى آسيا وتأتي في المرتبة الحادية عشرة على مستوى العالم وفقًا لتقارير صندوق النقد الدولي (٢٠١٦م) والبنك الدولي (٢٠١٥م)، كما أنها سابع دولة في الاستيراد كما في التصدير (٢٠١٤م)، علمًا بأن عدد سكانها ٥٠,٩ مليون نسمة (٢٠١٦م)، ودروس التاريخ علمتنا حيثما تكون القوة الاقتصادية فإن القوة السياسية والاستراتيجية تتبعها، وهذه القوة الاقتصادية الكورية جعلتها تتمتع بعلاقات سياسية واستراتيجية متميزة مع اليابان وأستراليا والصين والهند وحليفتها الولايات المتحدة وحتى مع النظام الدكتاتوري في كويا الشمالية تتبنى دائمًا سياسة الاحتواء وعدم التصعيد، لأن النمو الاقتصادي يحتاج إلى الاستقرار السياسي.

د. أحمد سليم البرصان

كوريا من نادي الفقراء إلى نادي الأغنياء

كانت كوريا الجنوبية من أفقر دول العالم بعد خروجها من الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣م)، التي أدت إلى تثبيت تقسيم شبه القارة الكورية، كان دخل الفرد السنوي عام ١٩٦٠ م، حوالي ٧٦ دولارًا أقل من السودان وجمهورية الكنغو الديمقراطية كما أن مصر كانت أفضل حالا منها. ولكن كوريا الجنوبية حققت نموًا اقتصاديًا فيما بعد جعلها تنضم إلى نادي الدول الغنية، تبنت النموذج الياباني، وعندما سيطر الرئيس الكوري (بارك شنغ هي) عام ١٩٦١م، على الحكم، تبنى سياسة التصدير بكل الوسائل وشجع هجرة العمالة الكورية للدول الصناعية وتحويل عائداتهم لكوريا وإنشاء المصانع ضمن خطط خمسية وتدفقت المساعدات والقروض واستثمارات الشركات الكبرى وخاصة الشركات الأمريكية، وكانت المساعدات بالذات أمريكية وذلك لأن كوريا الجنوبية حليفة للولايات المتحدة في ظل الحرب الباردة والتنافس السوفيتي -الأمريكي ووجود القواعد العسكرية الأمريكية.

وقد قدمت الولايات المتحدة قروضًا ومساعدات إلى كوريا قدرت حوالي ٦٠ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ما بين ١٩٤٦-١٩٧٨م، بينما لم تحصل دول القارة الإفريقية كلها خلال تلك الفترة سوى على ٦٨ مليار دولار من المساعدات والقروض الأمريكية، إن أهمية كوريا الجنوبية الاستراتيجية جعلتها تستأثر بنصيب كبير من المساعدات، ولكن الأهم من ذلك أن دولة مثل كوريا استطاعت أن تستغل هذه المساعدات بشكل جيد في نموها الاقتصادي على عكس الدول الإفريقية التي عاشت في أغلبها تحت أنظمة عسكرية فاشلة وحمى الانقلابات العسكرية والفساد السياسي والمالي والتبعية المذلة، فكوريا ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي تحولت من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي والتعاقب على السلطة، وتبنت نظام تعليمي متميز وانتشار منظمات المجتمع المدني ومراكز البحث العلمي، فكانت نهضة اقتصادية قائمة على الاقتصاد الحر والتجارة، ورغم أنها حليف أمريكي فإنها كانت تقف في وجه حليفتها الأمريكية عندما تختلف معها في خطط استراتيجيتها التنموية، جعلها في المرتبة الحادية عشرة على مستوى الاقتصاد العالمي وأن تكون ضمن مجموعة الدول العشرين الاقتصادية (Group-20)، حتى أصبح مستوى دخل الفرد الكوري من أعلى الدخل الفردي في العالم ٣٦٥٠٠ دولار سنويًا (٢٠١٥م)، كما أصبحت في عام ٢٠٠٩ أول دولة نامية تلقت مساعدات خارجية عضوًا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وعضو مؤسس في المنتدى الاقتصادي للمحيط الهادي-الآسيوي (APEC).

كوريا الجنوبية كانت من أفقر دول العالم ودخل الفرد لا يتجاوز ٧٦ دولارًا وأصبح ٣٦٥٠ دولارًا العام الماضي

ورغم أن الولايات المتحدة قد شجعت كوريا على تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة إلا أن كوريا قامت بتأسيس تجمعات لشركات كبرى (Chaebols) جعلتها نموذج تنموي ناجح للدول النامية، أي أن هناك استقلالا في التفكير التنموي بما يتناسب من المصلحة الكورية مما جعلها متميزة في مجال صناعة الالكترونيات والمشاريع الكبرى للبنية التحتية للبناء والاتصالات حتى ساهمت في مشاريع كبرى في دول مجلس التعاون في هذه المجالات الإنشائية.

العلاقات الخارجية: الاقتصاد أولا

تميزت العلاقات الكورية الجنوبية بالمرونة السياسية وتجاوز الخلافات مع جيرانها، فقد كانت شبه الجزيرة الكورية قد احتلت من قبل اليابان، وبعد هزيمة الأخيرة كان الصراع بين الاتحاد السوفيتي والصين من جهة والولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى، وكانت الحرب الكورية التي أدت إلى تقسيم كوريا، فأصبحت كوريا الشمالية ضمن المعسكر الشيوعي، مما أدى لأن تكون كوريا الجنوبية حليفًا للولايات المتحدة وعقد اتفاقية مشتركة بين البلدين، وتعتبر كوريا مدينة لحليفتها الولايات المتحدة التي فقدت ٣٧٠٠٠ جندي في الحرب الكورية لذلك شاركت كوريا الجنوبية بجنودها مع الولايات المتحدة في حرب فيتنام. وتحسنت علاقة كوريا مع اليابان باعتبارهما حلفاء الولايات المتحدة واعترفت اليابان في عام ١٩٦٥م، بأن كوريا الجنوبية هي الممثل الشرعي لكوريا، وتعززت العلاقات التجارية بينهما ولكنها فيما بعد فتحت قنوات سياسية مع كوريا الشمالية.

وتجاوزت كوريا الجنوبية حساسية علاقة كوريا الشمالية مع الصين وخلافات الحرب الكورية، فأقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية في أغسطس ١٩٩٢م، بعد أن كانت علاقاتها مع الصين الوطنية، وكانت العلاقات التجارية المحور الرئيس في العلاقات بين البلدين، ففي عام ٢٠١٤م، كانت صادراتها للصين ١٤٥,٣ مليار دولار واستيرادها من الصين ٩٠ مليار دولار فالميزان التجاري لصالح كوريا الشمالية.

وقد أقامت كوريا الجنوبية العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي السابق في أخر سنة من عمر الاتحاد في سبتمبر ١٩٩٠م، واستمرت العلاقات مع روسيا الاتحادية، وقام الرئيس بوتين بزيارة كوريا الجنوبية في فبراير ٢٠٠١م، وزار الرئيس الكوري موسكو ٢٠٠٤م، وكان التعاون الاقتصادي هو أساس العلاقات بين البلدين، وتعاونتا في مجال صناعة الفضاء وزاد التبادل التجاري بينهما، فحجم الاستيراد من روسيا عام ٢٠١٤م، بلغ حوالي ١٥,٦ مليار دولار وتأتي روسيا في المرتبة العاشرة في واردات كوريا بينما روسيا ليست مستورد رئيس من كوريا الجنوبية. وكان الانفتاح الكوري الجنوبي على كل من بكين وموسكو على بناء علاقات الثقة مع كوريا الشمالية باعتبارهم حليفا الشمالية وبالتالي في علاقتها مع الصين وروسيا تسعى للضغط على نظام كوريا الشمالية لتخفيف سباق التسلح ومحاولة لبناء ما تسمية الثقة السياسية TUSTPOLITIK بين سيؤول وبيونغ يانغ.

وتعتبر كوريا الجنوبية مركزًا رئيسًا للاستثمارات الأمريكية وخاصة الشركات العملاقة الأمريكية، فقد كانت كوريا الجنوبية في المرتبة السابعة عالميًا كسوق للبضائع الأمريكية وتأتي الثانية عالميًا كسوق للمنتجات الزراعية الأمريكية وبالإضافة لمعاهدة الدفاع بينهما فهناك معاهدة التجارة الحرة بينهما. وحسب أرقام ٢٠١٤م، فالولايات المتحدة تأتي في المرتبة الثانية كسوق للصادرات الكورية الجنوبية حيث بلغت ٧٠,٥ مليار دولار، بينما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة في الواردات الكورية ٤٥,٥ مليار دولار (٢٠١٤م)، ونجد أن الدول العشر الأولى كأسواق للبضائع الكورية، هي الصين، الولايات المتحدة، اليابان، هونج كونغ، سنغافورة، فيتنام، الهند، إندونيسيا، المكسيك وأستراليا.

العلاقات الخليجية -الكورية الجنوبية: التقارب السياسي

تعتبر كوريا حليفا للمعسكر الغربي، ولم تقيم علاقاتها الدبلوماسية مع كل من الصين والاتحاد السوفيتي كما أشرنا إلا في تسعينيات القرن الماضي، وتلتقي دول الخليج العربي مع كوريا كقربها من المعسكر الغربي وفي إقامة علاقاتها الدبلوماسية إذا استثنينا الكويت التي أقامت علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٦٣م.

كانت المملكة العربية السعودية أول دولة من دول المجلس تقيم علاقات دبلوماسية مع كوريا الجنوبية في أكتوبر ١٩٦٢م، ثم تلتها كل من عمان وقطر عام ١٩٧٤م، والبحرين ١٩٧٦ م، والكويت عام ١٩٧٩م، والإمارات العربية المتحدة عام ١٩٨٠م، وكانت العلاقات سياسية في بدايتها أكثر مما هي اقتصادية لأن كوريا كانت دولة فقيرة، ونمت علاقات دول المجلس الدبلوماسية مع التطور الاقتصادي في كوريا، بالاضافة إلى الدعم السياسي لكوريا كدولة رأسمالية حليفة للولايات المتحدة في مقابل دعم

المعسكر الاشتراكي الصين والاتحاد السوفيتي إلى كوريا الشمالية، وحاجة كوريا الجنوبية للشرعية الدولية من خلال علاقاتها الدولية، ولذا فإن دول الخليج بعلاقاتها مع الولايات المتحدة وحلفائها كانت مؤيدة لكوريا الجنوبية وازدادت العلاقات بينهما مع طفرة البترول في الثمانينيات والمشاريع الضخمة التي باشرت فيها دول المجلس خاصة في مشاريع البناء والبنية التحتية والعقود التي تمت مع الشركات الكورية، فكانت السياسة تسير خلف العلاقات الاقتصادية، وإن الاستقرار السياسي في دول المجلس على عكس بعض دول الشرق الأوسط التي عانت من الاضطرابات والحروب مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي أثرت على العلاقات الكورية الخليجية بشكل إيجابي، لأن إيران والعراق اتجهت كلاهما للحصول على السلاح من كوريا الشمالية، بينما دول المجلس ليس لها علاقات مع كوريا الشمالية مما دفع كوريا الجنوبية إلى تعزيز علاقاتها مع دول المجلس. وتلعب البيروقراطية وجماعات المصالح في داخل كوريا بتعزيز علاقات كوريا مع دول المجلس بسبب المنافع الاقتصادية التي تجنيها الشركات الكبرى الكورية من مشاريعها في دول المجلس، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين دول المجلس وكوريا عام ٢٠١١م، حوالي ١١٢٫٧ مليار دولار وهذا بالتالي يدفع لتعميق العلاقات السياسية بينهما، ومع الفوضى التي اجتاحت دول الربيع العربي وفقدان كوريا لبعض مصالحها الاقتصادية، وجدت في الاستقرار السياسي في دول المجلس لزيادة علاقاتها الاقتصادية تعويضًا لها عن دول الربيع العربي.

كوريا: علاقات الولايات المتحدة ودول المجلس

أن تحالف كوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة أثر على سياستها الخارجية وفرض عليها التدخل العسكري أحيانا بجانب الولايات المتحدة كما فعلت في حرب فيتنام، وعند الأزمة الكويتية بالاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١م، وتدخل التحالف الدولي وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي، فقد طلبت

كوريا الجنوبية في المرتبة الخامسة عالميًا في استيراد البترول والحادية عشرة في الاقتصاد العالمي وعلاقاتها الاقتصادية متعددة

الولايات المتحدة، إدارة الرئيس بوش الأب بأن تساهم كوريا الجنوبية في نفقات الحرب وإرسال قوات عسكرية، وكانت هي المرة الثانية التي ترسل كوريا قواتها خارج حدودها للمشاركة في الحرب، لأن كوريا الجنوبية حريصة على بناء علاقات سلمية حتى مع جيرانها ومنافستها كوريا الشمالية، وبالتالي إنها المرة الأولى التي تسهم كوريا الجنوبية عسكريًا في منطقة الخليج العربي ثم فيما بعد في عام ٢٠٠٣م.

حاولت الولايات المتحدة أن تشكل التضامن الديمقراطي تحت مسمى (القوس الآسيوي الديمقراطي Asian Arc of Democracy) في مواجهة الصين التي تسعى لبسط نفوذها في شرق وجنوب آسيا، ومن خلال القوس الديمقراطي الذي يضم الولايات المتحدة واستراليا والهند واليابان في حالة توازن لمواجهة الصين، وحيث أن كوريا الجنوبية حليفة للولايات المتحدة ومستقرة سياسيًا ودولة ديمقراطية فهي مرشحة لأن تكون ضمن هذا القوس الديمقراطي، وبالفعل تأسس هذا القوس عام ٢٠٠٧م، ولكنه لم يستمر طويلا، وكان يمكن أن يشكل تفاعلًا ايجابيًا للمجلس سواء من الناحية السياسية أو الأمنية وحتى الاقتصادية، لأن دول المجلس لها علاقات متميزة مع الهند واليابان واستراليا بالاضافة إلى الحليف الأمريكي، فالعلاقات الاقتصادية بين هذه الدول ومجلس التعاون الخليجي يشكل عمقًا سياسيًا مهمًا في التعاون السياسي وخاصة في مجال القضايا الدولية وخاصة حظر انتشار الأسلحة النووية التي تعتبر مؤرقة لكوريا الجنوبية التي تريد شبه القارة الكورية خالية من أسلحة الدمار الشامل وأيضًا دول المجلس مع دول القوس الديمقراطي لها موقف من انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وخاصة من أزمة المفاعل النووي الإيراني حيث شاركت كوريا الجنوبية في تطبيق قرارات مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية على إيران رغم أنها كانت تستورد الطاقة منها ولها علاقات اقتصادية قوية حيث اعترفت إيران بكوريا الجنوبية منذ عام ١٩٦٢م، ولكن كوريا كانت تلتف على العقوبات بطريقة غير مباشرة بسبب مصالحها التجارية والاستثمارات في إيران.

كوريا الشمالية في العلاقات الخليجية الكورية الجنوبية

كان اعتراف المملكة العربية السعودية بكوريا الجنوبية كان دعمًا سياسيًا للشرعية الدولية في ظل الحرب الباردة وانقسام النظام الدولي ثم تبعتها دول مجلس التعاون فيما بعد، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، وبروز نظام دولي جديد كما كان يردد جورج بوش، وأصبح النظام الدولي أحادي القطبية تحت الهيمنة الأمريكية وما ترتب أيضًا على تحرير الكويت، ووراثة روسيا الاتحادية لمقعد الاتحاد السوفيتي الدائم في مجلس الأمن الدولي، وعقد الكويت لبعض اتفاقيات الدفاع المشترك وحاجة دول المجلس إلى الدعم السياسي سواء في مجلس الأمن الدولي أو القضايا الدولية التي تتعلق بأمن الخليج سواء بالنسبة للتهديد الإيراني لأمن المنطقة أو انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الموقف السياسي من الصراع العربي الإسرائيلي، كان هناك لا بد من انفتاح نسبي مع كوريا الشمالية بفعل علاقة الأخيرة المتميزة بالصين وروسيا الاتحادية.

ولذلك أقامت بعض دول المجلس علاقات دبلوماسية مع كوريا الشمالية، فأقامت سلطنة عمان علاقاتها الدبلوماسية عام ١٩٩٢م، وقطر١٩٩٣م، ثم تبعتهما الكويت والبحرين عام ٢٠٠١م، والإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٧م، بينما ليس هناك علاقات دبلوماسية بين السعودية وكوريا الشمالية. وقد جاءت العلاقات الدبلوماسية بعد أن دخلت كوريا الشمالية والجنوبية في حوار بينهما تم عقد اتفاقية المصالحة والتعاون عام ١٩٩١م، بينهما، وبيانهما عام ١٩٩٢م، بجعل شبه القارة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وبالمقابل اعترف كل من الاتحاد السوفيتي قبل انهياره والصين أيضًا بكوريا الجنوبية ١٩٩٠ و١٩٩٢م، على التوالي.

وتفاوضت الولايات المتحدة مع كوريا الشمالية بشأن برنامجها النووي وتوج الحوار بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة بزيارة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى العاصمة بيونغ يانغ، كما أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان أو رئيس سواء على عهد الاتحاد السوفيتي أو روسيا الاتحادية يزور بيونغ يانغ عام ٢٠٠٠م، وتبعتها أيضًا زيارة رئيس الوزراء الياباني إلى بيونغ يانغ عام ٢٠٠٢م، ولذلك جاء الانفتاح الدبلوماسي على كوريا الشمالية كنوع من التوازن السياسي مقصود به حلفاء كوريا الشمالية أكثر مما هو للنظام الكوري الشمالي، كما أن إيران تتمتع بعلاقات قوية بالنظام الدكتاتوري لكوريا الشمالية ويبيعها الصواريخ البالستية ضمن محور روسيا الاتحادية -الصين -كوريا الشمالية، وتأتي علاقة دول المجلس التي اعترفت بكوريا الشمالية خطوة سياسية لتعزيز علاقة المجلس مع دول شرق آسيا بغض الطرف عن خلافات الدول الآسيوية فيما بينها، علمًا بأن العلاقات السياسية بين دول

الخليج المذكورة لا ترقى إلى وجود سفارات لها في بيونغ يانغ، ما عدا وجود سفارة لكوريا الشمالية في العاصمة الكويت، وهناك حوالي ٣٠٠٠ كوري شمالي في الكويت ومثله في قطر ، ولكن العلاقات مع كوريا الجنوبية على المستوى السياسي والاقتصادي أكثر متانة وقوة بين المجلس وكوريا الجنوبية وفي مجال مشاريع الطاقة الكهربائية التي تقوم بها الشركات الكورية الجنوبية.

البترول والسياسة

تعتبر كوريا الجنوبية في المرتبة الخامسة عالميًا في استيراد البترول مع نموها الاقتصادي ومرتبتها لحادية عشرة في الاقتصاد العالمي وعلاقاتها الاقتصادية المتعددة مع الدول.

وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة في الدول التي تستورد منها كوريا الجنوبية، بشكل عام بغض النظر عن نوع الواردات، ولكن يظهر أن البترول هو العنصر الاساسي في الاستيراد من المملكة ويقدر حجم الاستيراد حسب أرقام ٢٠١٤م، حوالي ٣٦,٧ مليار دولار، ثم تأتي قطر في المرتبة الخامسة من الواردات الكورية الجنوبية بحجم ٢٥٧ مليار دولار، والكويت في المرتبة الثامنة بالواردات الكورية الجنوبية، ونلاحظ أن هذه الدول الثلاث تأتي في قائمة الدول العشر الأولى في الواردات التي تستوردها كوريا، تأتي في المقدمة الصين اليابان والولايات المتحدة ثم ألمانيا في السادسة واستراليا في المرتبة السابعة وروسيا في المرتبة العاشرة.

ولا شك أن العلاقات الاقتصادية لها أهمية في مجال التعاون السياسي بين دول المجلس وكوريا الجنوبية، وتحاول كوريا أن تعمق علاقاتها السياسية من خلال الزيارات المتبادلة مثل زيارة وفد اتحاد غرف مجلس التعاون للعاصمة الكورية أو على مستوى التعاون الثنائي بين دول المجلس وكوريا، ولا شك أن العلاقة السياسية بين المجلس وكوريا تمهد لعلاقات تجارية واستثمارية وخاصة مع بروز كوريا وتميزها حديثًا في مجال الصناعات الصحية.

مجلس التعاون والتوجه شرقًا وقانون جاستا

إن كوريا الجنوبية تتبنى دبلوماسية هادئة وأقرب إلى الحياد في الخلافات الدولية، وكانت علاقاتها مقتصرة على حليفتها الولايات المتحدة وشرق آسيا وعندما انضمت للأمم المتحدة عام ١٩٩١م، وعلى أثر قوتها الاقتصادية قام تنويع علاقاتها السياسية خارج منطقة شرق آسيا وبالذات نحو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإيران حيث مليارات الدولارت من استثماراتها وشركاتها، وتعتبر كوريا نفسها بأنها ذات قوة متوسطة وليست دولة كبرى فتبنت الدبلوماسية الناعمة، ولذلك أسست وكالة التعاون الدولية الكورية (KICA)، ومعهد التنمية الكوري (KDI)، ولكن في المجال الأمني فإن علاقاتها محدودة على المستوى الدولي، وتحت الضغط الأمريكي أرسلت وحدة عسكرية للعراق حوالي ٣٥٠٠ جندي تحت شعار الخدمة في المجالات المدنية وبعيدة عن مناطق القتال، وذلك حفظا على مصالحها الاقتصادية في المنطقة وكان عدد قواتها الثالثة من حيث العدد بعد كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكنها تشترك في القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام لإثبات وجودها على الساحة الدولية كما في مشاركتها في حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان وتيمور الشرقية والصحراء الغربية.

أمريكا في المرتبة الثانية للصادرات الكورية بـ ٧٠ مليار دولار وفي المرتبة الثالثة لوارداتها بقيمة ٤٥ مليار دولار

وحيث أن الولايات المتحدة تتجه شرقًا نحو آسيا وفتور العلاقات العربية وخاصة الخليجية مع الولايات المتحدة وإصدار الكونغرس لقانون جاستا، فإن ذلك قد يدفع الاستثمارات الخليجية للتوجه شرقًا، وكوريا الجنوبية قوة متوسطة أخذت تربطها علاقات قوية سياسيًا واقتصاديًا مع جيرانها الصين واليابان ومجموعة آسيا، ولذلك تكون كوريا الجنوبية منطقة استثمارية ولها مليارات الدولارات في الاستثمارات ومشاريع ضخمة في دول المجلس، وكدولة مستقرة سياسيا ومحايدة سياسيا ولا يمكن أن تشكل تهديدًا لمنطقة الخليج العربي، فتبقى الاستثمارات الخليجية أكثر أمنًا بدلا من الابتزازات التي يمكن أن تتعرض لها دول المجلس من جماعات الضغط في دولة مثل الولايات المتحدة.

إن التحدي الأكبر للعلاقات الخليجية الكورية الجنوبية في حالة تدفق الاستثمارات الضخمة من دول المجلس إلى كوريا الجنوبية هو الولايات المتحدة، فرغم المحاولة الجادة لأن تبقى كوريا على الحياد سياسيًا في الخلافات السياسية بين الولايات المتحدة والصين مثلا، فإن كوريا لا تستطيع مقاومة الضغط الأمريكي في حالة شعرت أن الاستثمارات الخليجية بتدفقها على كوريا تؤثر على الأمن الاقتصادي الأمريكي.

ولكن تبقى كوريا الجنوبية مهمة في العلاقات الاقتصادية أكثر منها في العلاقات السياسية فمثلا عند فرض العقوبات الدولية على إيران ورغم الضغط الأمريكي لتنفيذ الحصار فإن كوريا التفت على العقوبات بسبب وجود ٣٠٠٠ شركة في إيران، ولذلك تبقى علاقاتها السياسية مرهونة بمصالحها الاقتصادية.

* أستاذ العلوم السياسية جامعة الملك عبد العزيز -جدة

لتقارب يحقق النجاح على المستوى الأمني وفقًا للمخاطر المشتركة

التعاون الخليجي-الكوري الجنوبي والرهانات الدولية للحرب على الإرهاب: المحدد والآليات

لا يختلف اثنان أن الإرهاب كظاهرة عالمية، أضحت تقوض مبدأ السلم والأمن الدوليين، حيث المتتبع لتطور المشهد الدولي والملاحظ لتنامي المخاطر الصاعدة والعابرة للحدود والأقاليم يدرك أنه لم تعد هناك دولة أو مدينة في العالم مهما كان بعدها عن مركز الأزمات بمأمن عن الخطر الإرهابي. فالإرهاب كظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه تتطلب لمواجهتها ومحاربتها إتباع أساليب مختلفة، تدخل في زاوية المقاربة الشاملة التي تقوم على أساس الأمن الشامل، وفي ظل غياب مقاربة دولية جامعة شاملة وفقا لآليات محددة وعادلة، فإن البحث عن مخارج استعجاليه في ظل التحولات المطردة التي يعرفها العالم اليوم.

د. أحمد ميزاب

ولضمان الأمن الوطني، ومنه القومي، يتوجب دائما البحث عن الطرق المثلى والأنسب لصناعة الاستقرار والحفاظ على مبدأ الأمن الجماعي الذي ينطلق كخيار استراتيجي من شراكات فعالة وتنسيق متكامل.

وفي ظل البحث المستمر عن الرقم الصعب في معادلة الاستقرار والأمن، فإن دول مجلس التعاون الخليجي وهي تعيش في منطقة مضطربة تعج بالصراعات والتحديات والمخاطر الأمنية الصاعدة منها والزاحفة.

فالإرهاب ليس فقط خطرًا ترسمه الجماعات الإرهابية وشبكات التجنيد، وإنما كذلك ما تشكله مصانع صناعة هذا الورم المستشري عبر مناطق عديدة في العالم، من نشر للأفكار المتطرفة والإرهاب الالكتروني والأسلحة النووية التي تشكل أحد أبرز المخاطر المستقبلية في ضرب استقرار الدول.

ونحن نتحدث عما يشكله الإرهاب العابر للأوطان من تحدٍ حقيقي ورهان صلب يفرض نفسه،

وعلى ضوء هذا، فان دول مجلس التعاون الخليجي وفي إطار بناء مقاربتها في مجال محاربة الإرهاب وكافة المخاطر التي تقوض مبدأ السلم والاستقرار.

وفي إطار تعزيز المقاربة الخليجية من خلال تنويع الشركاء والحلفاء الفاعلين في مجال محاربة الإرهاب نتوقف عند هذه الدراسة أمام العلاقات الخليجية الكورية وما يمكن أن تحققه في هذا المجال.

فتاريخ العلاقات الخليجية وكوريا الجنوبية القائم على مبدأ الاحترام والشراكة والتي عادت في السنوات الأخيرة لطرح الشراكة الإستراتيجية الشاملة بموجب تقاسم عدة قواسم مشتركة.

سأحاول أن انطلق في معالجة هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن أن تصل العلاقات الخليجية-الكورية في مجال محاربة الإرهاب لتحقيق النتائج المنشودة في ظل واقع جغرافي يقول عكس ذلك وفي ظل الحديث عن تفاوت في حجم هذه المخاطر؟

محددات التعاون الخليجي-الكوري في مجال الحرب على الإرهاب

علينا أن ننطلق من أربعة (٤) محددات هامة في تحديد أهمية الحديث عن العلاقات المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي مع كوريا الجنوبية في مكافحة الإرهاب من حيث:

١-أهمية كوريا الجنوبية بالنسبة لدول الخليج من حيث القدرات العسكرية:

تشكل كوريا الجنوبية واحدة من الدول التي تخصص أعلى الميزانيات الدفاعية في العالم، مما يجعلها بانتظام في قائمة أعلى خمسة عشرة ميزانية. كما أنها تمتلك قدرات متطورة، تشمل العديد من أنظمة الأسلحة الأمريكية والأوروبية، كما تعتبر القوات البرية الكورية الجنوبية سادس أكبر جيش في العالم وهي أكبر فروع القوات المسلحة.

وتعود أهمية كوريا الجنوبية ليس فقط على مستوى قدراتها العسكرية فقط وإنما باعتبارها بلد مصنع لأسلحة، فقد بلغ حجم إنتاج الأسلحة الكورية ما يقارب ٧,٥مليار دولار.

بالإضافة إلى العلاقات الكورية-الأمريكية التي تعزز من مكانة كوريا الجنوبية العسكرية بالمنطقة والتي تشكل منها قدرة على إحداث التوازن في اللعبة الدولية.

٢- الموقع الجيو-استراتيجي لدول الخليج بالنسبة لكوريا الجنوبية:

يعد الخليج العربي أحد أهم طرق المواصلات والتبادل التجاري بين الشرق والغرب وهو الجسر الواصل بين قارات العالم الرئيسية، وقد كان لهذا الموقع الاستراتيجي أثره الكبير في تطوره التاريخي، مما ساعد على نمو الحضارات الإنسانية فيه وازدهارها، ونتيجة لهذا وقربه من مناطق الصراع السياسي القديم الحديث جعله محط أنظار كل دولة تهدف إلى فرض سيطرتها على تلك الأجزاء، فأصبح الخليج في مقدمة أهداف واهتمامات الدول الفاعلة.

وكما يقول ريمون أوش (الخليج شريان الحياة الرئيس بالنسبة لنا..وسيظل الخليج يسيطر على استراتيجياتنا الدولية سنين طويلة).

ولا ننسى أن منطقة الخليج تشكل عمقًا استراتيجيًا بالنسبة لكوريا الجنوبية من حيث أنها المصدر الأول لها للطاقة وهذا ما يجعل أهمية التعاون قائم في المجالات المتعددة.

هذا من جانب ومن جانب آخر تكمن أهمية دول الخليج بالنسبة لكوريا الجنوبية قربها ووجودها في محيط جغرافي يشهد أزمات متصاعدة ونشاط متنام للإرهاب، خاصة إذا أخذنا بالحسبان أن كوريا الجنوبية منخرطةً في الحرب على الإرهاب فتكمن بالضرورة هنا أهمية التنسيق والتعاون مع دول الخليج العربي.

٣-المخاطر الإقليمية:

شهدت العلاقات الإيرانية الكورية الشمالية هدفًا ومضمونًا ومحتوى تناميا ملحوظًا على مستوى الزيارات المتبادلة السرية والعلنية، وتنسيق المواقف السياسية تجاه القضايا الإقليمية والدولية بشكل يخدم سياسات التعاون الثنائي المشترك في مجالات الطاقة النووية على نحو يستحق الدراسة والتحليل.

لما لهذا التعاون من انعكاسات سلبية على حالة الأمن والسلم الإقليمي والدولي معًا بامتلاك الدولتين أوراقًا وكروتا للضغط السياسي تخدم لا سيما المطامع الإيرانية ومخططاتها التوسعية على حساب جاراتها، ودول الخليج بخلاف التطلعات الكورية الشمالية لحماية النظام ذاته.

فوفقًا لأدبيات العلاقات الدولية الاستراتيجية، تصنف العلاقات الإيرانية-الكورية الشمالية ضمن علاقات الشراكة الإستراتيجية الدولية ذات الطابع العسكري، وترتكز على التعاون المشترك في بناء منظومة تسلح متطورة صاروخية ونووية.

المواجهة المشتركة للتهديدات والضغوط الإقليمية والدولية، وهذا ما يجعل من التعاون المشترك بين دول الخليج وكوريا الجنوبية أمرًا مهمًا.

٤-الإرهاب كظاهرة عابرة للحدود:

نتفق أنه لم يعد الإرهاب ينتمي إلى بلد محدد، ولم تعد خلاياه تستوطن أرضًا بعينها، وإذا كانت الحرب ضده قد نجحت في تفكيك خلاياه الكبرى، والسعي الدؤوب لمحاصرة الدعم البشري والمادي، فقد أفضى ذلك كله إلى تفتيته إلى جماعات صغيرة تفتقر إلى التنظيم المحكم والعناصر القيادية، واستوطنوا دولا عدة أصبحت مأوى لهم، ومركزًا منه يخططون، ومنه ينطلقون، وقد أصبحت الجماعات الإرهابية عصابات عابرة للقارات، وأصبحت جرائمها من ذلك النوع الذي يطلق عليه الجرائم العابرة للحدود، وهو ما يدفع لضرورة التنسيق.

الإرهاب العابر للأوطان...لا يستثني أحدًا

فإذا كان تحدثنا عن المحددات الأربعة التي في نظري تجعل من التعاون الخليجي-الكوري أمرًا بالغ الأهمية.

فلا يستطيع أن يكون بمعزل عن التهديد الإرهابي فالعمليات الإرهابية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠١م، وسلسلة الهجمات التي مست بقاع متعددة من العالم، حيث أصبح الإرهاب يضرب في كل مكان جعلتنا نقر وندرك بأن الإرهاب ظاهرة عالمية لا تعترف بحدود ولا بجنسية ولا بدين وإنما تضرب أينما توفرت الفرصة.

فكوريا تدرك ما يمثله الإرهاب من مخاطر من حيث:

١- أنه يشكل عائق أمام التنمية الأداء الاقتصادي المتميز، خاصة أن كوريا من المتوقع أن تحقق نسبة نمو لسنة ٢٠١٧ تتجاوز ٤ بالمائة.

فوفق الرؤية الكورية، أن الدول التي ضربها الإرهاب أو تضررت من الظاهرة الإرهابية عرفت تراجعًا محسوسًا في نسبة، للأداء الاقتصادي وضعف جلب الاستثمارات وهو ما يجعل من كوريا الجنوبية تضع خطر الإرهاب على الاقتصاد كأولوية ملحة.

٢- انه يشكل دعاية إعلامية: بحيث أن معظم العمليات الإرهابية تقوم على البروباغوندا أو الدعاية.

فحيثما يضرب الإرهاب تجد زخمًا إعلاميًا تسويقيًا لتلك العمليات، وهو ما تعتبره كوريا الجنوبية بمثابة تهديد حقيقي في حال ما حصل، فقد يهز من صورتها وهيبتها أمام الجارة كوريا الشمالية وهو ما يعتبر خطًا أحمر.

٣- انه يشكل فيروس خطير يضرب المجتمعات ويفتتها، وكوريا الجنوبية تعول على العنصر البشري كعامل أساسي، وعليه فالإرهاب يشكل خطر.

٤- انه يشكل خطر على مفهوم الأمن القومي في كوريا الجنوبية، وعليه فلن تتأخر عن اتخاذ أية تدابير أو إجراءات من شأنها الحفاظ على أمنها القومي، وهو ما يجعل إلزامية الحرب على الإرهاب مبدأ تتخذه كوريا الجنوبية.

٥- إنه يشكل خطرًا على السياحة، حيث تعد كوريا الجنوبية في قائمة الدول الأكثر زيارة في العالم والإرهاب يعد خطرًا ضاربًا لهذا القطاع الحساس الذي تأثرت من تداعياته اقتصاديات دول عديدة.

فحينما تتخذ كوريا الجنوبية تدابير كـ:

- وضع قانون محاربة الإرهاب، وسبقه جدل كبير في الداخل وطيلة سنوات.
- رفع ميزانية مكافحة الإرهاب بـ ٢٠٪.
- إجراء تدريبات ومناورات مشتركة في مجال مكافحة الإرهاب
- المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب
- التكوين والتدريب على محاربة الإرهاب

فهناك عدة شواهد تدفعنا للقول بأن كوريا الجنوبية تدرك أن هناك مخاطر قائمة أو محتملة، يستوجب على أساسها اتخاذ التدابير اللازمة وتشرع التخوف القائم من احتمال التعرض لهجمات إرهابية ويدفع بكوريا الجنوبية نحو تعزيز مقارباتها في مجال محاربة هذا الخطر حيث:

- طلبت الحكومة الكورية من سفاراتها في الشرق الأوسط و إفريقيا تركيز جهودها لتعزيز الأمن، ونجد هنا تصريح مسؤول حكومي حينما يقول (الحكومة تدعو سفاراتها إلى تركيز جهودها على الإعداد لمواجهة الإرهاب في شكل جيد) هذا يقودنا للقول أن كوريا تدرك حجم المخاطر القائمة وتتخذ ما يستلزم من إجراءات الحيطة المتوجبة خاصة الخطر القادم من الشرق الأوسط و الزاحف من إفريقيا.
- دخل مطار أنشتون الدولي والذي يعد من أكبر المطارات في كوريا الجنوبية في حالة طوارئ لمواجهة الإرهاب بعد أحداث هجمات باريس، ورفعت درجة الطوارئ بعد تفجيرات بروكسل ويحافظ المطار على درجة التأهب من الدرجة الثالثة من أصل ٥ درجات.
- لو نعود بالتاريخ للوراء، نتذكر في ٢٤نوفمبر ٢٠١٥م، حينما كشفت المخابرات الكورية عن ارتباط ١٠ من مواطنيها بشكل مباشر بتنظيم داعش، هذا إن دل فهو يدل على وجود خلايا نائمة وشبكات تجنيد .حيث تم تحديد ١٠اشخاص داخل كوريا الجنوبية يدعمون تنظيم داعش وكانت السلطات الكورية قد رحلت خلال السنوات الأخيرة ٤٨ أجنبيًا تخوفًا من ارتباطهم بالإرهاب الدولي.
- تعرض كوريا الجنوبية لاعتداءات إرهابية الكترونية من خلال تعطيل أنظمة الكترونية وجل الاتهامات تصب نحو الجارة كوريا الشمالية التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن القائمة السوداء.
- نشرات التحذير التي تصدر من قبل السلطات كوريا الجنوبية لرعاياها بتوخي الحذر
- تلقي كوريا الجنوبية لتهديدات وهذا حسب المصادر الكورية.

كوريا وضعت قانون محاربة الإرهاب ورفعت ميزانية مواجهته ٢٠٪ وأجرت تدريبات مشتركة في مجال مكافحته

آليات محاربة الإرهاب وفق الرؤية الممكنة

فوفق بعض هذه المؤشرات المذكورة سابقًا، ندرك أن كوريا الجنوبية تدرك حجم المخاطر القائمة وشدة الخطر الناجم عن الظاهرة الإرهابية العابرة للأوطان، وعلى أساسها تسعى لاتخاذ التدابير وتعميق علاقاتها ودول مجلس التعاون الخليجي الذي يعود حسب تصوري إلى:

- الاستفادة من الثقل الخليجي بالمنطقة وقربها من منطقة الأزمات.
- الاستفادة من الخبرة الخليجية في مجال محاربة الإرهاب.
- الاستفادة من حجم المبادلات التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي وتعزيزها لتصبح شراكة إستراتيجية تشمل كافة المجالات.
- الاستفادة من الخبرات المتبادلة في مجال محاربة الجريمة الالكترونية.

وعليه فإدراك ما يشكله الإرهاب من مخاطر حقيقية ومتصاعدة، وفي ظل تحرك دولي يسعى إلى مقاربة فعالة وناجعة لكن هناك إشكالية تكمن في منهجية تقييم المخاطر الإرهابية من منظور العمل الميداني والتكتيكي وتزداد المسألة تعقيدًا بتعدد المخاطر والتهديدات وتنوع مصادرها وطبيعتها وأهدافها على المستوى القريب أو البعيد.

بحيث لا يمكن جمعها في إطار شامل تحكمه نظرية عامة لإدارة المخاطر بالإضافة إلى أن عملية رصد المخاطر والتهديدات بهدف تحليلها وتقييمها وإدراك أبعادها الشاملة قد يكون من الصعوبة بمكان في ضوء تغير هذه المخاطر واختلاف وجهات النظر في التعامل معها.

فمن خلال المحددات التي تبرز أهمية التعاون الخليجي-الكوري وما تشكله المخاطر الأمنية الناجمة عن الظاهرة الإرهابية كخطر قائم، يتحدد شكل التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا من خلال:

- تكثيف التعاون والتنسيق الاستخباراتي من خلال تبادل المعطيات وتحليلها.
- بناء شراكة إستراتيجية شاملة تقوم على التعاون الاقتصادي والأمني.
- الاستفادة من الإمكانيات التي تتميز بها كوريا الجنوبية في مجال الصناعات العسكرية ودعم دول مجلس التعاون الخليجي بالتجهيزات والمعدات التي تسمح بمجابهة هذا الخطر.
- تشكيل مثلث استراتيجي Strategic Triangle يعني تشكيل مثلث أضلعه دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية لمجابهة التحديات الزاحفة.
- الاستفادة من الدورات التكوينية وتبادل الخبرات.
- تجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية.

حيث تشمل آليات العمل حزمة من الإجراءات المختلفة، تستهدف تحقيق الأهداف الرئيسية التي تقوم على محاربة الإرهاب العابر للأوطان وكافة أشكال التهديد. هذه الآليات تتضمن:

- عمليات رصد الأنشطة الإرهابية وداعميها وتحليل المعطيات المتعلقة بها.
- العمل على وقف الدعم المادي والبشري المقدم للجماعات الإرهابية، بسلسلة تفصيلية من الإجراءات مثل تتبع الحسابات وعمليات غسيل الأموال والدعم التكنولوجي.
- كذلك تتضمن آليات التنسيق بين مهام الأجهزة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية المختلفة ووكالات الاستخبارات.
- هناك آلية لتقييم العمل المشترك بشكل دوري وعن طريق لجنة أمنية مشتركة.

إن المتتبع لمسار العلاقات الخليجية وكوريا الجنوبية في خضم التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة وما يشكله العامل الأمني من رهان صعب يفرض نفسه على واقع العلاقات المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية.

فدول الخليج وهي في فضاء جيوسياسي، يشهد تسارع للأحداث الأمنية وبفعل تطور البيئة الهيكلية الداخلية للمجتمع الخليجي من جهة، والهيكلة الإقليمية من جهة ثانية، يجعلها تسير في عملية تنويع شركائها الإقليميين والدوليين الذين تتوافق رؤاهم وتوجهاتهم نحو بناء مقاربة ناجحة وفعالة لمحاربة الإرهاب ومواجهة التحديات الأمنية.

فمما سبق، فان التقارب الخليجي-الكوري يمكن أن يحقق نجاحات هامة على مستوى التنسيق الأمني، وفقا لرؤية تقوم على أساس أن المخاطر مشتركة، وهذا ما قد حددناه في المحددات الأربعة التي تبرز أهمية التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية.

فالواقع الجغرافي ولغة التقارب الاستراتيجي، تجعل من التنسيق الأمني لمواجهة كافة أشكال وأنواع المخاطر الأمنية أمرًا استعجاليًا يفرض نفسه على ضوء المتغيرات الحاصلة.

أما المأمول من هذا التعاون فهو أن يتوج بشراكة إستراتيجية شاملة مبدؤها الحرب الشاملة، على الإرهاب وأهدافها تحجيم المخاطر الأمنية.

*رئيس اللجنة الجزائرية-الإفريقية للسلم والمصالحة. خبير في القضايا الأمنية والاستراتيجية

واقع العلاقات الاقتصادية الخليجية - الكورية الجنوبية وآفاقها المستقبلية

دور القطاع الخاص في توطين التكنولوجيا الكوريـة بدول الخليج

تطورت العلاقات الخليجية ــ الكورية الجنوبية تطورًا لافتًا وجمعت المصالح الاقتصادية خبراء البلدين على طاولات التعاون التجاري، كما ساهمت العلاقات السياسية المميزة بين الجانبين في الدفع بالعلاقات قدمًا نحو مجالات تعاون أكثر اتساعًا وحاضر تلك العلاقات وماضيها القريب يوحي بأن العلاقة قوية ومتينة.

شريف شعبان مبروك

تعتبر المملكة العربية السعودية المورد الأول لكوريا الجنوبية من النفط، وأكبر شريك تجاري لها في الشرق الأوسط، كما أنهما على وفاق حيال القضايا الدولية مثل السلام الدولي والبيئة والتجارة ومكافحة الإرهاب واحتواء أخطار السباق النووي وغيرها، ومع بداية عام ٢٠١٢م، وبمناسبة الذكرى الخمسين لبدء العلاقات قام البلدان بتوسيع نطاق التعاون ليتعدى مجالات السياسة والاقتصاد ويقفز قفزة جديدة ليشمل مجالات الثقافة والتعليم وغيره.

وقد أدت قدرات كوريا الجنوبية في الصناعات الثقيلة والإنشاءات إلى تفوق شركاتها على الأطراف الغربية العاملة في دول المجلس، لا سيما في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والنقل، كما أن الاستهلاك الخليجي المتزايد من الإلكترونيات والسيارات جعل العلاقة التجارية مع الخليج تتجاوز النفط، وقد وقعت دول الخليج وكوريا الجنوبية مذكرة تفاهم في سبتمبر ٢٠١٤م، لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة المتجددة والتعليم العالي والبيئة وتقنية المعلومات والاتصالات، ومحطات إنتاج الطاقة.

ولقد ترسخ نهاية عام ٢٠١١م، نهج جديد للتعاون بين دول الخليج وكوريا الجنوبية، فقد تم توقيع اتفاق بين السعودية وكوريا الجنوبية بشأن التعاون في مجال تطوير الطاقة النووية، والبحث وبناء محطات للطاقة النووية، والتدريب والأمان، والاتفاق تعميق التعاون في قطاع السيارات وبناء السفن والإلكترونيات والبنية التحتية.

أولاً: النفط قاطرة العلاقات الاقتصادية الخليجية – الكورية

لم تصبح الصين الدولة الآسيوية الوحيدة في صدارة الدول المستوردة للنفط، فاليوم تتبع كل من الهند وكوريا الجنوبية وتايوان هذا التوجه، وما يقارب نصف الدول على قائمة أكثر عشر دولاً استيرادًا للنفط الخام تقع في آسيا، وكوريا الجنوبية تأتي في المرتبة السادسة من هذه القائمة.

ارتفع استيراد كوريا الجنوبية للطاقة، ففي عام ٢٠١٤م، استوردت ما يعادل من ٢,٥ مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمكثفات، ما جعلها خامس أكبر مستورد في العالم، في حين شكلت الواردات النفطية الكورية من منطقة الشرق الأوسط أكثر من ٨٤٪ في عام ٢٠١٤م.

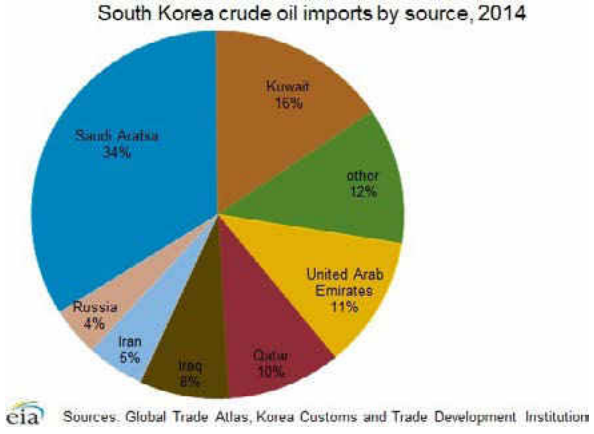

ويبين الشكل التالي أن السعودية هي أكبر مصدّر للطاقة إلى كوريا الجنوبية، حيث بلغ حجم صادرات السعودية إلى كوريا الجنوبية نحو ٣٧,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، وتبعتها قطر بما يعادل ٢٦ مليار دولار، ثم الكويت بحجم صادرات بلغ

تفاوض السعودية كوريا الجنوبية لإنشاء حاملات طائرات هليكوبتر مقاتلة مزودة بقدرات عسكرية هجومية ومنظومات دفاع جوي

١٨,٤ مليار دولار، وتليها الإمارات بصادرات إلى كوريا الجنوبية بنحو ١٦,٢ مليار دولار. في حين خفضت سيئول مشترياتها من النفط الإيراني بنسبة ١٠٪ في عام ٢٠١١م، إلى ٥٪ عام ٢٠١٣م، وتوقفت خلال عام ٢٠١٤م، عن استيراد النفط الإيراني، للتوافق مع العقوبات الدولية على إيران.

في عام ٢٠١٤م، استوردت كوريا الجنوبية نحو ١,٨ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي المسال، والذي شكل نحو ١٥٪ من تجارة الغاز المسال العالمية، ويوضح الشكل التالي واردات الغاز الطبيعي المسال لكوريا الجنوبية من قطر وإندونيسيا وماليزيا، وعمان.

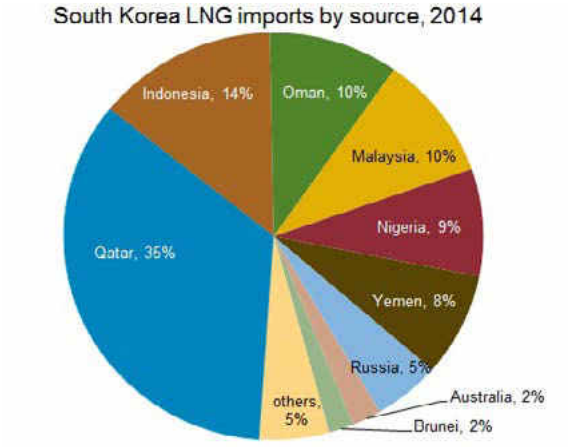

وقد جعل التعاون المثمر بين الإمارات وكوريا من دولة الإمارات أكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغ التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠١٤م، نحو ٢٤ مليار دولار، وبلغ حجم التجارة غير النفطية بين البلدين ٧ مليارات دولار، وتشهد العلاقات الثنائية تطورًا نوعيًا وفوز مجموعة من الشركات الكورية بعقد بناء أربعة مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية في الإمارات ارتقى بالعلاقات الاقتصادية، ويذكر أنه في٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩م، تم توقيع عقد بقيمة ٧٥ مليار درهم مع ائتلاف كونسورتيوم من شركات كورية لتنفيذ الإنشاءات والصيانة لهذه المحطات، والعلاقات بين سلطنة عُمان وكوريا الجنوبية متنامية، فقد ارتفعت صادرات السلطنة إلى سيئول من ٨٤٢ مليون ريال في عام ٢٠٠١م، إلى مليار و٧٦٥ مليون ريال عام ٢٠١٣م، وبلغت واردات السلطنة من كوريا نحو ٣٦٩ مليون ريال عام ٢٠١٣م، بعد أن كانت نحو ٧٢ مليون ريال عام ٢٠٠١م، وتشير الإحصائيات أن صافي الميزان التجاري يميل لصالح السلطنة خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢م، حيث بلغ نحو ١٠٩٧ مليون ريال، و١١٩٨,٦ مليون ريال على التوالي.

ثانيًا: واقع العلاقات التجارية الخليجية – الكورية

شرعت كوريا الجنوبية في توسيع وتنويع العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج، انطلاقًا من خطة الابتكار الاقتصادي لكوريا التي طرحتها منذ ثلاث سنوات، حيث أسست الرئيسة الكورية بارك كون هاي، المبادرة جديدة في ٦ يناير ٢٠١٤م، وتهدف إلى الابتكار وتنشيط الاقتصاد من خلال حل القضايا الرئيسية الثلاث المحددة كسبب للركود، وتعتبر إحدى أهم الاستراتيجيات الرئيسية المواجهة للتحدي الاقتصادي، وتعتمد على تعزيز التوسع في الأسواق الخارجية، وهكذا برزت منطقة الخليج كوجهة مهمة لكوريا الجنوبية، و هدفًا للسياسة الاقتصادية الكورية، ومن ثم اعتمدت سيئول استراتيجية تنطوي على مجموعة من الخطوات لتعزيز الشراكة مع دول المنطقة، واحدة من هذه الخطوات هو تحديد وتطوير مجالات جديدة في منطقة الخليج، ويكفي أن نحو ٣٩,٨٪ من كل مشروعات البناء والإنشاءات التي فازت بها كوريا الجنوبية في الخارج هي في منطقة الخليج.

وعلى الصعيد التجاري، بلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية وكوريا الجنوبية عام ٢٠١٤م، نحو ١٧٠ مليار ريال، وبلغت قيمة صادرات المملكة إلى سيئول ١٣٣ مليار ريال، والواردات من كوريا ما قيمته ٣٧ مليار ريال، و قفز حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٤,٢ مليار دولار عام ١٩٩١م، إلى أكثر من ٣٥ بليون دولار في أكتوبر عام ٢٠١٤م، وتعد المملكة الشريك التجاري الرابع لكوريا، كما أن كوريا هي الشريك الخامس للسعودية، ويقدر عدد الشركات الكورية العاملة في المملكة أكثر من ١٠٠ شركة، ويُنظم سنويًا مجلس الغرف السعودية بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية الكورية ملتقى الأعمال السعودي الكوري، كما قامت شركة أرامكو السعودية عام ٢٠١٣م، بتأسيس مركز أبحاث ثاني أكسيد الكربون، بالشراكة مع المعهد الكوري المتقدم للعلوم والتقنية، وهو أحد المراكز الثمانية التي تعزز رؤية أرامكو الاستراتيجية لعام ٢٠٢٠م.

في ١٧ أكتوبر ٢٠١١م، رست المدمرة الكورية كانج جام تشان في ميناء جدة، والسفينة تشن جي سفينة الإمداد للقتال السريع التي شاركت في الحرب على القراصنة في البحر الأحمر وبحر العرب، ثم بدأت مناورة بحرية بين القوات البحرية الملكية السعودية والقوات البحرية الكورية، تضمنت مناورات تكتيكية لتعزيز القدرات العملياتية المشتركة بين البلدين، وعمليات المناورة جرت تحت مسمى «تمرين العبور» وشاركت فيها من الجانب السعودي سفينة الرياض.

كما أعطى المنتدى الاقتصادي والتجاري الأول بين المملكة وكوريا عام ٢٠١٤م، بعدًا جديدًا للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، حيث أسهم في تعزيز التعاون في مجالات الصحة، والطب، وتنمية القوى البشرية، والطاقة النووية، والاستثمار في مختلف المجالات، خاصة الصناعي والتقني.

في مجال الطاقة، برزت كوريا الجنوبية كمنافس في الحصول على اتفاقية امتياز النفط بالمملكة في تطوير حقل تافولا البحري، فضلاً عن اثنين من الامتيازات البرية، كما أن شركة «إسئويل»، ثالث أكبر شركة لتكرير النفط البري (S-Oil) وقعت صفقة لمدة ٢٠ عامًا لشراء النفط من المملكة، إلى جانب إن عقود الصناعة والدفاع، جاءت مع شركة هيونداي للهندسة والبناء، التي حصلت على عقد مهم للبناء في المملكة، وكنتيجة لذلك، شهدت كوريا الجنوبية أكبر نمو في التجارة الثنائية بين دول المجلس على مدى السنوات القليلة الماضية.

وفي إطار تطور العلاقات بين الجانبين بدأت السعودية في يوليو ٢٠١٦م، مفاوضات مع كوريا الجنوبية لإنشاء حاملات طائرات هليكوبتر مقاتلة لتأمين الحدود البحرية للسعودية، وسوف تكون السعودية أول دولة في العالم تشترى هذا النوع من حاملات الطائرات من كوريا، وهي من إنتاج شركة «هانجين نافي انداستريز» الكورية للصناعات الثقيلة، وهي ومزودة بقدرات عسكرية هجومية ومنظومات دفاع جوي، ويبلغ طولها ١٩٩ مترًا وعرضها ٣١ مترًا، وتزن ١٤ ألف طن وهي فارغة، ويزداد هذا الوزن إلى ١٨ ألف طن في حال تسليحها بالكامل.

ومن جهة أخرى، تُعد كوريا الجنوبية أكبر شريك تجاري للكويت، حيث أن واردات الكويت من كوريا الجنوبية قفزت بنسبة كبيرة تصل إلى ٧٠ ٪ بين عامي ٢٠١٣ – ٢٠١٤م، نتيجة ضخامة برامج التنمية في الكويت من جهة، وجودة المنتج الكوري من جهة أخرى، حيث أثمر تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال السنوات الأربع الأخيرة عن بناء منشآت للطاقة والبترول في الكويت للحفاظ على الضغط في آبار النفط في حقل «برقان» البترولي بقيمة ٧٤٢ مليون دولار، كما أسهمت سيول في تشييد ميناء حاويات يحتوي على ٦٠ مرفأ في «ميناء مبارك» بجزيرة بوبيان بقيمة ١,١٣ مليار دولار، إضافة إلى إنشاء «جسر جابر» أحد أطول الجسور البحرية في العالم بقيمة تجاوزت نحو ٢,٥ مليار دولار.

وبالنسبة إلى قطر ، فقد ارتفعت قيمة التبادل التجاري لدولة قطر مع كوريا خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ – ٢٠١٤م، من نحو ٤٦,٤ مليار ريال قطري عام ٢٠١٠م، إلى نحو ٩٣,٧ مليار ريال قطري عام ٢٠١٤م، حيث شهدت التجارة بين البلدين تطورًا ملفتًا حتى وصلت إلى نحو ١٦٪ عام ٢٠١٤م، من حجم التبادل التجاري الدولي لقطر ، كما أن الصادرات القطرية لكوريا بلغت ١٩٪ من إجمالي صادرات قطر لدول العالم، وتغطي صادرات قطر من النفط والغاز ٣٠٪ من احتياجات سوق الطاقة في كوريا، في حين شكلت الواردات القطرية من كوريا ما نسبته ٣,٤٪ من إجمالي واردات قطر لعام ٢٠١٤م.

السعودية المورد الأول لكوريا الجنوبية بالنفط وأكبر شريك تجاري لها في الشرق الأوسط

وإلى جانب ذلك، دخلت العديد من الشركات الكورية في مشروعات البنية التحتية، والغاز المسال وتحلية المياه بقطر، وتعمل في قطر نحو ٣٤ شركة كورية برأس مال يتخطى المليار دولار، تعمل في مجالات البنية التحتية والطاقة والبناء والتشييد والصرف الصحي، بينما بلغ عدد الشركات القطرية – الكورية المشتركة نحو ١١٥ شركة برأس مال يقارب مليار دولار.

ثالثًا: تنسيق التنويع الاقتصادي الخليجي - الكوري

في ١ مارس ٢٠١٥م، بدأ الرئيس بارك جيون هاي جولة استغرقت نحو تسعة أيام في دول المجلس، شهدت إطلاق مبادرة كورية لتنويع شراكاتها مع دول الخليج، وشملت التعاون بين شركتي «كيه تليكوم» الكورية وشركة «الاتصالات السعودية» في تطوير قدرات الابتكار في المملكة، واتفاق بين كوريا وقطر للتعاون في مجال البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الطاقة. التعاون بين كوريا الجنوبية والإمارات في مجال التكنولوجيا الزراعية المتطورة والتبادل الثقافي، ويشكل هذا التعاون في مجالات النمو الجديدة التي تعتزم كوريا الجنوبية تطويرها للتوسع في الأسواق الخارجية.

إجمالي الصادرات السلعية (غير النفطية) حسب أهم الدول لعام 2014م ومعدل النمو % لدول مجلس التعاون
GCC Total Merchandize Exports (Non- oil) by Main Countries in 2014 & Growth rate %

MN SUS — مليون دولار

Export to	مجلس التعاون الخليجي GCC		دولة الكويت Kuwait		دولة قطر Qatar		سلطنة عمان Oman		المملكة العربية السعودية K.S.A.		مملكة البحرين Bahrain		الإمارات العربية المتحدة UAE		الدول المصدر إليها
	%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	
India	-18.9	18,222.5	21.8	870.8	-2.7	1,114.5	-13.0	1,099.1	39.1	3,830.3	-27.0	167.9	-31.9	11,139.9	الهند
China	-1.0	13,360.9	-0.1	1,033.4	-6.3	1,157.0	-18.1	1,230.1	-1.5	7,317.6	-72.0	146.3	40.2	2,476.5	الصين
Iran	-5.5	12,033.4	19.3	87.4	-52.1	7.3	8.0	349.1	26.2	102.1	9.5	5.8	-6.2	11,481.6	إيران
Iraq	67.7	8,327.2	20.8	681.5	23.9	106.4	-19.1	191.4	7.9	578.6	143.9	99.5	90.4	6,669.8	العراق
Belgium	8.0	6,629.3	-18.6	66.4	-15.1	244.4	-17.7	82.1	2.5	1,798.4	410.1	32.9	12.7	4,405.2	بلجيكا
Singapore	-8.8	6,216.3	93.5	73.8	168.4	813.1	-30.5	178.4	8.4	3,696.8	-38.9	80.2	-48.6	1,374.0	سنغافورة
Turkey	-30.0	5,829.6	-54.6	134.9	11.2	419.8	-19.0	146.5	17.7	2,133.4	-22.6	196.5	-48.3	2,798.5	تركيا
USA	3.0	5,819.8	-38.0	124.0	-21.7	535.9	33.3	743.1	-5.9	1,415.3	30.6	915.9	4.1	2,085.4	الولايات المتحدة
Switzerland	22.1	4,457.9	46.7	66.7	49.1	67.5	37.5	217.0	18.2	2,105.0	102.0	247.2	17.0	1,754.5	سويسرا
Egypt	-16.6	3,922.5	-24.1	62.9	103.8	23.3	-6.5	112.7	1.4	234.8	-49.0	14.2	-17.8	3,474.6	مصر
Hong Kong	-10.2	3,675.5	-90.1	6.9	-51.0	187.4	21.7	102.3	0.4	831.9	14.1	42.2	-6.9	2,504.8	هونغ كونغ
United Kingdom	18.5	3,527.8	-9.8	200.3	-20.2	99.3	39.9	1,502.7	17.2	1,024.5	-12.0	16.5	3.1	684.5	المملكة المتحدة
Pakistan	5.3	3,000.0	3.0	123.1	26.9	264.1	1.1	34.6	4.9	1,968.1	-47.2	67.4	12.1	542.7	باكستان
Jordan	7.6	2,840.7	-38.9	20.4	-11.0	322.7	0.2	456.7	1.8	1,392.3	-22.1	63.3	71.9	585.3	الأردن
Rep. of Korea	34.4	2,395.8	-23.0	77.1	8.7	122.9	-15.4	210.5	71.9	1,493.9	-59.9	5.1	10.6	486.5	جمهورية كوريا
Malaysia	12.5	2,090.7	43.3	9.7	-37.8	44.1	-27.3	254.9	-11.2	463.3	-14.6	94.2	53.5	1,224.6	ماليزيا
Netherlands	1.0	2,073.6	-61.1	74.9	42.1	412.9	0.0	0.0	-6.1	1,213.1	458.8	61.3	17.0	311.4	هولندا
Taiwan	22.4	1,934.1	255.2	20.8	-13.4	169.5	-58.1	42.8	12.5	892.8	-33.6	75.9	98.8	732.3	تايوان
Italy	-14.8	1,844.9	-56.5	9.0	9,208.0	0.7	70.2	0.2	25.1	5.6	-61.3	0.2	-14.5	1,829.2	إيطاليا
Afghanistan	344.0	55.4	#DIV/0!	0.0	7,114.9	53.7	-9.8	0.0	-96.5	0.1	-87.7	0.5	-82.1	1.1	أفغانستان
Rest of the World	3.1	98,936.6	-2.1	2,593.1	-4.9	7,063.4	-5.2	11,432.3	4.6	25,376.8	-14.3	6,663.8	9.6	45,807.2	بقية العالم
Grand Total	0.1	207,194.7	-3.3	6,337.1	-1.0	13,229.7	-3.8	18,386.4	7.2	57,874.6	-12.9	8,997.0	-1.2	102,369.8	المجموع

الواردات السلعية حسب أهم الدول لعام 2014م ومعدل النمو % لدول مجلس التعاون
GCC Total Merchandize Imports by Main Countries in 2014 & Growth rate %

Import from	مجلس التعاون الخليجي GCC		دولة الكويت Kuwait		دولة قطر Qatar		سلطنة عمان Oman		المملكة العربية السعودية K.S.A.		مملكة البحرين Bahrain		الإمارات العربية المتحدة UAE		الدولة المورد منها
	%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	
China	18.3	56,079.7	13.2	4,453.1	20.8	3,212.1	34.1	1,405.9	11.0	23,236.4	21.0	1,622.3	26.8	22,149.9	الصين
USA	0.1	50,554.7	4.0	3,024.3	10.0	3,474.1	(16.5)	1,264.7	(0.7)	22,614.7	21.7	950.5	(0.8)	19,226.2	الولايات المتحدة
Germany	8.5	29,823.5	6.0	2,100.5	22.4	2,172.6	(8.0)	863.4	5.1	12,558.1	14.2	582.4	11.8	11,546.6	ألمانيا
Japan	7.7	29,292.3	0.8	2,243.4	2.3	1,954.2	7.7	3,579.2	6.1	9,948.3	31.7	1,039.2	9.9	10,528.0	اليابان
India	(10.8)	27,933.6	10.6	1,295.2	30.5	1,168.3	(59.4)	1,265.7	7.7	6,268.9	27.5	506.4	(12.4)	17,429.1	الهند
Rep. of Korea	2.0	17,811.9	9.0	1,245.4	(4.5)	1,031.0	11.8	1,073.4	(10.2)	8,623.0	2.5	248.2	26.1	5,590.8	جمهورية كوريا
Italy	4.7	15,328.0	(3.7)	1,204.5	(3.1)	1,491.8	(10.2)	572.9	7.6	5,847.7	17.2	345.3	6.9	5,865.8	إيطاليا
United Kingdom	(15.7)	14,636.8	(1.8)	816.5	22.9	1,658.4	(0.3)	514.5	7.7	4,606.2	9.2	341.1	(33.5)	6,700.1	المملكة المتحدة
Switzerland	(19.2)	13,187.3	3.6	607.3	11.2	954.4	(7.0)	176.3	(9.1)	4,787.4	2.2	249.4	(30.1)	6,412.4	سويسرا
France	12.8	12,957.6	5.5	789.5	22.8	928.1	(25.4)	258.9	12.6	5,904.2	14.9	256.3	15.7	4,820.7	فرنسا
Thailand	0.5	8,463.8	22.9	565.6	8.4	523.5	(29.1)	482.6	3.0	3,708.5	11.9	251.0	(1.2)	2,932.6	تايلاند
Turkey	(10.5)	8,038.8	15.0	530.1	42.7	456.0	(14.1)	332.4	(11.5)	2,897.8	45.0	257.6	(18.2)	3,564.9	تركيا
Brazil	2.1	7,447.7	(23.9)	305.3	16.8	423.8	(7.7)	1,139.5	(10.2)	2,993.4	34.9	465.6	30.9	2,120.1	البرازيل
Australia	0.8	6,962.9	14.2	653.4	(12.3)	521.0	(4.0)	319.4	(2.9)	2,318.4	77.8	809.7	(8.7)	2,341.0	أستراليا
Belgium	11.5	6,864.1	(0.5)	153.1	34.3	246.7	(11.3)	344.0	1.1	1,554.7	10.7	64.1	17.3	4,501.5	بلجيكا
Malaysia	1.0	5,791.5	(0.6)	261.2	32.5	425.0	(7.1)	248.5	8.6	1,399.9	6.7	99.4	(4.1)	3,357.5	ماليزيا
Viet Nam	38.2	5,309.7	67.8	399.5	30.1	254.1	153.6	60.8	21.7	2,666.0	206.8	96.9	57.5	1,832.3	فيت نام
Spain	11.8	5,121.4	0.3	309.4	14.3	349.7	27.2	218.7	8.4	2,276.3	5.7	98.3	16.7	1,869.0	إسبانيا
Indonesia	21.0	4,947.1	11.0	236.2	1.3	150.1	8.7	233.2	23.0	2,433.7	33.4	84.7	22.8	1,809.3	أندونيسيا
Netherlands	4.4	4,708.7	2.8	454.3	18.8	347.9	(13.9)	425.4	4.7	1,890.3	34.3	137.3	5.9	1,453.3	هولندا
Rest of the World	0.9	144,751.3	4.2	9,387.7	13.3	8,699.2	(14.0)	16,164.8	3.0	45,299.5	(2.2)	11,618.4	2.9	53,581.7	بقية العالم
Total	2.3	476,012.4	5.9	31,035.6	13.3	30,442.1	(13.0)	30,944.2	3.4	173,833.5	7.9	20,124.1	1.7	189,632.7	المجموع

وقدمت دول المجلس وكوريا الجنوبية نموذجًا استراتيجيًا جديدًا يسعى من خلاله الطرفان لزيادة تنويع تعاونهما للدخول للأسواق الداخلية والخارجية لكلا الطرفين، حيث تجمع هذه الاستراتيجية بين قوة كوريا الجنوبية التكنولوجية والصناعية ورأس مال دول مجلس التعاون، وفعلا بدأت كوريا والسعودية في وضع هذا النموذج التجاري المشترك للعمل، حيث تم اتفاق الدولتين في ٣ سبتمبر ٢٠١٥ على بناء وحدات متكاملة واستهدفت مجال الطاقة النووية لبناء وحدات متقدمة لمفاعل (سمارت) في المملكة وتم الاتفاق على الخطوات الأولية بما في ذلك تشكيل لجنة لإدارة وإنشاء شركة مملوكة من البلدين لتنفيذ أعمال مشتركة، وإلى جانب ذلك، تخطط الدولتان لتطوير التعاون وتوسيع التعاون في مجالات السيارات والاستثمار المشترك، حيث يقوم الجانب السعودي بتوسيع استثماراته في مجالات الطاقة المتجددة وصناعة المعادن، التي تركز على صناعات السيارات وبناء السفن والكيماويات والإلكترونيات ومعلومات التكنولوجيا، بالإضافة إلى توسيع الاستثمار في الطاقة الكهربائية والموانئ والطرق، ومن جانبها تقوم كوريا الجنوبية بتقديم الدعم لتقاسم الخبرة والتجربة والإبداع التقني الذي اكتسبته في مرحلة التنمية

الاقتصادية مع الجانب السعودي وذلك من خلال تشكيل فريق استشاري للتصنيع.

ويوجد في المملكة حوالي ١٢٠ مشروعًا سعوديًا كوريًا مشتركًا بقيمة تقارب مليار دولار، ٢٠٪ منها مشاريع صناعية، كما يوجد لجنة سعودية كورية مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني وتعقد اجتماعاتها سنويًا، كما يوجد مجلس الأعمال السعودي الكوري المشترك الذي يهدف إلى تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

كما وقعت شركة «هيونداي للصناعات الثقيلة» في ٤ أكتوبر ٢٠١٦م، مذكرة تفاهم مع شركة الكهرباء السعودية لتوسيع نطاق الشراكة بينهما في سوق الكهرباء بالمملكة، حيث تعتزم السعودية استثمار ٨٩٫٣ مليار دولار حتى عام ٢٠٢١م، لزيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الكهرباء، إلى ١٠٥ جيجاوات مقابل ٦٥ جيجاوات حاليا بهدف تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد اكتمل العمل في تشييد مصنع لإزالة الهيدروجين من البروبان في مدينة أولسان، بالقرب من «سيئول»، في إطار المشروع الثلاثي المشترك بين السعودية، والكويت، وكوريا الجنوبية، وتبلغ قيمته تريليون وون (٨٤٤ مليون دولار)، وهذا المصنع تابع لشركة إس كي أدفانس (SK - Advanced) التي تم إنشاؤها في إطار المشروع الثلاثي المشترك بين شركة إس كي غاز، وشركة المتقدمة للبتروكيماويات السعودية (APC)، وشركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية (PIC)، ومن المقرر أن ينتج المصنع حوالي ٦٠٠ ألف طن من البروبيلين سنوياً.

وعن الفرص الصناعية المستقبلية الخليجية – الكورية، يُعتبر قطاع سكك الحديد الخليجي من بين الصناعات الواعدة، حيث إن الحكومات الخليجية تقدم حوافز متعددة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تبحث عن فرص في هذا القطاع، كما تركز الحكومات الخليجية بشكل كبير على صناعات إعادة التدوير، ويُعتبر تحويل النفايات إلى طاقة مصدرًا نظيفًا للطاقة وهذا ما تهتم به الحكومات الخليجية، كما ويسعى المستثمرون الخليجيون إلى التعاون مع شركات كورية في مجال الإلكترونيات والتكنولوجيا المتناهية الصغر (نانو).

رابعًا: الآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخليجية - الكورية

هناك ثمة دوافع حقيقية تدفع الجانبان لتوطيد العلاقات لخدمة الجانبين، يمكن القول إن التعاون المستقبلي بين القطاعين الخاص بين دول المجلس وكوريا الجنوبية، فلابد أن يقوم على ركائز أساسية، وهي:

أولاً: تبادل زيارة الوفود وإقامة المعارض وتوفير قاعدة بيانات ضخمة، وتطوير التشريعات والقواعد المنظمة للمعاملات التجارية.

ثانيًا: تعزيز دور رواد الأعمال والاستفادة من التجارب الكورية لتنمية قدرات شباب الأعمال الخليجي وإقامة مشاريع مشتركة والعمل على نقل التقنية وتوطينها في دول المجلس.

النظرة الاستشرافية للعلاقات الخليجية ـ الكورية

عند النظر بشكل استشرافي في مستقبلي إلى هذه العلاقة وكيفية تنويع أسسها وتنمية مساراتها، يجب التركيز على النقاط التالية:

أولاً: ينبغي توسيع نطاق التعاون الصناعي بين كوريا ودول المجلس وفقًا لسياسات دول المجلس من أجل سياسة التنويع الاقتصادي.

ثانيًا: تنمية الاستثمار المشترك بين كوريا ودول المجلس في قطاعات التعليم والإسكان والرعاية الصحية.

ثالثًا: زيادة التعاون لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من التجربة الكورية الجنوبية في هذا الشأن.

رابعًا: العمل على تعزيز دور القطاع الخاص في إطار توسع دول مجلس التعاون الخليجي في الخصخصة.

خامسًا: زيادة تبادل المهنيين لتشجيع تبادل المعرفة والتكنولوجيا في صناعات محددة، كما يمكن لمراكز التدريب أن تلعب دورًا هامًا في تبادل الخبراء والمتدربين ومساعدة الشباب على تطوير مهارات قابلة للتسويق.

خاتمة:

على مدى العقود الأربعة الماضية قدمت دول مجلس التعاون النفط والغاز والكهرباء والنقل والأنشطة ذات الصلة لشركات التصنيع الكورية، كما وفرت هذه الدول أيضًا لكوريا فرص الأعمال في قطاع البناء والتشييد، بما في ذلك بناء الطرق السريعة والموانئ، والمنشآت الصناعية، وعلى الرغم من ذلك، يجب أن يبذل المزيد من الجهود لتنويع التعاون الصناعي لتوطين التكنولوجيا، وتفعيل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتبادل الخبراء والمتدربين.

ورغم أن التعاون الاقتصادي بين الجانبين يمكن تعزيزه من خلال زيادة دور القطاع الخاص، فينبغي أولا: تقديم الحوافز الاقتصادية والبرامج السياسية من أجل مساعدة الشركات الخاصة على إيجاد طريقة للتعاون بشكل أفضل، ثانيًا: ينبغي للحكومات أن تشجع المؤسسات المالية على المشاركة بنشاط في البرامج التي تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة في إقامة مشاريع مشتركة مع التكنولوجيا المتطورة الخاصة بهم، ثالثًا: يتعين على الحكومات تسهيل تدفق المعلومات من أجل تقليل المسافة الثقافية والجغرافية بين كوريا ودول المجلس.

وباختصار، ينبغي معالجة الشراكة الاقتصادية بين كوريا ودول المجلس من خلال منظور طويل الأجل، لأن ذلك يمكن أن يحقق زيادة في المنافع الاقتصادية المتبادلة مستقرة ومستدامة.

* باحث في الشؤون العربية والإقليمية

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

الأمريكيون يختارون بين أميركتين مختلفتين لا بين مرشحين للرئاسة

"كلينتون "المرشح التالف" و"ليست الخيار الأفضل" وترامب بدون حزب أو إعلام أو نساء

في عدٍ تنازلي قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقرر عقدها في الثامن من نوفمبر القادم، جاءت المناظرة الثالثة والأخيرة بين مرشحي الرئاسة، لتشهد مرشح الحزب الجمهوري وهو يسدد سهامه إلى صميم الديمقراطية الأمريكية. إنها المرة الأولى في تاريخ أمريكا التي يتجرأ فيها أحد المرشحين إلى المنصب الأعلى في البلاد على المساس بتلك المنطقة المقدسة: فعندما سئل دونالد ترامب ما إذا كان سيقوم بقبول نتائج الانتخابات، أذهلت إجابته شعبًا كان يتوقع بالفعل أي شيء منه، إلا أنه لم يرد أن يصدق بأنه سوف يشطح بعيدًا إلى هذا الحد. فقد أجاب السيد ترامب قائلاً" سأقول في حينها، سأدعكم تترقبون"!

د. أمل مدللي

وقد كان ذلك مقلقًا للغاية بالنسبة للأميركيين، لأن التداول السلمي للسلطة هو حجر الأساس للديمقراطية الأمريكية، ولطالما كان واحدًا من أثمن القيم الأمريكية التي يحسدها عليها العالم. لكن هذه هي انتخابات ٢٠١٦م، الانتخابات الأكثر تفردا وغرابة في تاريخ أمريكا، حيث يأمل الناخبون الأمريكيون أن تكون معاناتهم قد قربت على الانتهاء قبل انعقاد انتخابات الثامن من نوفمبر. آملين أن يكونوا قادرين أخيرا على التقاط أنفاسهم بعد انتظارهم نهايتها بفارغ الصبر.

لقد حطمت تلك الانتخابات كافة المحرمات في السياسة الأمريكية وفي مسلك المرشحين. فلا يمكن أن يكون هناك مرشحين أكثر تباينًا: مرشحة الحزب الديمقراطي: سيدة ذات خبرة واسعة وزوجة رئيس سابق، كان محل إعجاب الكثيرين، كما كرهه آخرون واعتبروه غير جديرٍ بالثقة. وهي أول امرأة على الإطلاق يتم ترشيحها من قبل أحد الأحزاب الأمريكية الرئيسية لمنصب رئيس الجمهورية، واذا ما تم بالفعل انتخابها فستكون أول امرأة تتولى رئاسة الولايات المتحدة، في خطوة تاريخية للنساء ولهذا البلد. وهي سيدة لديها حزبها وائتلاف من المؤيدين ممن يمثلون النسيج الأمريكي من مختلف الشرائح السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، بل ويشمل كذلك الجمهوريين الذين وجدوا صعوبة في دعم مرشح حزبهم في هذه الانتخابات.

ومع هذا، فهي وفقًا لاستطلاعات الرأي التي يقوم بها الخبير والمحلل السياسي "جون زغبي" : "مرشح تالف"، و " ليست الخيار الأفضل في اللحظة الراهنة ". فهي تعاني من فضيحة البريد الإلكتروني التي أرقت عليها حملتها منذ البداية، إذ تم اتهامها باستخدام بريدها الإلكتروني الخاص في المراسلات السرية مع الموظفين والمسؤولين إبان عملها في وزارة الخارجية. كما تطاردها كذلك أشباح بنغازي، حيث اتهمت بأنها لم تستجب بالسرعة الكافية وتهب لإنقاذ ملحق السفارة الأمريكية هناك. وتحمل على عاتقها أيضًا ممارسات مؤسسة كلينتون، محاولةً التصدي إلى الاتهامات التي وجهت إليها من محاباة للأشخاص الذين قاموا بالتبرع للمؤسسة، ولقبولها تبرعات من جهات أجنبية.

ومن ناحية أخرى، المرشح الجمهوري الذي لم يتول منصبًا عاماً من قبل: رجل الأعمال الناجح، الذي يميل إلى المبالغة في ثرائه وفي إغداق الأموال كيفما شاء، ويتخبط في العشرات من اتهامات التحرش الجنسي والسلوك غير اللائق. وتنتهج حملته أسلوبا هو أشبه بتلفزيون الواقع وليس حملة سياسية حقيقية، حيث اعتاد توجيه الشتائم إلى معارضيه. وهو أول مرشح جمهوري لمنصب الرئاسة يقوم جميع زعماء حزبه إما بمقاطعته أو بالإعلان عن اعتزامهم عدم التصويت أو الحشد له. وردًا عليهم، قام ترامب بشن حرب شعواء ضد حزبه "المكتسب" وقياداته، زارعًا الانقسام بين جنباته. وربما يكون ترامب قد

اهتزاز أداء ترامب الضعيف وخسارته مليار دولار ومخاوف من عدم سداد الضرائب وهجومه في الثالثة فجرًا على ملكة جمال العالم يهدد مستقبله

أكال للحزب الجمهوري صفعة قاسمة، قد لا يتمكن الحزب من التعافي من أثرها للأبد. ويرى الخبراء السياسيون، وكما جاء مؤخرًا على لسان مستطلع الرأي الشهير جون زغبي " أن الحزب الجمهوري كما نعرفه، قد لقى حتفه وانتهى بغض النظر عن نتائج الانتخابات".

وقد هاجم ترامب باستمرار وسائل الإعلام ووصفها بتقديم " إعلام غير شريف". غير أن الأهم من ذلك هو قيامه باستعداء كافة الطوائف العرقية وشرائح المجتمع في هذا البلد، إذ أهان اللاتينيين والمسلمين وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء والسود. فعل كل هذا في الوقت الذي أشاد فيه "بالرجال الأقوياء" مثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كما رفض التسليم بأن روسيا هي من تقبع وراء قرصنة رسائل البريد الإلكتروني للسياسيين الأمريكيين، ومحاولتها التأثير على الانتخابات، حتى أنه قام بمديح الرئيس السوري بشار الأسد، قائلاً أنه أكثر ذكاء من هيلاري كلينتون والرئيس أوباما.

هذان هما الشخصان اللذان سيذهب الشعب الأمريكي للاقتراع بشأنهم في الثامن من نوفمبر المقبل، ولتقرير من منهما سيكون قائد أمريكا على مدار الأربع سنوات القادمة، أو وربما أكثر. إلا أن الناخبون في واقع الأمر، لن يذهبوا للاختيار بين مرشحين للرئاسة، بل سيذهبون للاختيار بين أميركتين مختلفتين تمام الاختلاف.

وقد تم عرض هاتين الأميركتين الشهر الماضي، من خلال حدثين هامين غيرا من مسار الحملة ومن الرأي العام كذلك.

مقطع الفيديو

كانت حملة ترامب قد تخلفت بالفعل عن كلينتون بواقع نقطتين إلى أربع نقاط، وأضحت أكثر اهتزازا كل يوم، وذلك لأسباب مختلفة: أداء ترامب الضعيف خلال المناظرة الأولى، والتقارير الواردة بشأن خسارته مليار دولار في سنة واحدة، واحتمالية عدم قيامه بسداد ما عليه من مستحقات للضرائب لفترة تصل إلى ثمانية عشر عامًا. بالإضافة إلى استخدامه تويتر ليشن هجومًا في الثالثة فجرًا على ملكة جمال العالم ، مستعينًا بلغة بذيئة في وصفه إياها.

ثم جاء شريط الفيديو حيث تم الاستماع الى ترامب الذي كان يستقل إحدى الحافلات بصحبة منتج برنامج "الوصول إلى هوليوود"، وقد كان يتفاخر بإقدامه على التحرش الجنسي

بالنساء، وكيف أنهن كن يسمحن له بفعل ذلك لمكانته وشهرته. وانتشر الفيديو كالنار في الهشيم. واستغله الديمقراطيون واصفين ترامب "بالمفترس الجنسي" وبأن هذا الفيديو يعد دليلا على ارتكابه جريمة" الاعتداء الجنسي " على النساء. بينما أصر ترامب وحملته بأن هذا الحديث لا يتعدى كونه "حديثًا معتادًا في حجرة تغيير الملابس " فدائما ما يتحدث الرجال بتلك الطريقة مع رفقائهم، لا أكثر ولا أقل. وقد استشاطت قيادة الحزب الجمهوري غضبًا، ونُقل عن أليكس سميث، رئيس اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري قوله " إن حزب لنكولن ليس بحجرة تغيير ملابس".

وقد جلب الفيديو سيلا من الهجمات على ترامب، وتراوح موقف قيادة الحزب ما بين مطالبة ترامب بالتنحي، وبين التخلي عنه، مثلما فعل الرئيس الجمهوري لمجلس النواب، بول رايان، بإلغائه الظهور معه في أحد التجمعات، مصرحاً بتوقفه عن المشاركة في حملة دعمه، غير أنه لم يصل الى حد مطالبته بالتنحي. كما ندد زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، بتعليقات ترامب. وقام السناتور جون ماكين بسحب تأييده لترامب ، مثلما فعل أكثر من اثني عشر عضوًا في مجلس الشيوخ والكونجرس. وكما وصفت الموقف إحدى الصحف " لقد فر الجمهوريون المنخرطون في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في تدافع تاريخي بعيدًا عنه" ففضيحة ترامب الجديدة لا تهدد فقط حملته الانتخابية، لكنها تعد أيضًا تهديدًا للحزب الجمهوري بفقدان قبضته على مجلسي الشيوخ والنواب. فكثيرًا من أعضاء الحزب يشعرون بأنهم قد خسروا البيت الأبيض بالفعل، وأنه يجب عليهم التركيز على الفوز بانتخابات الكونجرس في مجلسي النواب والشيوخ كليهما. ويقال أن بول رايات يعمل جاهدًا على تلك الاستراتيجية ، لأنه لا يريد للجمهوريين أن يخسروا البيت الأبيض والكونجرس معا بسبب ترامب.

هذا وقد قيل للجمهوريين المقبلين على الترشح لانتخابات المجلس " أنتم وحدكم، وعليكم الكفاح للوصول إلى مقاعدكم في المجلس بمنأى عن ترامب. وعلق الخبير والمحلل السياسي زغبي على ذلك بأن: " هذا ليس بحزب سياسي، ذلك الذى يقول فيه أهم مسؤوليه " أنتم وحدكم".

وقد اتحد نواب المورمون ضد ترامب وانضموا إلى المرشح الرئاسي السابق، رومني، والذي كان معارضًا لترامب منذ البداية، وشن حملة لمنعه من الحصول على الترشح. ورأت الصحف الأمريكية في ما جد من معارضة المورمون الواسعة لترامب دليلا على ان" الناخبين المحافظين اجتماعيًا قد طفح بهم الكيل منه ". لكن رد الفعل الذى كان له بالغ التأثير على الحزب وعلى البلاد، جاء من وزيرة الخارجية السابقة، كوندليسا رايس، عندما قالت: "كفى!" وأعربت عن أملها بوصفها من الجمهوريين أن يتم تقديم الدعم إلى من لديه من الكرامة والقامة ما يجعله جديراً بشغل أعلى المناصب في أعظم الديمقراطيات على وجه الأرض."

لقد أعادت فضيحة الفيديو إلى الواجهة قضية الزعامة، وعما إذا كان السيد ترامب يصلح لأن يكون رئيسًا. وهو الخط الهام الذى استخدمته كلينتون للهجوم عليه. وبعد انتشار مقطع الفيديو، ركزت حملة كلينتون على أهمية وجود رئيس متزن، فيده ستكون قابضة على الزر النووي.

ترامب يبالغ في إظهار الثراء ويتخبط في اتهامات التحرش الجنسي ويدير حملته بطريقة تلفزيون الواقع

ورغم غضب الجماهير أيضًا، إلا أن استطلاعات الرأي جاءت متباينة. إذ أظهر استطلاع ABC نيوز أن ٤٣٪ من الأميركيين يرون أنه يجب على ترامب أن ينسحب من السباق، في حين قال ٥٧٪ أنه يجب أن يبقى في السباق، وفي الوقت نفسه قال ٥٣٪ أنه من المستبعد أن يقوموا بالتصويت لصالحه، في حين قال ٥٦٪ أن ما حدث لا يشكل فارق لديهم.

وكان نوع الجنس عاملًا هامًا في تحديد شعور الناس تجاه ترامب بعد الاستماع الى مقطع الفيديو، فبينما قال ٦٢٪ من النساء أنه من غير المحتمل أن يصوتوا لصالح ترامب، قال ٥٥٪ من الرجال أن الفيديو لن يحدث أي فارق على تصويتهم.

ولكن في استطلاع آخر قال ٦٠٪ من الأميركيين انهم "قلقون للغاية بشأن مستقبل البلاد اذا فاز ترامب بالرئاسة". وقال ٧٥٪ أن " مشاعرهم تتراوح ما بين بعض القلق إلى القلق البالغ" بشأن البلاد إذا ما أصبح ترامب الرئيس.

وأظهرت هذه الاستطلاعات أنه على الرغم من تمسك قاعدة ترامب به وعدم اكتراثهم بالفيديو، إلا أن الفضيحة قد أضرت بصورته إلى حد كبير وسط عموم الجمهور، وألقت بالشكوك على أهليته لأن يكون الرئيس القادم لأمريكا. هذا وقال رئيس مجلس أبحاث الأسرة، توني بيركنز، للصحافة أن دعمه لترامب "لم يكن أبدًا على أساس القيم المشتركة بل بُني في الأساس على الاهتمامات المشتركة".

كما أظهرت الفضيحة كذلك أنه في حين ضاعف الرجال الإنجيليين البيض من دعمهم لترامب على الرغم مما حدث من انكشاف لتصريحاته ضد المرأة، انقسمت النساء المسيحيات بشأنه. وحتى بين الإنجيليين كان هناك انقسامًا بين الحرس القديم، و الكنيسة الرسمية والإنجيليين الشباب حول ترامب

هروب تاريخي للجمهوريين المرشحين لانتخابات التجديد النصفي للكونجرس هروب بعد فضيحة فيديو التحرش الجنسي لترامب

وسلوكه. وقد بقيت بعض النساء على دعمها لترامب في حين انشقت أخريات وهاجمن موقفه من المرأة. و راود بعضهن القلق حول نوعية القضاة الذين سيقوم بتعيينهم في المحكمة العليا إذا ما انتخب رئيسًا؟ (وهي قضية تحمل أهمية كبيرة في هذه الانتخابات، خصوصًا للمحافظين.)

لقد عززت فضيحة الفيديو في عقول الناس أن ترامب لديه مشكلة فيما يتعلق بقضايا المرأة، ومن سوء حظه أن النساء تشكل الغالبية وسط مجموع الناخبين، وعليه فقد تكون المرأة عاملًا أساسيًا في تحديد مصيره في الانتخابات.

وبعد فترة من الصمت، خرج ترامب متحديًا، ملتحفًا باستطلاعات الرأي التي أظهرت عدم تخلي القاعدة العريضة من مؤيديه عنه، وأعلن أنه لن ينسحب من السباق الرئاسي. واندفع مهاجمًا كلينتون، منتهجًا ما أطلقت عليه وسائل الإعلام "استراتيجية الأرض المحروقة"، واحضر معه الى المناظرة الثانية النساء اللاتي يتهمن الرئيس السابق بيل كلينتون بالتحرش الجنسي . غير أن تلك الأساليب قد منيت بالفشل، إذ تقدمت عليه كلينتون في الاستطلاعات . وبدا وكأن حملته دخلت في مرحلة من السقوط الحر.

انتخابات مزورة

كلما تخبطت حملة ترامب في عثرات أكبر، كلما ازدادت شراسة هجومها، فنجد ترامب يقول لكلينتون بأنه في حالة انتخابه رئيسًا " ستكونين في السجن". ويذهب إلى إثارة نظريات المؤامرة بالتحدث عن مصارف عالمية ومؤسسات إعلامية ومسؤولي انتخابات "يحشدون قواهم لسرقة الانتخابات". بل لقد ذهب إلى القول بأنه " يتم تزوير الانتخابات، بل ويتم تزويرها لدرجة لم ترونها من قبل إنهم يزورون النظام".

وكانت كلينتون في هذه المرحلة تتقدم على المستوى القومي بواقع ١٢ نقطة، وفي وقت لاحق من ٧ إلى ٨ نقاط. وقد أضحت رسالة ترامب حول تزوير الانتخابات بمثابة صرخة نداء لحشد أنصاره.، حيث اندفعت إحدى السيدات في واحدة من مؤتمراته الانتخابية إلى القول بأنها مستعدة لإشعال ثورة إذا ما فازت كلينتون . وعم التوتر في الأجواء، ونقلت بوليتيكو عن أحد كتاب السيرة الذاتية لترامب قوله :"أعتقد انه سيكون رجلًا خطيرًا للغاية في الثلاثة أو الأربعة أسابيع القادمة". وهكذا كان المشهد عشية المناظرة الثالثة، والتي جاءت اليها كلينتون وهي تتصدر استطلاعات الرأي . كما أحضر ترامب الى المناظرة شقيق الرئيس أوباما، الذي لا يعد قريبًا منه، وكذلك والدة أحد ضحايا بنغازي.

وقد سئل خلال المناظرة ما إذا كان سيقبل بنتائج الانتخابات، وجاء جوابه ليؤكد مخاوف الجميع بشأن ما قد يحدث اذا خسر الانتخابات. فقد أجاب ترامب "سأقول لكم في حينها. سأدعكم تترقبون". وعلى الرغم من فوز كلينتون في المناظرة بنسبة تتراوح من ٥٣٪ إلى ٣٩٪ وفقًا لشبكة CNN، إلا أن أمورًا مثل رفض ترامب القول بأنه سوف يقبل بنتيجة الانتخابات اذا ما خسر، وتحقيره لكلينتون بقوله " هذه المرأة الخبيثة"، هي ما تصدر عناوين الأخبار.

إن الإذعان إلى نتائج الانتخابات والتداول السلمي للسلطة لهو أهم ركن من أركان الديمقراطية الأمريكية واستقرار النظام الأمريكي. وهو ما يميز أمريكا عن بقية العالم. إنها المرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي يأبى فيها أي مرشح القول بانه سيلتزم بذلك المبدأ المقدس للديمقراطية الأمريكية. وأعربت جريدة واشنطن بوست عن المخاوف المتنامية من مثل هذا التهديد. وجاء في افتتاحيتها أنه "يجب أن يكون الالتزام الأول الماثل أمام الناخب هو الحفاظ على الجمهورية، التي كانت، لأمد بعيد، موضع حسد من العالم أجمع".

وقال ترامب لاحقًا بأنه سيقبل بنتائج الانتخابات " في حالة فوزه".

حتى عندما ذهب ترامب إلى جيتيسبيرج، المكان الذي يحمل مكانة خاصة في قلوب وذكريات الأمريكيين، بسبب الخطاب الشهير الذي ألقاه الرئيس لينكولن في عام ١٨٦٣ إبان الحرب الأهلية، وتحدث فيه عن ميلادٍ جديد للحرية و"لحكومة الشعب، من الشعب، وإلى الشعب ". وقام السيد ترامب بعرض خطته الاقتصادية في كلمة ألقاها هناك، لكنه أثبت أنه ليس بلينكولن. فقد تعهد بمقاضاة النساء الذين اتهموه بانحراف السلوك الجنسي، جالبًا على نفسه وابلًا جديدًا من الانتقادات والتشكيك في أهليته للحكم على الأمور. وأصيب الكثيرين بالذهول من تصرفاته التي رأوا فيها دليلًا على أن توقع أي التزام منه بمبادئ الجمهورية أمرًا ميؤوسًا منه.

وها هي كلينتون قبل أسبوعين من الانتخابات، لا تأتي في الصدارة فقط، بل لديها من الثقة ما يكفي لأن يؤهلها للتحرك باتجاه الولايات المتأرجحة في محاولة لتحقيق فوز كبير. فهي

المتقدمة حتى في ولاية فلوريدا، وكذلك لديها القدرة على المنافسة في الولايات التي يهيمن عليها الجمهوريون، مثل ولاية كارولينا الشمالية. وحتى الجمهوريين المحافظين مثل كارل روف، الذي كان على رأس حملة الرئيس جورج بوش للفوز بالبيت الأبيض، صرح لفوكس نيوز "أنه لم يعد يعتقد بأن أمام السيد ترامب طريقًا حقيقيًا للفوز على السيدة كلينتون" كما نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن روف قوله "أنا لا أرى ذلك قادمًا". وحتى مديرة حملة ترامب قد اعترفت في برنامج "لقاء الصحافة" على قناه NBC ، بتراجع مرشحها في استطلاعات الرأي.

فهل يمكن للسيد ترامب أن يفاجئ الجميع ويفوز على الرغم من كل شيء؟ كل شيء ممكن إذا حدث أمران مهمان: عدم خروج الديمقراطيون بأعداد كبيرة للتصويت، وإذا ما قام المستقلون والناخبون المترددون باختياره عوضًا عن كلينتون. فحتى الآن كان ترامب يخاطب قاعدته الانتخابية فقط، وقد فشل في توسيع تلك القاعدة عبر اتخاذ مواقف الجمهوريين السائدة أو التصرف كأي مرشح طبيعي، وعوضًا عن ذلك أصر على مواقفه المارقة، مما دفع بالمستقلين بعيدًا عنه.

ويعمل الديمقراطيون جاهدين على تجميع الأصوات، إذ يعد معدل المشاركة الانتخابية مفتاحًا أساسيًا لفوز كلينتون، بينما في المقابل يتم حشد مؤيدي ترامب للذهاب الى التصويت بأعداد كبيرة.

غير أن الانتخابات في حد ذاتها ليست هي الباعث الأول على القلق، فالخوف الحقيقي يأتي من اليوم التالي على فوز كلينتون، إذا ما فازت، حينما يرفض ترامب الإذعان الى نتيجة الانتخابات متهما إياها وحزبها بتزوير الانتخابات. وكثيرُ من الناس هنا قلقون من احتمال تولد العنف بسبب الخطابات الانقسامية والجو المسموم الذي سيطر على حملة ٢٠١٦، فلم تشهد أمريكا في تاريخها انتخابات تحمل من المخاطر ما تحمله انتخابات هذا العام. إنها أبعد ما تكون عن الديمقراطية الأمريكية، التي طالما كانت نموذجًا يتطلع إليه بقية العالم.

*متخصصة في العلاقات الدولية

التاريخ لن يرحم المتآمرين على فلسطين ومن يمرر مخططات مشبوهة

فلسطين: ثورة لن تموت.. وفتح تجدد لعباس في مؤتمرها السابع

عند الحديث عن تاريخ النضال الفلسطيني من الضروري التوقف عند حركة فتح التي قادت ومازالت تقود حركة فتح الفلسطينية، فكما هو معروف أن فتح هي حركة النضال الوطني الفلسطيني، وهي الجبهة الوطنية العريضة التي تتسع لكافة أطياف الفكر الوطني لفئات الشعب الفلسطيني، والأشقاء العرب والأحرار في العالم الداعمون للنضال الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة، ويكمن سر ديمومة هذه الحركة واستمرارها، في تلك الحالة الهلامية والمرونة السياسية التي تحكم مسيرتها النضالية التاريخية، إضافة إلى حرص قيادتها التاريخية على سياسة لم الشمل، وتوسيع جبهة الأصدقاء وتقليل مساحة الخلافات، وكذلك استقلالية القرار الوطني الفلسطيني و إبعاده عن الاستقطاب، ووضع المصالح الوطنية العليا فوق كل الاعتبارات، وذلك انطلاقًا من مبادئ الثورة الفلسطينية، فالثورة الفلسطينية، كانت مختصرة في أربع كلمات فقط لا غير هي: حق العودة هدف ،، وتقرير المصير هدف ،، سرنا بهاذين الهدفين متلازمين، ومن ثم فقد ظلت حركة فتح الحركة الأكثر تأثيرًا في التاريخ الفلسطيني المعاصر وهي الحركة التي قادت النضال والكفاح المسلح والعمل الفدائي وقدمت قوائم الشهداء للتاريخ الثوري والنضالي للشعب الفلسطيني طوال العقود الماضية.

فلسطين حجه

فتح هي أول مواسم الخير التي حلت على فلسطين ولأنها ينبوع من بطولة لا ينضب ولأنها حركة الشهداء والأسرى والجرحى ولأنها ميراثنا الوطني وصوتنا وصورتنا وحلم أطفالنا نموت في صفوفها لأجل فلسطين... ولا نبايع سواها.

حركة فتح .. التحرير الوطني الفلسطيني

حملت حركة فتح مسؤولية انعتاق وتحرر شعبنا الفلسطيني الذي تفرقت صفوفه في الداخل وفي مجاهل الشتات فانطلقت (فتح) بسم الله، لأجل فلسطين كل فلسطين، وآلت على نفسها أن توحد هذا الشعب وأن تزرع فيه الأمل، وتحول طاقاته، إلى طاقة إيجابية لتقبض سواعد الجيل الذي انتفض من رماد النكبة على زناد السلاح معلنين أن الوطن الذي ظنوا أنهم استولوا عليه سيعود لا محالة، وها نحن اليوم نستمر كشعب وقيادة في بناء الدولة الأم، فمعًا وسويًا وجنبًا إلى جنب حتى القدس الشريف. وستبقى فتح نجمة الصباح التي أطلت بنورها علينا في أشد أيام الشعب ظلمة لأجل فلسطين وانطلقت ولأجلها ستنتصر، إن حركة فتح هي صاحبةُ المشروع الوطني، وهي من تتحمل مسؤوليته.

إن حركة فتح التي ترفض الشتائم والبذاءات والاتهامات، تقبل النقد والمراجعة، بل إن لديها فائض من الحرية والقبول للآخر، كما تقبل التجدد والتطوير وأفكار الاستنهاض والمبادرات من أي جهة أتت، وعليه هي ترحب بكل مبادرات الأحزاب والمؤسسات والدول ولكن بالدخول من الباب وليس من الشباك أبدًا، أما بالنسبة لما تتناوله الأقلام حاليًا في وسائل الإعلام حول محمد دحلان ودوره الحالي والمستقبلي في العمل العام الفلسطيني، فهو فصل من حركة فتح بقرار من لجنتها المركزية معتمد من مجلسها الثوري، لأسباب متعلقة بالمساس بالمصالح العليا لشعبنا الفلسطيني، وتهم بجرائم قتل، وملفات جنائية، وعليه فإن قضيته ليست شخصية مع الرئيس محمود عباس، كما يسعى دائما لتسويقها للرأي العام كل ما أتيحت له الفرصة، وما هو مؤكد وثابت فقد كرست الكوادر الفتحاوية جهودها بالعمل

ليبرمان وزير حرب الاحتلال يعمل لكسر الإرادة الفلسطينية وإضعاف قيادتها والحكومة اليمينية ليست حكومة سلام ولا تؤمن به

مع المؤسسات والجمعيات ولجان وحملات تطوعية ناجحة في فلسطين تدلل على رغبة العطاء ليس داخل الحركة فقط وإنما لكل المجتمع الفلسطيني، فالجيل الجديد أيضًا يكرّس همّه للعمل فقط دون جعجعة أو تكاسل أو إحباط، فحركة فتح التي قدمت العمل بالمبادرة والتواصل والإبداع، ودعم لفئات عديدة في المجتمع من فقراء ومسنين، قدمت أيضًا عددًا من المشاريع مفرحة حقًا موجهة للأطفال و مقاطعة البضائع من المستوطنات.

فتح هي قنديل أمل يضيء درب الحرية وهي صامدة في مواجهة الرياح العاتية، وهي خندق مواجهة للواقع الاحتلالي، كما هي خلاصة قوة الاستمرار الثورية، فالثورة نجحت وستنتصر، لأنها انتقلت بفكرتها من جيل إلى آخر في الطريق إلى تحقيق أهدافنا الوطنية، وهم من سيضيئ الشعلة ويرفعون الراية، وسيغرسونها خفاقة فوق أسوار القدس عاصمة دولة فلسطين.

كما إن حركة فتح تؤمن بالتعددية الفكرية والسياسية والحزبية والدينية وكانت تحفظ دائمًا التوازن في إطار المؤسسات واشراك الجميع في دوائر ومجمعات ولجان ومؤتمرات وأنشطة منظمة التحرير ومؤسساتها وهذا كان أحد أسباب نجاحها وانتصارها الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي في نيل حق تمثيلها للشعب الفلسطيني كممثل شرعي وحيد له وحامية لحقوقه ومعبرة عن تطلعاته.

وهذه الحقائق ثابتة في وعي الشعب الفلسطيني مهما حاولت حركات أخرى، أو فئات الفكر الضال غير ذلك، بل يجب تضافر الجهود الفلسطينية والعربية والدولية من أجل دعم حركة النضال الفلسطينية وتوحيد صفوف الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج لمواجهة العدوان السافر وإنهاء الاحتلال البغيض وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، بينما تدعي حركة حماس أن الفئات الأخرى ضالة يجب إنهاء دورها وأن قيادة الشعب الفلسطيني لا تحتمل القسمة أو التجزئة وعليه ترفض حماس الشراكة أو إشراك الآخرين في قيادتها، كونها حركة سياسية انقلابية أصولية لا تقبل الآخر ولا تسعى للشراكة معه، بينما حركة فتح فصيل سياسي منفتح تؤمن بالعمل الجماعي وشراكة

حماس ترفض الشراكة كونها حركة انقلابية أصولية لا تقبل الآخر ولا تسعى للتفاهم معه بينما فتح تؤمن بالعمل الجماعي

الآخرين في المؤسسات الفلسطينية، فسر قوة فتح وتسيدها للمشهد السياسي الفلسطيني هو قدرتها على التعبير عن الوطنية والتصادم العقلاني مع الاحتلال، والمزج المبدع ما بين العمل السياسي ومقاومة الاحتلال. فبرغم التطور الذي طرأ على الخريطة السياسية الفلسطينية من حيث دخول حركات وقوى سياسية جديدة عليها إلا أن أي حزب أو حركة لم يستطع التعبير عن الحالة أو الروح الوطنية الفلسطينية كما تعبر عنها حركة فتح، كما أن التاريخ لن يرحم المتآمرين على فلسطين والشعب الفلسطيني، ولن يرحم كل من يحاول تمرير مخططات مشبوهة تحت عناوين براقة.

فكل حريص على فتح ووحدتها عليه الحذر من مغبة الوقوع في شباك وفخاخ ما يستهدف الحركة ووحدة فتح التي يصونها الفتحاويون الشرفاء وهم القادرون على الحفاظ على وحدتها الوطنية وقرارها الوطني المستقل.

وعلى أبناء الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الدفاع عن الحقوق الفلسطينية النهج منهج الرئيس محمود عباس الذي يثير جدلًا في أي خطوة يُقدم عليها، هو ذاته الذي اختاره الفلسطينيون رئيسًا، وجدد له المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد انتهاء ولايته وولاية التشريعي معًا، وهو ذاته الذي انتخبته حركة فتح بالإجماع في مؤتمرها وستجدد له بالمؤتمر السابع أيضًا، لأن الرئيس أبو مازن دائمًا يبحث عن المصلحة الوطنية، على عكس ما نراه من الآخرين الذين انبطحوا تحت إمرة التحالفات الإقليمية الخارجية من جهة، ولذة التشبث بالكرسي والتعدي على رقاب الناس من جهة أخرى.

وما نراه جميعًا في تلك الحملة التآمرية والاغتيال السياسي الواضح والتي يقودها افيغدور ليبرمان وزير حرب جيش الاحتلال مع أطراف عدة لكسر الإرادة الوطنية والقرار المستقل، وإضعاف موقف القيادة الفلسطينية في المحافل الدولية وإفشال أهدافها في المعركة الدبلوماسية والسياسية التي تخوضها لتثبيت فلسطين على خارطة جغرافية العالم كدولة حرة مستقلة ذات سيادة بعاصمتها القدس الشريف. وهذا برهان جديد على أن حكومة إسرائيل اليمينية ليست حكومة سلام ولا تؤمن بالسلام".

وسنبقى نردد لا صوت يعلو فوق صوت الشعب الفلسطيني، لا صوت يعلو فوق صوت منظمة التحرير الفلسطينية، لا صوت يعلو فوق صوت فتح، وسيبقى هدفنا هو الدولة والقدس والوحدة.

*إعلامية فلسطينية وعضو المكتب المركزي للصحافيين الفلسطينيين

فرصة مبادرة خليجية لجعل منطقة القرن الإفريقي مصدرًا للخيرات ما تزال قائمة

القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر والخليج: المخاطر والحلول

لم تكن منطقة القرن الإفريقي إلى عهد قريب على ذلك القدر من الاهتمام العربي مثل هذا الذي تحظى به في الوقت الراهن، في حين كانت المنطقة منذ القدم محل اهتمام الدول الكبرى نظرًا لأهمية موقعها الجغرافي، ولعل المتأمل في سابق العصور والمتابع لحركة الأحداث العالمية سيقف دون عناء على تصور مستوى هزال أنظمة دول المنطقة والعزلة التي عانت منها والتجهيل الإعلامي بها وبما عرفته دولها من تفاقم مظاهر التخلف الحضاري لشعوبها في كل مجالات النشاط الإنساني، وقد تبلغ بنا الدهشة أن نرى ذلك في هذا الإقليم بالذات مقارنة بدول مجاورة يقل شأنها كثيرًا عن دول منطقة القرن الإفريقي من حيث حيوية الموقع وإستراتيجيته والإمكانيات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها وقياسًا على واقع شعوب إفريقية أخرى تعاني من مشاكل جمة للنهوض بحياتها ولكنها سبقت على الأقل للسير على درب التنمية بخطوات واسعة وجادة . لا شك أن الموقع الجغرافي أكسب دول منطقة القرن الإفريقي أهمية جيو- سياسية كبيرة بفضل إطلالتها الشرقية على البحر الأحمر ومضيق باب المندب المؤديان إلى قناة السويس شمالا، والمحيط الهندي جنوبا المؤدي إلى الخليج العربي شرقًا، وهي بذلك كان يمكن أن تكون ممرًا حيويًا للملاحة البحرية العالمية ومنطقة ارتكاز تجاري دولي هام، لكن لم يحسن استغلال هذا الاعتبار جيدًا، ولم يتحقق من عبور مختلف الحضارات على أرضها أي تفاعل إيجابي من شأنه أن يؤدي إلى اكتساب تقدم ملموس في أنماط حياة شعوبها التي بقيت طويلاً في شكلها البدائي التقليدي والمتخلف في معظم أرجائها.

صبحه بغوره

يتمتع الموقع الجغرافي لمنطقة القرن الإفريقي بمناخ متميز يسوده الاعتدال أغلب فترات السنة، وبمعدل تساقط كبير للأمطار فأكسبتها الظروف المناخية إمكانيات اقتصادية معتبرة بفضل الثروات الطبيعية من مساحات غابية شاسعة وغطاء نباتي كثيف وملايين من رؤوس المواشي وثروة سمكية هائلة وأراضٍ خصبة بكر واسعة، ولكنها بقيت كلها إمكانيات معطلة بسبب صراع القوميات المتناحرة ذات الأبعاد العرقية والدينية والثقافية، والنزاعات المسلحة الشرسة والانقلابات العسكرية والحروب طويلة المدى بين دول المنطقة ،إذ عجت منطقة القرن الإفريقي طويلاً بالصراعات، وكان من ذلك الصراع الحدودي بين أثيوبيا وأرتيريا، والصراع القبلي في جيبوتي والحرب الأهلية في الصومال، والصراع بين جيبوتي والصومال حول إقليم "أوجادين" ، والنزاع اليمني الأرتيري حول جزر "حنيش الكبرى"، ومثل هذه الأوضاع المتوترة أحدثت تداعياتها على عدة دول من الجوار مثل كينيا ،وأثارت أطماع دول أخرى مثل إسرائيل التي سارعت إلى محاولة التسلل إلى الصومال في فترة اشتداد أزمتها الأمنية الداخلية تحت غطاء تقديم المساعدات الإنسانية و تمكنت من إقامة مركز إغاثة الصومال بالعاصمة "مقديشيو" لتقديم مساعدات مدعومة من وزارة الخارجية الأمريكية والمنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي ومنظمة " جونيت" اليهودية وغيرها الكثير، بالإضافة إلى التواجد اليهودي المشبوه في أثيوبيا الممثل في اليهود الأثيوبيين" الفلاشا"، كما أن منطقة القرن الإفريقي بالنسبة إلى مصر تمثل عمقًا استراتيجيًا لأمنها القومي في جنوبها الشرقي فهي تحصل على ٨٥٪ من حصتها من المياه القادمة من أثيوبيا والباقي من دول منابع نهر النيل، لذلك

فالاعتقاد أن وراء الإصرار على بناء سد النهضة في أثيوبيا إرادة إسرائيلية للإضرار بمصالح مصر في نهر النيل، ومنه يتضح أيضًا أن عدم الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي يؤثر تأثيرًا مباشرًا وسريعًا على الأمن في البحر الأحمر المؤدي إلى قناة السويس المصدر الحيوي للاقتصاد المصري.

ارتبطت المملكة العربية السعودية منذ القدم بروابط متميزة مع منطقة القرن الإفريقي وبصفة خاصة مع الصومال ومن خلالها انتشر الدين الإسلامي وجرى بالتالي نشر تعليم اللغة العربية مما أثر على ملامح الهوية الصومالية بشكل كبير، ولعل قوة هذه الروابط هي التي دفعت المملكة للإسهام في تشكيل قوات التحالف الدولي للتدخل العسكري في الصومال بقوام ٧٥٦ جنديًا بالإضافة إلى إرسال سفينة مساعدات محملة بالغذاء، كما استفادت الصومال بعد تفضيل المملكة استيراد رؤوس المواشي كمظهر دعم الاقتصاد الصومالي، وسبق أن دعا الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة السابق - يرحمه الله - عام ١٩٩٩م، إلى ضرورة التنبه مبكرًا لخطر الأزمة الصومالية واحتمالات توسعها لذلك شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في القوات العسكرية الدولية بقوام ٦٦٥ جنديًا ،كما شرعت دولة الكويت في بذل الجهود للقيام بوساطة لفض النزاع في الصومال ولكن جهودها تعطلت بل وتعثرت بعد غزو صدام حسين للكويت وتأييد رئيس الصومال حينها سياد بري للعدوان العراقي، فبرزت حينئذ قناعة بوجود انعكاس مباشر وسريع للصراع في القرن الإفريقي على أمن الخليج العربي ، كما تم التأكد أن القرن الإفريقي أصبح يمثل أحد مصادر التهديد لأمن الخليج العربي بعد تكثيف التواجد العسكري الأمريكي في جيبوتي من خلال إقامة قاعدة "للقوات العسكرية الأمريكية من أجل إفريقيا المعروفة باسم " أفريكوم "،بالإضافة إلى محاولات إيران المتكررة للتواجد العسكري في باب المندب قريبًا من تطورات الأحداث في اليمن لنصرة الحوثيين، وغذى أكثر هذا الاعتقاد القرب الجغرافي للمنطقتين الذي أوجد تلقائيًا قدرًا هامًا من التداخل الأمني بينهما، خاصة وأن النفط الخليجي يمر معظمه بمنطقة القرن الإفريقي عبر باب المندب في اتجاهه نحو البحر الأحمر.

لقد كان الاجتياح العراقي للكويت في عام ١٩٩٠م، نقطة البداية لعودة الوعي الخليجي بأهمية أن تتكفل دول الخليج العربية بضمان أمنها بنفسها بعدما مرت بفترة اطمئنان مضلل لسلامة الأوضاع السياسية الإقليمية والعالمية المحيطة بها فكادت أن تعصف بكيانها وبوجودها أطماع توسعية من دولة شقيقة بمجرد أن أبصرت في نفسها قدرًا من القدرة العسكرية، فكان ذلك دليلاً آخر يضاف إلى التجارب التاريخية السابقة خاصة بعد تلك المتعلقة بالتعنت الإيراني تجاه مسألة احتلال الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى الذي أثبت لدول الخليج العربية فشل الاعتماد على جامعة الدول العربية لتحقيق أمنها وضمان سلامة أراضيها بعد انشقاق الدول العربية بين معارض للغزو العراقي للكويت و بين متحفظ كادت أن تلامس مواقفه حدود التأييد والتشفي، وعلى ذلك برزت رؤية خليجية جديدة لمسألة الأمن تعتمد على مفهوم الأمن الجماعي من خلال الاعتماد على وحدة الدول الخليجية الممثلة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق مبدأ خصوصية الأمن الخليجي ، وكان من ثمار ذلك الاتجاه سريعًا نحو رفع القدرات العسكرية لجيوش الدول الخليجية بالأسلحة الحديثة المتطورة وتكثيف المناورات المشتركة فيما بينها والاستفادة من الخبرات العسكرية بالتمارين المشتركة مع جيوش الدول العظمى لاكتساب المزيد من الخبرات القتالية وهي التي أهلتها لاحقًا لشن " عاصفة الحسم "لإعادة الشرعية في اليمن، وتشكيل النواة الصلبة لقوات التحالف العسكري العربي الإسلامي لمحاربة الإرهاب، والدعوة إلى إنشاء القوة العربية المشتركة وهي مبادرات ما كان لها أن تجد مكانًا لها في اهتمام السياسات العربية لولا النظرة الثاقبة لقادة الدول الخليجية بالنسبة لطبيعة تطورات الأحداث والرأي السديد بالنسبة للمواقف المناسبة والكفيلة لمواجهة تحدياتها،ومن ذلك اتساع النظرة نحو جعل أمن الخليج العربي أمنًا عربيًا يتحمل العرب نصيبًا من المسؤولية فيه كاليمن ومصر والسودان بما لديهم من قوات عسكرية بحرية قادرة على المساهمة في ضمان الأمن في البحر الأحمر.

المتاح لدى دول منطقة الخليج العربية من مؤهلات اقتصادية كبيرة يمكنها من أداء دور مؤثر في استمالة دول منطقة القرن الإفريقي وربطها بعلاقات تعاون إستراتيجية في مختلف المجالات خاصة التي تحقق لها الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن الطاقوي والأمن الرقمي ،ولدى المؤسسات الخليجية قدرات مالية معتبرة تؤهلها لاقتحام

احتلال الكويت أرسى مفهوم الأمن الجماعي الخليجي بالاعتماد على وحدة مجلس التعاون لتحقيق مبدأ خصوصية الأمن الخليجي

لدى المؤسسات الخليجية قدرات تؤهلها لاقتحام الأسواق الإفريقية في مجال الصناعات التحويلية والاستفادة من الثروات الطبيعية

الأسواق الإفريقية خاصة في مجال الصناعات التحويلية والاستفادة من الثروات الطبيعية التي حبا الله تعالى دول منطقة القرن الإفريقي لتحقيق الاكتفاء من إنتاج المواد الإستراتيجية، ويمكن القول أن سياسة الاحتواء تعتبر سبيلا مفضلا لاستقطاب مواقف هذه الدول التي لن تسمح لها أوضاعها أن ترفض مشاريع الشراكة الإنمائية الجادة وفق مبدأ " رابح - رابح" أي بتحقيق التبادل المتكافئ، وإذا كانت الواجهة الغربية للمملكة العربية السعودية على البحر الأحمر تمثل امتدادا لمنطقة الخليج العربي فإنها أيضًا تمثل المنطقة المقابلة مباشرة لمنطقة القرن الإفريقي وهذا القرب الجغرافي يعد في حد ذاته عاملًا مشجعًا أمام تطبيقات مفهوم "القوة الناعمة" من خلال توسع نشاطات الجمعيات الخيرية الخليجية للمساهمة في ترقية حياة مجتمعات القرن الإفريقي، واستقبال طلبة دول المنطقة بالمعاهد الخليجية، وإقامة الأنشطة الثقافية والفنية المتبادلة ،وإيفاد كبار الأئمة لإلقاء المحاضرات لترسيخ المفاهيم الإسلامية السمحاء والمساهمة في بناء المساجد المزودة بالمكتبات ومراكز التكوين المهني للفتيات، وتكثيف الجهود لنشر تعليم اللغة العربية ،وتبادل إقامة الأيام الثقافية للتقريب بين شعوب المنطقتين الخليجية والإفريقية، وتنظيم القوافل الطبية للمناطق النائية لمكافحة الأمراض الوبائية وإقامة مراكز صحية دائمة ، ولاشك أن عضوية الصومال و جيبوتي لجامعة الدول العربية ستمثل فضاءً هامًا لتأكيد الانتماء العربي وبالتالي ضمان الالتزام بالقرارات العربية وهي بذلك تعد مجالاً آخرًا للاحتواء في الإطار العربي الواسع.

في المجال السياسي تبرز أهمية ترسيخ سنة التشاور السياسي وتبادل التجارب والخبرات والدعم الدبلوماسي المتبادل في المحافل الدولية كوسيلة للتقارب الذي يولد التفاهم والتعاون المثمر، وقد تكون البداية التي تمهد بالضرورة لتوسيع البعثات الدبلوماسية الخليجية لدى دول منطقة القرن الإفريقي بتزويد السفارات الخليجية بملحقين لتنشيط ومتابعة جهود إرساء علاقات التعاون في المجالات التجارية والفنية والثقافية والعمل على تطويرها، كما يمكن في المجال الاقتصادي استغلال الموقع الجغرافي لدول القرن الإفريقي لإقامة مشاريع شراكة على باب المندب تضمن تقديم الدعم اللوجيستي والتقني للسفن المارة في الاتجاهين بالبحر الأحمر بما يحقق الرفاهية الاقتصادية وأهداف التنمية والمصالح المشتركة، وكذا تكثيف التواجد الخليجي بدول المنطقة من خلال إقامة الاستثمارات الزراعية الكبرى ومشاريع الشراكة لتنمية الموارد الصيدية التي يمكن أن تعود بالفائدة على كل الأطراف.

إن فرصة الشروع في مبادرة خليجية أو عربية لجعل منطقة القرن الإفريقي منطقة أمن وسلام ومصدر للخيرات ما تزال قائمة ومعها ستزيد احتمالات درء منابع التوتر وتقليص مصادر الخطر، وستتضاعف في المقابل فرص تحقيق السلام الإقليمي، ولعل ما تشهده الساحة العالمية من توترات أمنية خطيرة ومشاكل اقتصادية حادة يعد دافعًا قويًا للتمسك بأهداب التعاون للحفاظ على السلم والأمن وحسن الجوار.

لقد أدركت مبكرًا بعض الدول العظمى الأهمية الاقتصادية والجيو- سياسية للقارة الإفريقية فأقامت المنتديات الدولية الجامعة "كالمنتدى الاقتصادي الصين - أفريقيا" ، و"المنتدى الدولي تركيا - إفريقيا" وقد نزعت بعض الدول العربية إلى التوجه نحو إفريقيا بعدما أبصرت ما لديها من مؤهلات تجعلها وجهة جاذبة للاستثمارات ولتتبوأ مكانتها قاريا، فالتوجه المصري الحالي يسابق الزمن لتدارك التأخر في مسار علاقات التعاون المصري الإفريقي في كل المجالات، وكذلك الجزائر التفتت لإفريقيا لتنويع اقتصادها ودخلت مرحلة ضبط أجندة "الفوروم" الإفريقي الأول من نوعه حول الاستثمار المقرر تنظيمه بالجزائر بين ١٩ و٢١ نوفمبر الحالي، وبالنظر إلى ما تمتلكه دول الخليج العربية من إمكانيات كبيرة فإنها تجعلها مؤهلة للشروع في الإعداد لمبادرة إقامة "المنتدى الاقتصادي الدولي الخليجي "القرن الإفريقي" لأنه سيكون فضاء واسعا لتنويع العلاقات الدولية الخليجية نحو آفاق أرحب، ولتعظيم نشاطات التعاون المثمر في مختلف المجالات وتمتين الروابط التي تجمع ولا تفرق لتحقيق هدف أسمى وهو جعل البحر الأحمر منطقة أمن وسلام وخير ورفاهية.

*إعلامية جزائرية

مصالح متشابهة وتحديات متقاربة

مركز الخليج للأبحاث يوثق ميدانيًا للعلاقات الخليجية - اليابانية / الكورية

في أبريل ٢٠١٣م، قام فريق مع كبار موظفي مركز الخليج للأبحاث برئاسة الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث برحلة لمدة أسبوع إلى كوريا الجنوبية واليابان. شهدت هذه الزيارة العديد من ورش العمل والندوات واللقاءات مع المسؤولين في الحكومة والأوساط الأكاديمية والسياسية وكذلك رجال الأعمال وقطاع الشركات، وأتت الزيارة بالتزامن مع افتتاح مكتب مركز الخليج للأبحاث في طوكيو في سبتمبر ٢٠١٢م، بهدف التركيز على تطوير العلاقات بين منطقة الخليج وشرق آسيا، وخصوصًا العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان وكوريا الجنوبية والصين وأيضًا تمديدها لتشمل أستراليا في مرحلة لاحقة.

آراء حول الخليج: جدة

وهدفت إلى فهم أفضل لمنطقة شرق آسيا والقضايا الهامة التي تشغل الأذهان هناك، كذلك استكشاف أفضل الطرق التي تزيد الربط بين الجانبين وتعزيزها من مختلف الجوانب، وتوفير الرؤى الهامة، وقد تمخض عن هذه الرحلة معلومات مهمة أدرجت بين دراسات مركز الخليج للأبحاث للعودة إليها من الباحثين والمهتمين بالعلاقات الخليجية -الكورية.

وكانت قد تزامنت تلك الزيارة مع زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى كل من كوريا الجنوبية واليابان، وجاءت أيضًا في الوقت الذي كانت فيه كوريا الشمالية تهدد بإطلاق الصواريخ ضد كوريا الجنوبية. وكانت التصريحات القادمة من بيونج يانج تلقى الكثير من الاهتمام في وسائل الإعلام الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة. وكان هناك قلقًا واضحًا في كل من سيول وطوكيو حول احتمال وجود تداعيات أمنية مباشرة بسبب تصرفات كوريا الشمالية، ومغامرات الزعيم الكوري الشمالي كيم يون-أون.

كما تطرقت اللقاءات بين وفد مركز الخليج للأبحاث والمسؤولين هناك إلى مناقشة أوجه الشبه في تعامل كل من دول الخليج وكوريا مع إيران، وتضمنت مناقشات أوسع حول ما يسمى بـ "محور" الولايات المتحدة في آسيا والتوقعات اللاحقة عن الوضع الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأثير القلق أنه في حين ذكرت الولايات المتحدة أنها لن تسمح لإيران لتحقيق قدرة نووية، رغم زيادة الشكوك حول استعدادها الفعلي لذلك، فإن الولايات المتحدة ستسعى إلى تفاهم مع إيران على حساب دول مجلس التعاون الخليجي.

وعمومًا، أكدت الرحلة الحاجة لعلاقات أوسع بين دول المجلس وكوريا و اليابان في جميع القطاعات الرئيسية بما في ذلك على مستوى الحكومات وقطاع الأعمال، والمجتمع الأكاديمي ووسائل الإعلام، وهذا ما تم توثيقه في كتاب صدر عن مركز الخليج بمناسبة هذه الزيارة.

جاستا .. ومؤشرات الانحدار الأمريكي

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

مع بداية الألفية الثالثة وقف العرب على حقيقة موجعة، أكدت ما كانت تتداوله التقارير ودراسات المراكز البحثية حول عدم الاطمئنان أو الثقة في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، حيث كشف المحافظون الجدد حقيقة هذه السياسة بالتخلي عن المبادئ التي صدرت من البيت الأبيض منذ مبدأ ترومان عام ١٩٤٧م، ثم مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧م، وبعد ذلك مبادئ نيكسون، كارتر، ريجان، وكلينتون والتي أولت جميعها اهتمامًا كبيرًا بالشرق الأوسط خاصة منذ حرب السويس إلى ما بعد قيام الثورة الإيرانية، ثم كشفت إدارة أوباما عن حالة من التخبط والتناقض، أرجعها البعض إلى ضعف هذه الإدارة، والبعض الآخر اعتبرها أعراض مرض اضمحلال الولايات المتحدة وأفول نجمها كقطب واحد وهذا ما ذهب إليه زينغو برينجكسي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق في عهد الرئيس كارتر في كاتبه (رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية) فهو يرى أن بلاده تعيش أعراض الانحدار داخليًا وخارجيًا بعد أن أضاعت فرصة قيادة العالم إثر انتهاء الحرب الباردة، و يتوقع قفز الصين والهند إلى قمة القيادة العالمية وتقهقر بلاده اعتبارا من عام ٢٠٢٥م، وطرح برينجسكي أربعة أسئلة على الإدارة الأمريكية الحالية حول كيفية التمسك بدور واشنطن العالمي، وكان السؤال الرابع عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ونصه (ما الذي تحتاج إليه أمريكا لاستعادة نشاطها والانخراط في الديناميكية الجديدة في الشرق الأوسط) وهذا يعكس قلق النخب الأمريكية من إدارة بلادهم، ويوضح أهمية الشرق الأوسط لأمريكا، ويرى برينجسكي أن بلاده فشلت في العراق وأفغانستان، وأنها تواجه معضلات جيو ـ سياسية كبرى من شرق السويس وحتى غرب الصين تتمثل بالفشل في حل القضية الفلسطينية، وصعود الأصولية الإسلامية، وإيران النووية، وزيادة العداء الشعبي لأمريكا وزيادة عزلتها في هذه المنطقة الحساسة.

وبالإضافة إلى ما تناوله برينجسكي من أسباب تراجع أمريكا في المنطقة، جاءت أسباب أخرى تتمثل في خسارة واشنطن للدول والشعوب الصديقة في المنطقة لأسباب تأتي جميعها في إطار أعراض الضعف الأمريكي، فبعد تعامل أمريكا مع ما يُسمى بثورات الربيع العربي، جاء قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب المعروف بقانون "جاستا" ليعكس تخبطًا أمريكيًا، وضعف الإدارة الحالية، وسوء تقدير الكونجرس، وصعود جماعات الضغط وأصحاب المصالح الذين يلهثون وراء منافع شخصية تضر بالمصالح الأمريكية العليا، فتمرير هذا القانون من الكونجرس وكسر حصانة الفيتو الرئاسي، يدل على قوة السماسرة الأمريكيين الذين سبق أن تقدموا بمشروع هذا القانون عدة مرات منذ عام ٢٠٠٨م، باعتبار أنه يسمح للمحامين وشركات التأمين والسماسرة بالحصول على ثلث مبالغ التعويضات المأمولة لأسر ضحايا أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

بعد تمرير هذا القانون المشبوه تنبه عدد من أعضاء مجلس الشيوخ إلى خطورته على أمريكا نفسها وطالب ٢٨ عضوا بمراجعته بما يتوافق مع المصالح الأمريكية، وهم يرون أن أمريكا سوف تقع تحت طائلة القانون نفسه بسبب عملياتها العسكرية الخارجية سواء في الحروب التي خاضتها، أو قصف المدنيين تحت شعار الحرب على الإرهاب، بينما الدول العربية تقوم بمواجهة الإرهاب الحقيقي الذي يهدد مصالحها ومصالح أمريكا والاستقرار العالمي، وكان الكشف مؤخرًا عن الـ ٢٨ صفحة من تحقيقات المكتب الفيدرالي الأمريكي حول أحداث ١١ سبتمبر، التي كانت سرية وخلت من وجود أي صلة للمملكة العربية السعودية بهذه الأحداث، بمثابة صفعة للإعلام والمحامين الأمريكيين الذين اعتقدوا أن هذه الصفحات تحمل لهم كنزًا لإدانة السعودية وابتزازها، لكن خاب ظنهم!.

الكونجرس حاليًا في ورطة بعد أن شعر بفداحة التسرع والرضوخ لرغبة السماسرة، خاصة بعد ظهور الرفض الدولي، ومراجعة المخاطر المحدقة بالمصالح الأمريكية في الخارج، وخضوعها لتعويض العديد من الضحايا حول العالم عن جرائمها، لذلك جاءت تحركات من الكونجرس ومراكز الفكر الأمريكية لإعادة صياغة هذا القانون.

وإذا كان اعتراض ١٥ دولة وثلاث منظمات إقليمية كبرى (الجامعة العربية ـ مجلس التعاون الخليجي ـ الاتحاد الأوروبي) نجحت في تحريك الكونجرس، وكذلك مسؤولين في الإدارة الأمريكية منهم آن باترسون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجعلتهم يطالبون بمراجعة هذا القانون، فيجب تكثيف التحرك العربي الجماعي المنظم لتوضيح مخاطر هذا القانون على العلاقات العربية ـ الأمريكية، ولفت انتباه الرأي العام الأمريكي المشغول بالانتخابات الرئاسية، وعديم الاهتمام أصلاً بالسياسة الخارجية لبلاده إلى خطورة هذا العبث، وهنا يجب أن تضطلع بهذا الدور مؤسسات العمل العربي المشترك ووسائل الإعلام، وجماعات المجتمع المدني، والمراكز البحثية، وجماعات الضغط العربية والإسلامية في أمريكا من أجل التصدي للمؤامرات التي قد تضر بمصالح الجميع.

*مدير التحرير

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات المكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

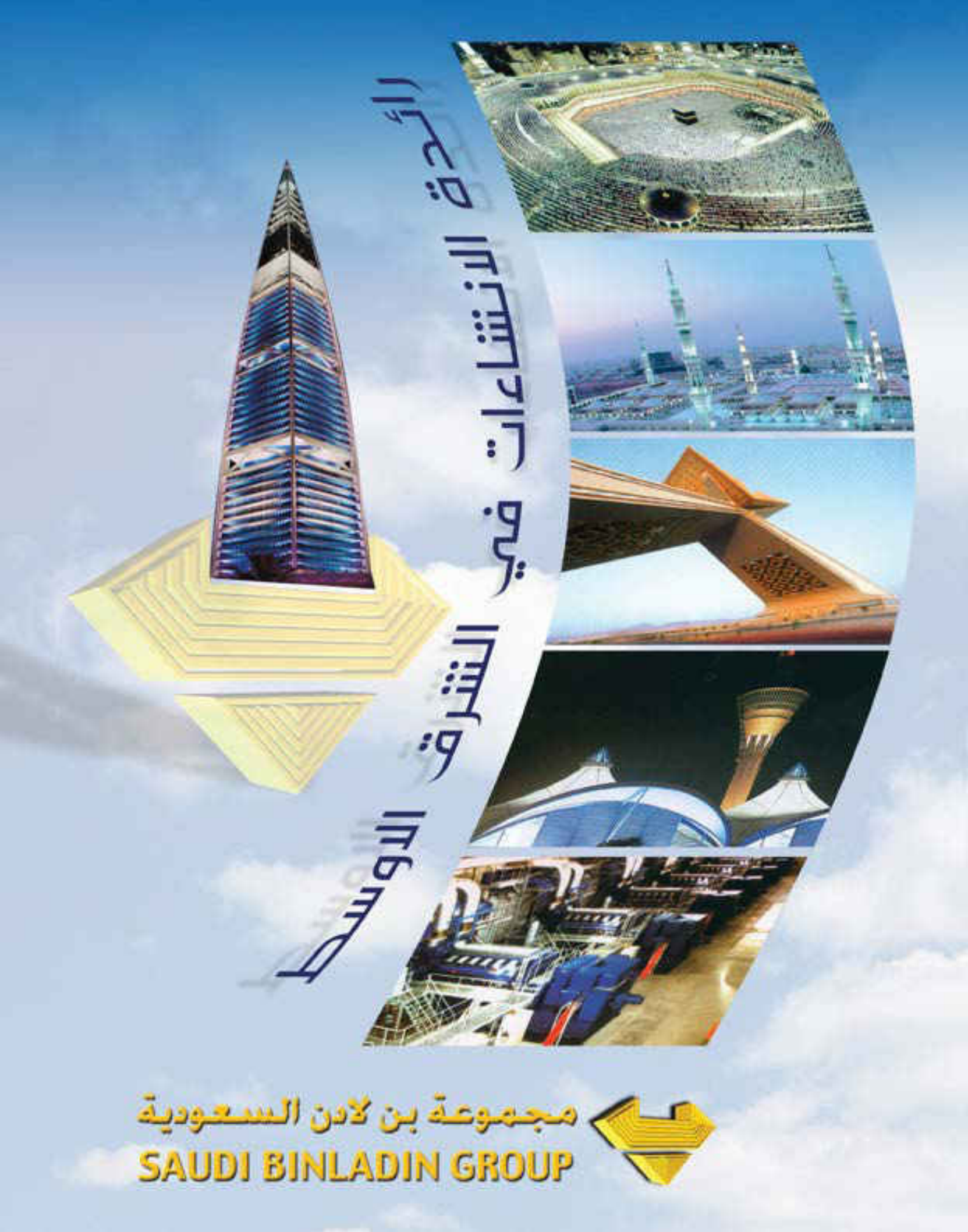

مجموعة بن لادن السعودية
SAUDI BINLADIN GROUP